# التوقعات الاقتصادية 2016 في منظمة التعاون الإسلامي

ترجمة الإمكانيات إلى آثل ملموسة

> منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية







مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad .No ,9 :Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara – Turkey

الهاتف 468 6172 +90–312

إنترنيت www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. ويعطى المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتنزيل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف، لأغراض تجارية. للحصول على الإذن بإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر بسيسرك.

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات حول الحقوق والإذن لدائرة النشر بسيسرك عبر العنوان أعلاه.

978-975-6427-47-7 :ISBN

تصميم الغلاف: السيد سفاش بهلوان، دائرة النشر بسيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

تمت ترجمة هذا التقرير إلى العربية من قبل فريق ترجمة سيسرك والمُكون من إحسان الخليع وأسماء مجتهد أربجان ومحمد أمين عزاوي.

تم إعداد هذا التقرير بالإنجليزية من قبل فريق من الباحثين في سيسرك برئاسة السيد كنعان بغجي ويضم الفريق كل من السادة جيم تن تن و مزهر حسين ودافرون إشنازاروف وجهاد بطل أوغلو وآدم بنسعيد.

# المحتويات

Ш	المختصرات
V	توطئة
1	الملخص
	الجزء الأول: آخر التطورات الاقتصادية في العالم وفي دول منظمة التعاون
11	الإسلامي
<u>13</u>	1 الإنتاج والنمو والعمل
35	2 التجارة والمال
	الجزء الثاني: ترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة في دول منظمة التعاون
55	الإسلامي
57	<ul> <li>3 استكشاف إمكانيات دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الأثر الاقتصادي</li> </ul>
57	1.3 العوامل المؤدية إلى ارتفاع النمو الإقتصادي
59	2.3 مزايا دول منظمة التعاون الإسلامي النسبية في تعزيز النمو والقدرة التنافسة
60	1.2.3 رأس المال البشري
61	2.2.3 الموارد الطبيعية
63	3.2.3 رأس المال المعرفي
64	4.2.3 رأس المال الاجتماعي
67	523 الحفاف اللاقتصادية

71	ة السكان النشيطين	بني	4
72	التركيبة السكانية في دول منظمة التعاون الإسلامي	1.4	
77	دور رأس المال البشري في التنمية	2.4	
80	الاستثمار في رأس المال البشري	3.4	
85	إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للشباب	4.4	
85	1.4.4 تطوير مهارات الشباب		
86	2.4.4 ربادة الأعمال وخلق فرص الشغل		
89	3.4.4 الحراك الاجتماعي		
91	ارد الطبيعية الغنية	المو	5
92	مخزون الموارد الطبيعية في دول منظمة التعاون الإسلامي	1.5	
92	1.1.5 الموارد المعدنية		
97	2.1.5 مصادر الطاقة		
102	إضافة قيمة إلى الموارد الطبيعية	2.5	
104	تفعيل إمكانات الطاقة المتجددة	3.5	
105	كانيات السوق الكبيرة	إمك	6
106	حجم السوق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	1.6	
109	الاستفادة من حجم السوق للمزيد من تدفقات التجارة	2.6	
109	1.2.6 التغلب على الحواجز المعرقلة للتجارة		
113	2.2.6 زيادة الشراكات		
115	3.2.6 فرص لمزيد من التجارة		
117	الاستفادة من حجم السوق للمزيد من تدفقات الاستثمار	6.3	
118	1.3.6 التغلب على عوائق الاستثمار		
120	2.3.6 الزيادة في الشراكات		
121	3.3.6 فرص لمزيد من الاستثمار		
123	خيارات سياساتية لترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة		7
133	2.	لااح	11

### المختصرات

ADB

معاهدات استثمار ثنائية BIT بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة BNEF البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال EDBI الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة **EFTA** الاستثمار الأجنبي المباشر FDI اتفاقية التجارة الحرة FTA مجلس التعاون الخليجي GCC إجمالي تكوين رأس المال GCF الناتج المحلي الإجمالي GDP المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس GER إجمالي تكوين رأس المال الثابت **GFCF** الدخل القومي الإجمالي GNI مؤشر التنمية البشرية HDI البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT البنك الإسلامي للتنمية IDB الإحصاءات المالية الدولية IFS منظمة العمل الدولية ILO صندوق النقد الدولي **IMF** حقوق الملكية الفكرية IPR منطقة أمربكا اللاتينية وبحر الكارببي LAC

بنك التنمية الأسيوي

LDC البلدان الأقل نماء

MDB البنك الإنمائي متعدد الأطراف

MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

MGI معهد ماكينزي العالمي

ODA المساعدة الإنمائية الرسمية

OECD منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

OIC منظمة التعاون الإسلامي

PISA برنامج التقييم الدولي للطلبة

PPP تعادل القوة الشرائية

PPPs الشراكات بين القطاعين العام والخاص

PRETAS خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

PTA اتفاق التجارة التفضيلية

R&D البحث والتطوير

RTA اتفاق التجارة الإقليمية

SDG أهداف التنمية المستدامة

SSA أفريقيا جنوب الصحراء

SWFI معهد صندوق الثروة السيادية

TPS-OIC نظام الأفضليات التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

UAE الإمارات العربية المتحدة

UN الأمم المتحدة

UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNESCAP اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

UNWTO منظمة السياحة العالمية

USD الدولار الأمريكي

WB البنك الدولي

WDI مؤشرات التنمية العالمية

WEF المنتدى الاقتصادي العالمي

WTO منظمة التجارة العالمية

### توطئة

مازال معدل النمو في الاقتصاد العالمي ضعيفا في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بحيث لم يتم تسجيل إلا 3.1% كنسبة نمو في 2015. يتأثر الأداء الضعيف المتكرر للاقتصاد العالمي إلى حد كبير بالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وفتور النشاط الاقتصادي في الصين بالإضافة إلى التوقعات السلبية للاقتصاد الكلي في كل من البرازيل وروسيا وزيادة المخاوف المتعلقة بالأمن العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن حالة الارتياب التي خلفها قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي والأوضاع المالية الصعبة وكبر حجم الديون في العديد من دول منطقة اليورو كلها أمور مساهمة في ضعف آفاق النمو في الاقتصادي العالمي. وتبعا لذلك، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.2%بحلول نهاية العام.

وقد مرت التنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي بحالات تقلب شديدة طوال العقود الماضية، هذا في الوقت الذي يسجل المشهد التنموي الناشئ في هذه الدول تنوعا كبيرا. وعموما، لم تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة نمو مستدام طويل المدى خلال القرن الماضي كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة. وكون الأداء الاقتصادي لدول المنظمة قد سجل مستويات ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الغربية لأسباب مختلفة لا يعني بالضرورة أن دول المنظمة لا تتوفر على ما يلزم من القدرة والموارد لتسجيل أداء أفضل. لا يعدو أن يكون الأمر مجرد تحديد للموارد والإمكانيات المنتجة ليتم بعدها تطوير الآليات والوسائل المناسبة التي تخول الاستفادة منها فيما يساهم في ازدهار الأنشطة الاقتصادية. فكل دولة من الدول تتوفر على موارد وإمكانيات متنوعة من شأنها تحفيز برامج التنمية الاقتصادية فيها. ويتبع هذا التقرير مهجا شاملا في محاولة لتحديد معظم الإمكانات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يمكن استغلالها لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

وصلة بالموضوع، يسلط التقرير الضوء على ثلاثة من العوامل الرئيسية التي يمكنها الإسهام في تحقيق أداء اقتصادي ومستويات معيشية أفضل. وهذه العوامل هي بنية السكان النشطين ومصادر الطاقة الغنية وإمكانيات السوق الكبيرة. وفي كل هذه المجالات، يقدم التقرير تقييما أوليا حول أهمية المساهمات التي من شأن هذه الموارد والإمكانيات أن تقدمها في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يشير التقرير أيضا إلى أن التعامل الطائش مع هذه الموارد والإمكانيات بدوره قد يؤدي إلى تقويض مستوى التنمية القائم وتحويل الإمكانيات إلى مخاطر عوض أن تكون مصدر قوة.

السفير موسى كولاكليكايا المدير العام سيسرك



### الملخص

### آخر التطورات الاقتصادية في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي

### الإنتاج والنمو والعمل

### الإنتاج

اتجه مجموع الناتج المحلي الإجمالي – كما هو معبر عنه بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي وبناء على تعادل القوة الشرائية (PPP) في منجى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015، ليسجل بذلك 113.5 تربليون دولار أمريكي عام 2015 مقابل 2015 و كانت وتيرة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية أسرع، بحيث تم تسجيل 65.3 تربليون دولار في 2015 مقابل 51.5 تربليون سنة 2011. كما سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة 48.2 تربليون دولار عام 2015 مقابل 42.7 تربليون دولار سنة 2011. واتجه كل من النشاط الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي أيضا في منجى تصاعدي في دول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث تم تسجيل 17.1 تربليون دولار أمريكي سنة 2015 مقابل 13.9 تربليون دولار سنة 2011. وكمجموعة، فإن دول المنظمة أنتجت فقط 15.0% من إجمالي الناتج العالمي و 65.1% من إجمالي الناتج في البلدان النامية سنة 2015. وبالأسعار الحالية، لا تتعدى حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة 8.8%. كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا بحيث أصبح 2014 دولار أمريكي عام 2015 مقابل 8.988 دولار عام 2011.

### النمو

ظل الاقتصاد العالمي يتراجع حتى عام 2015 بحيث تهاوى معدل النمو إلى نسبة 3.1%، لكن من المتوقع أن يسجل عامي 2016 و 2017 تحسنا بمعدل 3.2% و 3.5% على التوالي. ففي الوقت الذي تعرف فيه البلدان المتقدمة تعافيا بطيئا، يبدو أن البلدان النامية هي القوة المحركة للنمو في الاقتصاد العالمي. و من جهة أخرى، شهد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بمعدل 2.2% عام 2015، و من المتوقع أن يسجل نسبة 2.3% عام 2016 و 2.7% عام 2017. في عام 2015، سجلت البلدان النامية معدل نمو بلغ 2.9% على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليسجل 3.0% عام 2016 و في المقابل، شهدت الدول المتقدمة معدل نمو منخفض نسبيا على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث سجل 3.1% فقط عام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 4.1% عام 2017. من جهتها أيضا، عرفت دول المنظمة تراجعا في نشاطها الاقتصادي، كما تراجع أيضا متوسط معدل النمو من 2.5% المسجل عام 2014 إلى 3.6% و 4.0% على التوالي. و المتوقع أن ينتعش هذا المعدل في هذه البلدان بوتيرة متسارعة خلال عامي 2016 ليصل إلى 3.6% و 4.0% على التوالي. و خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015 اتسم متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015 اتسم متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول



منظمة التعاون الإسلامي بالسلبية، بحيث تم تسجيل نسبة 1.5% عام 2015، لكن من المتوقع أن يزداد هذا الرقم إلى 1.7% عام 2016 و 2.1% عام 2017.

### الإنتاج حسب القطاع

فيما يتعلق بمتوسط حصص القيمة المضافة للقطاعات الأربع الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، فقد سجل قطاعات الخدمات الحصة الأكبر بنسبة 66.0% تلاه قطاع الصناعة (التحويلية و غير التحويلية) بنسبة 29.5%، في حين شكلت قطاعات الزراعة و الصيد البحري و الغابات حصة قليلة نسبيا، أي 4.5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. و على نفس المنوال سارت دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فقد تراجع بشكل تدريجي متوسط حصة قطاع الزراعة في اقتصادات هذه البلدان من 11.8 عام 2000 إلى 10.1% عام 2014، و نفس الأمر بالنسبة للدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تراجع متوسط حصة قطاع الزراعة من الاقتصاد من 10.7% عام 2000 إلى 8.9% عام 2014. أما قطاع الخدمات في دول المنظمة فقد سجل نسبة 48.8% مقابل 41.1% في قطاع الصناعة (التحويلية وغير التحويلية)، أما في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فقد سجلت نسبة 53.9% و 37.3% على التوالي.

### الناتج المحلى الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية

أخذا بعين الاعتبار حصص بنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي نجد أن النفقات المنزلية والحكومية ما تزال هي الأعلى على مر السنين. ففي عام 2014 نالت النفقات المنزلية حصة الأسد بنسية 57.4% يليها إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 25.0% ثم الاستهلاك الحكومي النهائي العام بنسبة 16.8%. وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا عن باقي بلدان العالم. ففي عام 2014 شكلت النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة والأسر المعيشية نسبة بلغت 69.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتشير هذه الأعداد إلى زيادة حصلت على مستوى كلا النوعين من الاستهلاك مقارنة بالعامين الماضيين.

#### البطالة

تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي يواجبها العالم اليوم. فالبرغم من التعافي الحاصل في الآونة الأخبرة على مستوى الأنشطة الاقتصادية، إلا أن معدل البطالة العالمي في أوساط البالغين قد ارتفع لنسبة 5.8% من مجموع القوة العاملة. و يقدر عدد العاطلين عن العمل حول العالم عام 2015 بـ 197.1 مليون شخص، بمعدل ناقص مليون عاطل مقارنة بالعام الفارط و حوالي 27 مليون آخرين مقارنة بفترة ما قبل الأزمة عام 2007. بهذا استمرت معاناة الشباب في جميع أنحاء العالم في سعيهم للحصول على عمل لاتق، فحسب آخر التقديرات فإن ما يناهز 73.4 مليونا من الشباب عانوا من البطالة خلال عام 2015. و قد سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2015 معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وخلال هذه الفترة تراوح إجمالي معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين يفوق8%. وخلال المرحلة الممتدة بين عامي 2009 و 2013، ظل متوسط معدل البطالة في الدول المتقدمة مرتفعا عن المعدل المسجل في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2014، تمكنت الدول المتقدمة من خفض المعدل مجددا لما تحت المعدل المسجل في دول المنظمة. واعتبارا من عام 2015 سجلت دول المنظمة نسبة 7.5% بينما تشير التقديرات إلى أن المعدل في الدول المتقدمة خلال الفترة قيد الدراسة، أي بنسبة تتراوح بين 2% و 3%. و تعتبر الأرقام المتوفرة حول البطالة في أوساط الفئات الشابة في دول منظمة التعاون الإسلامي أقل تشجيعا، إذ قدرت نسبة البطالة في هذه البلدان اعتبارا من عام 2015 بنسبة 16.1% مقابل 16.0% في الدول المنامية غير الأعضاء في المنظمة.

### إنتاجية العمل

اتجهت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي في منحى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2015، بحيث ارتفع متوسط الإنتاج العالمي للعامل الواحد من 29،003 دولار أمريكي عام 2011 إلى 33،237 دولار عام 2015. وخلال هذه الفترة ازدادت إنتاجية العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث متوسط الإنتاج للعامل الواحد ليصبح 25،613 دولار عام 2015 مقابل 22،815 دولار عام 2011. و طوال هذه الفترة، ظلت فجوة إنتاجية العمل بين الدول المتقدمة ونظيراتها النامية كبيرة بحيث تم تقدير ناتج العامل الواحد في الدول المتقدمة ب 91،294 دولار عام 2015 مقابل 21،731 دولار فقط في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

### التضخم

خلال الفترة قيد النظر، سارت مستويات التضغم حول العالم في منعى تراجعي مما يعكس أساسا انخفاض أسعار النفط و باقي السلع الأخرى و ضعف الطلب في بعض الاقتصادات المتقدمة. وحسب آخر التقديرات فإن معدل التضغم العالمي شهد انخفاضا من 5.1% المسجلة عام 2011 إلى 2.8% عام 2015، ومن المتوقع أن يستقر المعدل على نفس الرقم عام 2016 (2.8%). كما يتوقع أن لا تشكل تقلبات الأسعار مصدر قلق كبير بالنسبة للدول المتقدمة على عكس الدول النامية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضغم في الدول المتقدم إلى 7.7% و 7.4% في الدول النامية عام 2016. أما في الدول الأعضاء في المنظمة، فإن متوسط معدل التضغم خلال عام 2011 كان أعلى من نظيره في الاقتصادات المتقدمة و النامية. و مع ذلك ومراعاة للتوجهات الدولية فإن التضغم في دول المنظمة انخفض إلى 5.9% عام 2015 مقارنة بمعدل 7.6% عام 2011.

### الميزان المالي

في أعقاب السياسات الحازمة التي طبقتها الدول المتقدمة على وجه الخصوص والتراجع المهول في لأسعار البضائع وخاصة البترول، تشهد الأرصدة المالية تحسنا منتظما حول العالم. و كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي توجه العجز المالي العالمي في منعى تصاعدي من 3.5- % عام 2011 إلى 4.0- %عام 2015. أما في مجموعة الدول المتقدمة، فقد تهاوى العجز في الميزان المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 6.2- % عام 2011 إلى 2.9- % عام 2015. وبالنسبة للدول النامية، فقد شهدت بدورها عجزا ماليا لكنها ظلت في وضع أفضل مما هو عليه الحال في الدول المتقدمة بشكل نسبي حتى عام 2015. هذا و سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي فائضا ماليا لعامي 2011 و 2012، إلا أن هذا الاتجاه ذهب في منعى تراجعي عقب التراجع الحاد في أسعار النفط. وكمجموعة، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي عجزا ماليا بلغ 6.0-% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 ومن المتوقع أن يرتفع عام 2016.

### التجارة والمال

### تجارة البضائع

انخفض إجمالي صادرات السلع من دول منظمة التعاون الإسلامي لمدة ثلاث سنوات متتالية و بلغت 1.6 تريليون دولار أمريكي عام 2015 مقارنة بأعلى مستوى لها على الإطلاق و هو 2.3 تريليون دولار تم تسجيله عام 2012. بناء على ذلك، فإن حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات الدول النامية تراجعت لنسبة 24.3% في نفس العام مقارنة مع 30.5% عام 2012. و على نفس النحو فإن حصة دول المنظمة من إجمالي صادرات السلع العالمية التي بلغت 16.4 تريليون دولار أمريكي انخفضت إلى 9.9% عام 2015 وهم أدنى معدل تم تسجيله منذ عام 2005.



و شهد إجمالي واردات السلع لدول المنظمة في مرحلة ما بعد الأزمة عودة قوية و ارتفع من 1.2تريليون دولار عام 2009 إلى 2.0 تريليون دولار عام 2014، بحيث تراجعت لمعدل 1.8 تريليون دولار عام 2014، بحيث تراجعت لمعدل 1.8 تريليون دولار. وبلغت حصة دول المنظمة من واردات السلع العالمية نسبة 11.1% في نفس العام، فيما استمرت حصتها من إجمالي واردات السلع في الدول النامية في التوسع لثلاث سنوات متتالية منذ عام 2011 وبلغت 28.4% عام 2015.

#### تجارة الخدمات

استمرت دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في كونها مستوردا صافيا للخدمات، فقد صدرت ما قيمته 304 مليار دولار من الخدمات عام 2015 و استوردت ما يناهز 517 مليار دولار خلال العام ذاته. وبين عامي 2009 و2014 سجل حجم تجارة الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا مستمرا، لكن عام 2015 شهد تراجعا مستوى خدمات الصادرات والواردات معا. وتبعا لذلك، انخفضت حصص منظمة التعاون الإسلامي من صادرات وواردات الخدمات في البلدان النامية إلى نسبة 23.2% و 30.3% عام 2009 إلى 6.3% عام 2009 إلى 6.3%

### التجارة السلعية البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

بلغ إجمالي التجارة السلعية البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي 709 مليار دولار أمريكي عام 2015. ففي مرحلة ما بعد الأزمة، سجلت التجارة البينية لهذه الدول تحسنا أقوى نسبيا مقارنة بعلاقاتها التجارية مع بقية دول العالم. و تبعا لذلك، مثلت التجارة البينية لدول المنظمة نسبة 20.6% من إجمالي التجارة السلعية لهذه البلدان، بحيث سجلت الصادرات البينية 339 مليار دولار عام 2015 مسجلة عام 2015 مقابل 375 مليار دولار عام 2015 مسجلة بذلك تراجعا طفيفا عن قيمتها لعام 2014 و التي بلغت 400 مليار دولار.

### تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

استقر إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية على 1.76 تربليون دولار أمريكي عام 2015، 45.4% منها في الدول النامية. ومن جهة أخرى ما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي دون المستوى المتوقع، ففي عام 2015 لم تجذب هذه الدول سوى 116 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 136 مليار دولار عام 2013. وبلغت حصص دول منظمة التعاون الإسلامي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وفي الدول النامية نسبة 14.6% و 6.6% عام 2015 على التوالي، ومن قيمة 24.9 تربليون دولار أمريكي التي سجلت على مستوى مداخيل أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2015. لم تحض دول المنظمة سوى نسبة 7.1%. كما تراجعت قيمة الأسهم الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي من 97.8 مليار دولار عام 2014. وعلى نفس المنوال، تراجعت نسبيا قيمة تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي من 8.8 مليار دولار عام 2014. واعتبارا من عام 2014، استمرت كل من الأسهم الواردة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في قيمة لهما في عامي 2008 و2010 على التوالي.

### تنمية القطاع المالي

ما يزال مستوى تنمية القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي متدنيا. وكمؤشر على تعميق مالي منخفض، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة نسبة 62.3% عام 2015 مقابل 139% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 116.2% في العالم. وفي العالم نفسه، بلغ متوسط الائتمان المحلى الذي يوفره القطاع المالي

في دول المنظمة ما يعادل 59.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم تسجيل 137.6% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 205% في الدول المتقدمة.

### الديون الخارجية والاحتياطات

واصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعه بحيث بلغ 1.5 تربليون دولار عام 2014. كما ارتفع متوسط الدين إلى الدخل القومي الإجمالي لدول المنظمة المثقلة بالديون إلى 22% عام 2014 مقابل/18.7% عام 2011. وخلال الفترة نفسها، سجل إجمالي حجم الدين الخارجي لدول المنظمة كنسبة مئوية من إجمالي ديون البلدان النامية تراجعا طفيفا من 28.8% إلى 28.2%. وللحماية من الصدمات الخارجية الفجائية، غالبا ما يتم اللجوء للاحتياطات باعتبارها وسيلة ناجعة في تحقيق ذلك. وقد بلغ إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية عام 2015، بما في ذلك الذهب، 10.6 تربليون دولار، منها 1.5 تربليون دولار بحوزة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و مع ذلك فإن حصة هذه الدول من إجمالي احتياطات الدول النامية قد تراجعت من نسبة 23.6% المسجلة عام 2015 عام 2015.

### المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين في البلدان النامية 100.8 مليار دولار أمريكي عام 2014. وخلال نفس العام، نالت دول منظمة التعاون الإسلامي حصة 53.8% من إجمالي هذه التدفقات للدول النامية، أي بمعدل 53.8 مليار دولار. وفي العام ذاته أيضا نالت الدول الأعضاء الخمس الأولى نسبة 36.5% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، بينما نالت الدول الأعضاء العشر الأولى 59.4% منها. كما ارتفعت تدفقات التحويلات الشخصية لدول المنظمة من 110 مليار دولار المسجلة عام 2011 إلى 133 مليار دولار عام 2014، ولكنها انخفضت بشكل حاد لتسجل قيمة 66.4 مليار عام 2015. و من جهة أخرى، سجلت تدفقات التحويلات للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تحسنا نسبيا خلال نفس الفترة وارتفعت من 238 مليار دولار عام 2011 إلى 272 مليار في 2014، لكنها تراجعت لمعدل 209 مليار عام 2015.

### ترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة في دول منظمة التعاون الإسلامي

### استكشاف إمكانيات دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الأثر الاقتصادي

على مر الزمن، تم تسجيل اختلافات كبيرة على مستوى تجارب النمو لدول متعددة. ففي الوقت الذي عرفت فيه بعض الدول نموا على نحو متواصل لأكثر من قرن من الزمان وأصبحت بذلك غاية في الغنى، لا تزال دول أخرى تعيش قريبة من مستوى الكفاف. وتحدد الأدبيات في هذا المجال عوامل عدة تفسر تجارب النمو المتباينة للدول على مر السنين. إنه لمن المهم أن تستفيد الدول من أية إمكانيات متوفرة لديها بطريقة تعزز القدرات الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

ويعرض هذا القسم بعض المجالات المحتملة التي تتمتع فيها دول منظمة التعاون الإسلامي بقوة نسبية بالمقارنة مع بقية العالم والتي من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي لتسجيل معدلات مرتفعة إن هي استغلت على أحسن وجه. ويتم تناول مجالات القوة هذه لدول المنظمة المتعلقة بالنمو والتنمية تحت خمس فئات: رأس المال البشري والموارد الطبيعية ورأس المال المعرفي ورأس المال المجتماعي والجغرافيا الاقتصادية. وبناء على تقييم نقاط القوة المحتملة لدول المنظمة، يحدد التقرير ثلاث إمكانيات رئيسية تتمتع بها هذه الدول والتي ينبغي القيام بإدارتها وتنسيقها من أجل أداء اقتصادي أقوى وأفضل. وتتجلى هذه الإمكانيات في بنية السكان النشطين ومصادر الطاقة الغنية وإمكانيات السوق الكبيرة. يركز التقرير في باقي فقراته على هذه المواضيع تحديدا لتوفير لمحة شاملة حول السبل الممكنة للاستفادة من هذه الإمكانيات المهمة. وطالما اعتبر رأس المال الاجتماعي رصيدا غاية في الأهمية بالنسبة للمجتمعات المسلمة، لكن المؤشرات الراهنة تظهر تدهورا مهولا في هذا الجانب. لكن بمجرد القيام بتدخلات حاسمة، يمكن لرأس المال الاجتماعي كذلك أن يكون حافزا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل القريب.

### بنية السكان النشطين

تعد البنية السكانية لمجتمع ما ذات أثر كبير على أنشطته الاقتصادية. فنسبة السكان في كل فئة عمرية لها آثار على السلوك الادخاري والمشاركة في سوق العمل والاستثمار وقرارات الإنفاق، ولهذه العناصر بدورها أثر على الاقتصاد من خلال تأثيرها على معدلات نمو الناتج الحقيقي والإنتاجية والتضخم وأسعار الفائدة. والشباب هم الفئة المجتمعية التي أمامها فرصة أكبر للانخراط في استثمار مهاراتهم الخاصة وباقي العناصر المنتجة في محاولة لتحقيق مستقبل أكثر رفاهية. فالشباب المتلقي لتعليم جيد وذوي الأفاق الجيدة في سوق الشغل بإمكانهم الإسهام بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

وبمعدل بلغ 1.28 مليار نسمة، مثلت دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 21.1% من إجمالي السكان في العالم عام 2000. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 29.5%، أي ما يعادل 2.9 مليار نسمة. وبحلول نهاية القرن، سيبلغ عدد سكان دول منظمة التعاون الإسلامي 4 مليار نسمة من أصل 11.2 مليار في العالم، وبذلك تبلغ حصة هذه الدول 36%. وهذه الزيادة لحصة دول المنظمة في مجموع سكان العالم والوتيرة المتسارعة نسبيا للشيخوخة بين السكان في الدول غير الأعضاء في المنظمة بدورها تؤثر على التركيبة السكانية في العالم بشكل يخدم مصالح دول منظمة التعاون الإسلامي، كما أن الزيادة السكانية في هذه الأخيرة ستشمل جميع الفئات العمرية، لكن أعلى المستويات ستجل في أعداد الفئات الشابة. وبحلول عام 2050 ستمثل نسبة الأطفال البالغين من العمر 14 سنة وما دونها في دول المنظمة 36.9% في العالم، وعلى نفس المنوال ستبلغ نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة في دول المنظمة 34.1% من المجموع العالمي.

هذا الأمريخلق فرصا أمام الدول الأعضاء في المنظمة وفي الآن ذاته يشكل تعديات ومخاطر. وبالتالي فإن توفر دول المنظمة على بنية سكانية غاية في الديناميكية يحتم عليها تبني سياسات وبرامج فعالة من شأنها الرفع من مستوى قدرات ومهارات السكان الشباب وتعزيز مساهمتهم في الاقتصادات الوطنية، قبل أن تصبح هذه البنية السكانية غير الداعمة لتحسين الأداء الاقتصادي.

ومن بين المقاربات الواضحة للاستفادة من هذه الإمكانيات منح الشباب المهارات والقدرات وخلق فرص أمامهم لإبراز إمكانياتهم الحقيقية في مجالاتهم. وبعبارة أعمّ، هناك حاجة لتوفير تعليم جيد وخلق فرص عمل. لكن يبدو أن الأقوال أسهل من الأفعال. فالحكومات تواجه تحديات عدة ومعيقات متعلقة بالموارد في سعها لخلق ظروف ملائمة لتعليم جيد يتماشى وتطلعات سوق الشغل. لا يمكن الاستفادة من الموارد المحدودة بشكل فعال من أجل فرص تعليم أفضل وتحسين مناخ الأعمال بسبب مختلف أوجه القصور ومحدودية القدرات في آليات التنفيذ القائمة في بعض البلدان.

فالشباب يتخرجون من الدراسة مكتسبين لمجموعة من المهارات ذات الآثار المباشرة على مستوى إمكانية التوظيف. وتتجلى المسؤولية الرئيسية للحكومات في ضمان أن تكون هذه المهارات المكتسبة مطلوبة قدر الإمكان في سوق العمل. فحين يلتحق الشباب بسوق العمل، فإنه من المهم التأكد من أن هناك فرص عمل متاحة حيث يمكنهم توظيف المهارات والقدرات التي بحوزتهم. ولتشجيع الشباب على الاستثمار في رأس مالهم البشري، ينبغي توفير فرص الشروع في الأعمال الحرة وخلق تحول في وضعهم الاقتصادي.

#### الموارد الطبيعية الغنية

اعتمدت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي من مناطق جغرافية مختلفة على مواردها الطبيعية الغنية (وخاصة الغاز والنفط) في مسارها التنموي مما مكن بعضها من الالتحاق بمصاف الدول ذات الدخل المرتفع. ففي عام 2014 كان مصدر 23.1% من جميع أنواع الوقود المعدني و15.8% من إنتاج المعادن الصناعية في العامل من دول منظمة التعاون الإسلامي. وبلغت نسبة ما بحوزة دول المنظمة معا من إجمالي احتياطات النفط الخام المؤكدة في العالم 58.5% عام 2015، وزودت ما نسبته 41.5% من إجمالي إنتاج النفط في العالم. وبلغت حصة دول المنظمة من احتياطات الغاز المؤكدة في جميع أنحاء العالم 58.8% عام 2015.

كما أن 36% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم مصدره من هذه الدول. من ناحية أخرى، فإن دول المنظمة كانت مصدرا لنسبة 52.7% من إجمالي إنتاج اليورانيوم، وهو معدن خام يستخدم في محطات الطاقة النووية، في العالم عام 2014.

وبخصوص الاعتماد على الموارد الطبيعية في إنتاج الطاقة، تبدي دول منظمة التعاون الإسلامي صورة متنوعة. فقد عاد مصدر وبخصوص الاعتماد على المواقة الكهربائية في دول المنظمة عام 2013 للوقود الأحفوري (الغاز الطبيعي 54.2%، النفط 15.9% الفحم 13.9%) في الوقت الذي بلغ فيه متوسط استخدام العالم من الوقود الأحفوري نسبة 66.6%. كما بلغت نسبة مساهمة الطاقة الكهرومائية في إنتاج الكهرباء في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي إلى 11.0% بينما سجل المتوسط العالمي 16.3%، فيما سجلت باقي أنواع مصادر الطاقة المتجددة مساهمة تكاد لا تذكر بلغت 1.1%. في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) من إجمالي إنتاج الكهرباء عام 2013حوالي 4.6% (وهو معدل أعلى من متوسط المنظمة بأربع أضعاف). إذا تمت إضافة الطاقة الكهرومائية في الحسابات، تكون الدول المتقدمة قد أنتجت ما يقارب 12.5% من إجمالي الطاقة الكهرباء لديها من الموارد المتجددة. وهذه الحصة لم تسجل سوى 21.1% في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2015، لم تبيء سور أربعة دول من المنظمة قدرات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية. وفي المجموع، تمكنت سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي من إنتاج الكهرباء من الطاقة الربحية اعتبارا من عام 2015. كما أن كل من باكستان وإيران هما الدولتين الوحيدتين في المنظمة اللتين أفادتا بالتوفر على مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء.

تمكنت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي من الاستفادة بشكل كبير من مواردها الطبيعية في مسارها التنموي، وخاصة تلك التي تتمتع بمعادن الوقود الأحفوري والمعادن الأخرى الغنية، فمثل هذه الموارد الطبيعية تجسد إمكانيات مهمة لتعزيز التنمية. ومع ذلك، كشفت الأرقام عن وجود نقص كبير في دول المنظمة على مستوى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة، وهو ما ينعكس سلبا على وتيرة التنمية في هذه الدول. وعلى وجه التدقيق، إذا تمكنت دول منظمة التعاون الإسلامي من تفعيل إمكانياتها في مجال الطاقة المتجددة، فقد يكون ذلك ذا انعكاس جيد على تحسين أمن الطاقة وتنويع مصادرها والتخفيف من الآثار البيئية وتعزيز فرص الحصول على الكهرباء بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

### إمكانيات السوق الكبيرة

أظهرت نتائج تحليل شامل حول إمكانيات السوق بأن إجمالي السوق المحتملة لدول منظمة التعاون الإسلامي قد بلغ 1.13 تربليون دولار أمريكي عام 2014 مقارنة بمعدل 0.6 تربليون دولار المسجلة عام 1991، بزيادة بلغت 87%. ومن ناحية أخرى، شكلت إمكانيات السوق في دول المنظمة حصة أكبر من إمكانيات السوق العالمية على نحو متزايد، والتي ارتفعت إلى 25.6% عام 2014 عن مستواها البالغ نسبة 24.3% في عام 1991. وإضافة إلى ذلك، تضاعفت إمكانيات السوق البينية في المنظمة بحوالي ثلاث مرات خلال آخر 25 سنة، في حين أنها زاد فقط بنسب 70-75% بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء فيها وكذلك فيما بين الدول غير الأعضاء. ومع ذلك، لم يسجل إجمالي إمكانيات السوق البينية في المنظمة سوى نسبة 5.5% من إجمالي إمكانيات السوق العالمية اعتبارا من 2014، وذلك بقيمة إجمالية بلغت 179 مليار دولار أمريكي.

وعلى الرغم من النمو السريع في إمكانيات السوق في دول المنظمة، تبقى حصتها في السوق العالمية ضعيفة بالمقارنة مع حصتها من الإنتاج العالمي، لكن إذا ما تمت الاستفادة بشكل فعال من إمكانيات السوق المتوفرة فإن ذلك سيمكن من الرفع من مستواها إلى الأفضل. وفي هذا الصدد، يحلل هذا التقرير الفرص المتاحة حول كيفية الاستفادة من إمكانيات السوق الراهنة وأيضا معيقات تحقيق ذلك بغرض الدفع بمزيد من التجارة والاستثمار.

وعلى مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، نمت التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدلات أسرع مقارنة بمعاملاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في المنظمة. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات البينية في المنظمة من 13 مليار دولار إلى 235 مليار دولار خلال هذه الفترة، ما يعكس تضاعف القيمة بسبعة عشر مرة. وبالرغم من الزيادة في حصة الصادرات البينية لمنظمة



التعاون الإسلامي، تيقى هناك عوائق كبيرة قائمة أمام دول المنظمة فيما يتعلق بالتجارة فيما بينها، ويبقى أكبر عائق من بين كل العوائق هو ارتفاع مستوى تكاليف التجارة. ففي عام 2012، بلغت تكاليف التجارة في دول المنظمة (179% حسب القيمة) في المتوسط مستوى أكبر بضعفين عن مستوى التكاليف في الدول المتقدمة (86% حسب القيمة). وفضلا عن ذلك، تعكس دول منظمة التعاون الإسلامي صورة ذات طابع أكثر حمائية بتطبيقها لمتوسط 7.4% من المعدلات التعريفية إذا ما قارناها مع متوسطات الدول المتقدمة (1.4%) والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (5.5%).

وبالنظر إلى حجم الحواجز التجارية الحالية، هناك حاجة للرفع من مستويات الشراكة لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و العدد المتزايد باستمرار من اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) والترتيبات التجارية التفضيلية (PTAs) يعد سمة بارزة من سمات التجارة الدولية. واعتبارا من شهر فبراير عام 2016، تم تسجيل 625 اتفاقيات للتجارة الإقليمية من قبل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية (الغات)/ منظمة التجارة العالمية، 419 منها داخلة حيز التنفيذ. وبدورها تبرز دول المنظمة كعناصر نشطة جدا في إبرام اتفاقيات التجارة الإقليمية، بحيث هناك 502 زوج من الدول في منطقة المنظمة يتجمعهم هذه الاتفاقية، لكن يبقى عدد الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء في المنظمة في تزايد وبمعدل أعلى من ذلك بكثير. وهذا يوجي بضرورة اعتماد آليات جديدة لتعزيز الشراكة بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ويتركز هيكل صادرات دول المنظمة إلى حد كبير على مجموعات منتجات قليلة، تتجلى أساسا في المعادن والسلع الأولية. عندما لا يتمتع هيكل الصادرات بالقدر الكافي من التنوع، فإنه من الصعب عمليا إيجاد فرص لمزيد من العلاقات التجارية. في الواقع هناك فرص جيدة للتجارة الثنائية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، لأنه إذا تم اتخاذ التدابير السياساتية اللازمة للحد من الحواجز التجارية وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، فإن تنوع هيكل اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي قد يكون دافعا لنمو اقتصادي قوي وللتنمية في منطقة المنظمة من خلال مستوى عالى من التكامل الاقتصادي.

ومن الجوانب المهمة للاستفادة من إمكانيات السوق الكبيرة نجد ارتفاع مستوى الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء. ويرتبط المستوى العالي لإمكانيات السوق بمدى ارتفاع نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة، لأنها تخول للشركات متعددة الجنسيات الوصول للزبناء والموردين، كما تتيح المجال أمام اقتصادات الحجم التي تقلل من تكاليف الإنتاج والتشغيل بشكل ملحوظ. فتدفقات الاستثمار بمستوى عال يتلعب دورا هاما في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وبالمثل، تعد زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية مؤشرا على وجود علاقات اقتصادية قوية بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي فترة زمنية تفوق عشر سنوات، تضاعفت التدفقات الاستثمارية البينية في منظمة التعاون الإسلامي بتسع مرات لتسجل 15.6 مليار دولار أميريكي. كما أن الزيادة في أرصدة الاستثمار كانت أكثر جلاء، بحيث ارتفعت إلى معدل 95.3 مليار دولار مقارنة مع معدل 2.8 مليار المسجلة قبل عقد من الزمان فقط. وهذا الأأمر يعكس مدبتحسن مستوى التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإنه من الإنصاف القول بأن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن إمكانيات هذه الدول. وتبلغ حصة الاستثمار البيني فيمل بين دول المنظمة من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية 1.1% فقط، الرقم الذي لم يتجاوز 0.2% قبل عشر سنوات.

لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التدخلات السياسية للتقليص من المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار البيني، والتي لا ينبغي أن تقتصر فقط على حربة حركة رأس المال عبر حدود الدول الأعضاء في المنظمة، ولكن أيضا معالجة نظم التأشيرة التقييدية التي تفرضها الدول الأعضاء على المواطنين من مختلف دول المنظمة الأخرى، هذا لأن المستثمرين الأجانب عادة ما يبحثون عن توفر حركية سهلة للعمالة من عبر الحدود. ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة الأخذ بعين الاعتبار عامل توفر إمكانيات كبيرة في مجال الاستثمار البيني في منظمة التعاون الإسلامي، والتي من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية في دول المنظمة. ومع ذلك، تبقى العوائق القائمة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تقف في وجه المستثمرين من حيث الجودة المؤسسية ونظم التأشيرة والقيود المفروضة على الأرباح والتحويلات الرأسمالية وغيرها من العوائق من العوامل التي تحد من مستوى التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

### قضايا متعلقة بسياسات ترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة

وعموما، لم تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة من تحقيق نمو مستدام طويل المدى خلال القرن الماضي كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة. وكون الأداء الاقتصادي لدول المنظمة قد سجل مستويات ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الغربية لأسباب مختلفة لا يعني بالضرورة أن دول المنظمة لا تتوفر على ما يلزم من القدرة والموارد لتسجيل أداء أفضل. لا يعدو أن يكون الأمر مجرد تحديد للموارد والإمكانيات المنتجة ليتم بعدها تطوير الآليات والوسائل المناسبة التي تخول الاستفادة منها فيما يساهم في ازدهار الأنشطة الاقتصادية. فكل دولة من الدول تتوفر على موارد وإمكانيات متنوعة من شأنها تحفيز برامج التنمية الاقتصادية فها. ويتبع هذا التقرير مهجا شاملا في محاولة لتحديد معظم الإمكانات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يمكن استغلالها لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

وصلة بالموضوع، يسلط التقرير الضوء على ثلاثة من العوامل الرئيسية التي يمكنها الإسهام في تحقيق أداء اقتصادي ومستويات معيشية أفضل. وهذه العوامل هي بنية السكان النشطين ومصادر الطاقة الغنية وإمكانيات السوق الكبيرة. وفي كل هذه المجالات، يقدم التقرير تقييما أوليا حول أهمية المساهمات التي من شأن هذه الموارد والإمكانيات أن تقدمها في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يشير التقرير أيضا إلى أن التعامل الطائش مع هذه الموارد والإمكانيات بدوره قد يؤدي إلى تقويض مستوى التنمية القائم وتحويل الإمكانيات إلى مخاطر عوض أن تكون مصدر قوة.

تتمتع معظم دول منظمة التعاون الإسلامي بتركيبة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية، والعمل عادة ما يعتبر واحدا من المكونات الهامة للنمو الاقتصادي. ففي وقتنا الحاضر، تعتبر القوى العاملة من بين الميزات لكنها في الوقت آنه لا تكون ذات قيمة من حيث عملية الإنتاج إلا إذا اتسمت بالمعرفة والقدرات الفنية اللازمة للقيام بمهام معقدة. وتبعا لذلك، لا يعد التوفر على شريحة كبيرة من الشباب من بين السكان ميزة في حد ذاته. في الواقع، إن اقتراح السياسة العامة لإطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للشباب واضح وصريح للغاية: توفير تعليم جيد وخلق فرص عمل مناسبة. ويصير تأثير رأس المال البشري قوبا عندما يتم إيلاء قدر كاف من الاهتمام لجودة التعليم بدلا من مجرد التحصيل الدراسي، هذا لأن المهارات المعرفية للشباب ستسهل التنمية الاقتصادية إذا تم الاستفادة منها في عمليات الإنتاج السلع والخدمات. كما سيساعد الأمر كذلك على تحسين محاصلهم الفردية وتوزيع الرفاه

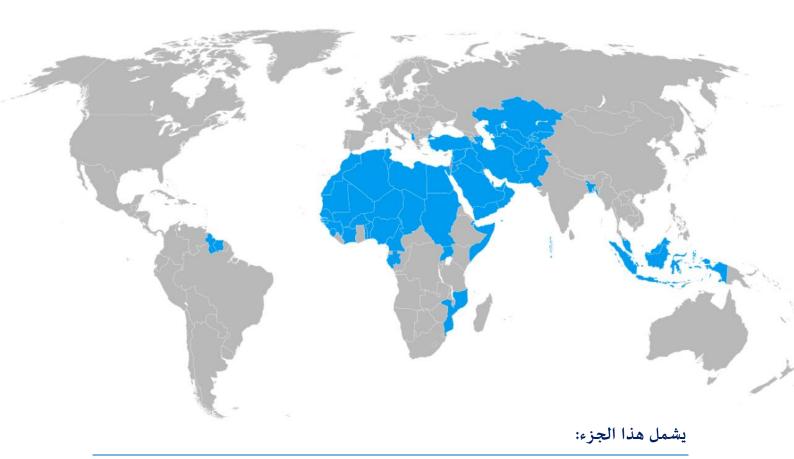
وتعتبر الموارد الطبيعية الغنية من العناصر الأخرى المحتملة المساهمة في التنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وبالنظر للتحديثات الأخيرة في جدول أعمال التنمية الدولية، فإن هذا هو الوقت المناسب جدا أمام دول المنظمة لإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالطاقة ووثائقها رؤيتها بهدف مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (TYPO) وتعزيز التعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي. وحب ما تشير إليه الإحصاءات، فإن دول المنظمة لا تزال بعيدة عن تحقيق كامل إمكانياتها في استخدام الموارد الطبيعية الغنية بطريقة مستدامة، لأن معظم الموارد الطبيعية والمعادن إما تبقى غير مستغلة أو يتم تصديرها على شكل مواد خام مع قليل من القيمة المضافة. ومع ذلك، لتنويع مصادر الطاقة وتفعيل إمكانيات مصادر الطاقة المتجددةكاملة، يجب على دول المنظمة الخروج عن النمط الاعتيادي للتنمية واستبداله الاستخراجية بدلا من مجرد الاستثمار في رفع مستوى قدرات الإنتاج القائمة. كما أنه من المهم أيضا أن تعيد دول المنظمة النظر في أهمية التكنولوجيا النووية بحيث تلبي الدول المتقدمة، في المتوسط، أكثر من 19% من إجمالي إنتاجها للكهرباء من محطات الطاقة النووية. في الواقع، لتحقيق تنوبع في مصادر الطاقة واستغلال الإمكانيات الكاملة لمصادر الطاقة (المتجددة) والتقليص من انطاقة النووية. في الواقع، لتحقيق تنوبع في مصادر الطاقة واستغلال الإمكانيات الكاملة لمصادر الطاقة (المتجددة) والتقليص من انبعائات الكربون تتوفر أمام دول المنظمة بعض الفرص مثل صناديق الثروة السيادية القائمة على نطاق واسع وشركات الاستثمار انبعائات الكربون تتوفر أمام دول المنظمة بعض الفرص مثل صناديق الثروة السيادية القائمة على نطاق واسع وشركات الاستثمار

الرئيسية في قطاع الطاقة. وفي ظل إطار واضح المعالم إلى جانب قيادة سياسية حكيمة، من المرجح أن تنجح العديد من دول المنظمة في تحقيق التحول في قطاع الطاقة لديها حيث يصير وضعهم أفضل حالا.

تعد القدرة على ولوج الأسواق الكبيرة واحدة من أهم العوامل الرئيسية في صياغة القرارات التجارية والاستثمارية بالنسبة للقطاع الخاص. وتتصل تقريبا جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برا أو بحرا مع دولة أخرى عضو في المنظمة. فإذا تم القضاء على القيود المصطنعة التي تقلل من إمكانيات الربط فيما بين هذه الدول أو على الأقل التخفيف منها بقدر جيد، فسيكون بإمكان منطقة منظمة التعاون الإسلامي توفير فرصة هامة للمستثمرين والتجار. وتسجل إمكانيات السوق في دول المنظمة تحسنا متسارعا نظرا للنمو الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الزبادة المستمرة في حصة هذه الدول من مجموع سكان العالم. وبتوفرها على فئات عريضة من الشباب النشيط اقتصاديا والطلب الكبير على كل شيء تقريبا انطلاقا من تنمية البنية التحتية ووصولا إلى السلع الاستهلاكية، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات الأخرى في السياسات، سيجعل حتما من دول المنظمة السبعة والخمسين مركز جذب للمزيد من المستثمرين كما سيرفع من حصتها في التجارة العالمية.

# الجزء الأول

# آخر التطورات الاقتصادية في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي



- 1. الإنتاج والنمو والعمل
  - 2. التجارة والمال

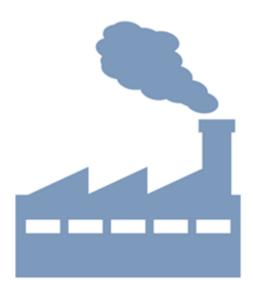
### الجزء الأول

يقدم هذا التقرير تحليلا للتوجهات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة (2011-2015) والتي تتوفر حولها البيانات كما يقدم التقرير فحصا شاملا حول هذه التوجهات، وذلك بمقارنتها بنظيراتها في مجموعات الدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذا بالمتوسط العالمي. وهذا يسلط هذا التقرير الضوء على عدد من المعيقات و التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة في سعبها لتعزيز النمو والتقدم الاقتصاديين.

و يعرض الفصل الأول من هذا الجزء تقييما شاملا للتطورات الحاصلة على مستوى الإنتاج والنمو و العمل، ويشمل ذلك كلا من الناتج المحلي الإجمالي ونموه وتوزيعه حسب القطاعات والناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد والتضخم والميزان المالي ومشاركة القوة العاملة ثم البطالة. أما الفصل الثاني فيتمحور حول مؤشرات التجارة والمالية، ويشمل ذلك كلا من صادرات وواردات السلع والخدمات والتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي وميزان الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاع المالي والديون والاحتياطات الخارجية ثم المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية.



الجزء الأول: آخر التطورات الاقتصادية في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي 1. الإنتاج والنمو والعمل



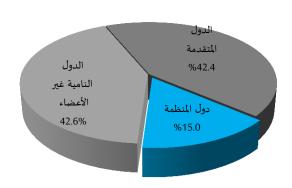
القسم الأول

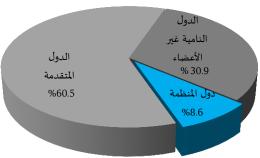
الإنتاج والنمو والعمل

لصفحة 13

# الشكل 1.1أ: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية

# ماني بالسعر الجاري الشكل 1.1ب: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2015)





المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2016.

### لإنتاج

### مساهمة الدول الأعضاء في الناتج العالمي لا ترقى لمستوى إمكانياتها

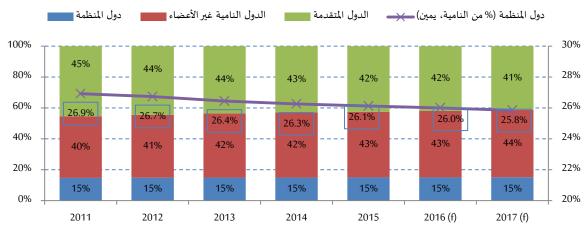
تتمتع مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بموارد القتصادية مهمة في مختلف المجالات والقطاعات مثل الزراعة والطاقة والتعدين والموارد البشرية، و تشكل هذه المجموعة منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. ومع ذلك، فإن المجموعة منطقة تجارية الا تتجلى في مستويات معقولة من التنمية الاقتصادية والبشرية في كثير من هذه الدول سواء على مستوى البلد الواحد أو على صعيد المجموعة كلها. ففي عام 2015، لم تنتج بلدان منظمة التعاون الإسلامي سوى عام 15.0% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2014) واستنادا على تعادل القوة الشرائية (PPP) (الشكل 1.1.أ) رغم أن نسبة سكانها تمثل الطالية، سجلت دول المنظمة مع ذلك نسبة 8.6% من الإنتاج العالمي عام 2015 (الشكل 1.1.ب).

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولا مهما، بحيث لم تعد مجموعة الدول المتقدمة هي المهيمنة كمنتج رئيسي وصارت تتراجع عن مركز الربادة.

وخلال الفترة قيد النظر، اتجهت حصة الدول النامية من الإنتاج العالمي في منعى تصاعدي بحيث سجلت 57.6% عام 2015 مقابل 54.6% عام 2011. وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل لنسبة 58.7% بحلول نهاية 2017. وفي الفترة ذاتها، تراجعت حصة الدول المتقدمة لنسبة 42.4% عام 2015، وهذه الحصة مرشحة للتراجع أكثر إلى 41.5% بحلول نهاية 2017.

وطوال فترة الخمس سنوات الأخيرة، لم ترفع مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من حصتها في الإنتاج العالمي إلا بنسبة 0.3% لتسجل 15.0% خلال عام 2015 (الشكل 2.1). وبالنظر إلى كون حصص دول فرادى مثل الولايات المتحدة والصين فاقت حصص دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة (15.8% و 17.1% على التوالي عام 2015)، فإنه يمكن القول أن مساهمة هذه الأخيرة في الإنتاج العالمي لا يرق لمستوى إمكانياتها. ومن ناحية أخرى، انخفضت باطراد حصة مجموعة هذه الدول من الناتج المعلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية، بحيث سجلت 26.1% عام 2015 بانخفاض مقداره 0.8 نقطة مئوية خلال فترة الخمس سنوات قيد النظر (الشكل 2.1).

الشكل 2.1: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2016 (التوقعات :f).

يدل تراجع حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة كان هزيلا في توسيع إنتاجها مقارنة بالدول النامية غير الإعضاء في المنظمة. و على الرغم من أن التوقعات لعامي 2016 و 2017 تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول من المتوقع أن تستقر حصة هذه الدول من الإنتاج العالمي من المتوقع أن تستقر حصة هذه الدول من الإنتاج العالمي على نسبة 15.1% و15.2% خلال عامي 2016 و2017 على التوالي. ومع ذلك، فإن نصيبها من الناتج الإجمالي للدول النامية مرشح للتقلص أكثر ليسجل 26.0% عام 2016 و2018 على 25.8% عام 2017 (الشكل 2.1).

### لإنتاج

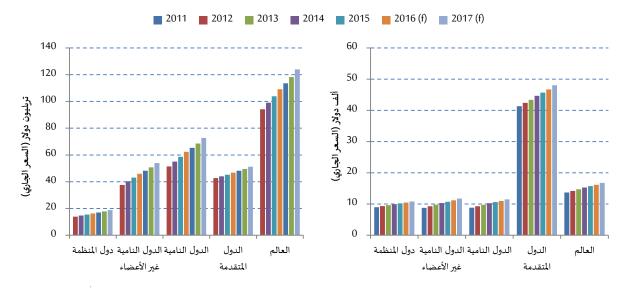
استقرت حصة دول المنظمة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي في نسبة 15% في 2015

اتجه الناتج المحلي الإجمالي العالمي – كما هو معبر عنه بالسعر الحالي للدولار الأمريكي (2014) و استنادا على تعادل القوة الشرائية (PPP) – في منحى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2015 بحيث سجل 113.5 تريليون دولار عام 2015 مقابل 94.2 تريليون دولار فقط عام 2011 (الشكل 3.1 على اليسار). وخلال نفس الفترة، شهدت الدول النامية زيادة أسرع في الناتج المحلي الإجمالي بحيث ارتفع من

2015 تربليون دولار المسجلة عام 2011 إلى 65.3 تربليون دولار عام 2015. و من جهة أخرى، كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة نسبيا معتدلة إذ سجل قيمة 48.2 تربليون دولار عام 2015 مقارنة بمعدل 42.7 تربليون دولار في 2011. و خلال الفترة عينها، ازداد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم بشكل مستمر – بالسعر الحالي للدولار (2014) واستنادا على تعادل القوة الشرائية الحالي للدولار (2014) واستنادا على تعادل القوة الشرائية بمبلغ المحلي ألم 2015 مقارنة بمبلغ المحلي الإجمالي حسب الفرد لعام الوقت ذاته، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد لعام 2015 في الدول المتقدمة والنامية 65.34 و 10.607 دولار على التوالي، أي أنه أعلى بمقدار 43.4 مرات في الدول المتقدمة مقارنة مع البلدان النامية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوة الهائلة بين مجموعتي الدول خلال السنوات القادمة.

من جهة أخرى، شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولا مهما خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث لم تعد مجموعة الدول المتقدمة هي المهيمنة كمنتج رئيسي وصارت تتراجع عن مركز الريادة. وخلال الفترة قيد النظر، اتجهت حصة الدول النامية من الإنتاج العالمي في منحى تصاعدي بحيث سجلت 57.6% عام 2015 مقابل 54.6 % عام 2011. وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل لنسبة 58.7% بعلول نهاية 2017. وفي الفترة ذاتها، تراجعت حصة الدول

الشكل 3.1: مجموع الناتج المحلي الإجمالي (يسار) والناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد (يمين)، استنادا على قوة التعادل الشرائية



المصدر :حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2016 (f: التوقعات)

المتقدمة لنسبة 42.4% عام 2015 عوض 45.4% عام 2011، وهذه الحصة مرشحة للتراجع أكثر إلى 41.3% بحلول نهاية 2017.

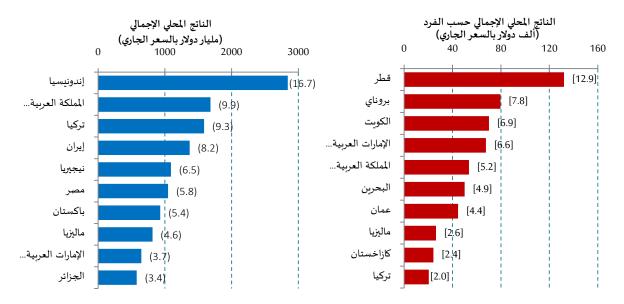
# الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد

الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي حسد الفرد في دول المنظمة و باقي العالم في

و اتجهت الأنشطة الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي في منحى تصاعدي، كما ارتفع أيضا الناتج المحلي الإجمالي من 13.9 تريليون دولار المسجلة عام 2011 إلى 17.1 تريليون دولار عام 2015. و في نفس الفترة، ارتفعت الإنتاجية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بوتيرة أسرع، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان 48.3 تريليون دولار في 2015، وهو رقم يفوق بكثير ما تم تسجيله عام 2011، أي 37.6 تريليون دولار. وعلى الرغم من أن حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ظلت مستقرة عند حوالي نسبة المحلي الإجمالي الإجمالي للبدول النامية تراجعت باطراد لتصل لنسبة لمجموعة الدول النامية تراجعت باطراد لتصل لنسبة

26.1% عام 2015، و هو انخفاض بمعدل حوالي نقطة مئوية واحدة على مدى السنوات الخمس قيد النظر. وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد في دول منظمة التعاون الإسلامي بوتيرة مستمرة ليسجل 10.224 دولار عام 2015 مقارنة مع 8.988 دولار في 2011 (الشكل 3.1 على اليمين). ومع مرور السنوات، صارت الفجوة أكبر بين دول المنظمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بمستويات متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد. وخلال الفترة الممتدة بين عامى2011 و 2012 بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في دول المنظمة مستوبات أعلى من تلك المسجلة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكن الوضع أخذ منحى معاكسا بدءا من عام 2013 فما فوق وبلغ التفاوت بين المجموعتين من حيث متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد 526 دولار أمربكي عام 2015، وهذه الهوة مرشحة للتوسع أكثر في قادم السنوات حسب آخر التقديرات. وخلال الفترة نفسها أيضا، جنح متوسط الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد في بلدان المنظمة عن المتوسط العالمي بحيث ازدادت الفجوة شساعة من 4.723 دولار عام 2011 إلى 5.512 دولار في 2015.

الشكل 4.1: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلى الإجمالي والناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد (2015)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك. تظهر الأرقام بين الأقواس (مربعة)على اليسار (اليمين) حصة (نسبة) الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي دسب الفرد الواحد) للبلد المعني من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (إلى متوسط الناتج المحلى الإجمالي للفرد الواحد) لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة.

فضلا عن ذلك، فإن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي مازال مقتصرا إلى حد كبير على انتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط. ففي عام 2015، أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 73.8% من إجمالي الناتج لمجموعة دول المنظمة (الشكل 4.1 على اليسار)، وتحظى إندونسيا بالحصة الأكبر من هذا الإنتاج بنسبة 76.1% تلها كل من المملكة العربية السعودية بنسبة 9.9% وتركيا بنسبة 9.3% ثم إيران بنسبة 8.0%. لهذا ظل الأداء الاقتصادي العام لمجموعة دول المنظمة يعتمد بشكل كبير على التطورات في هذه الدول العشر. وفي واقع الأمر، فإن الوقود هو المصدر الرئيسي لعائدات التصدير لخمس دول من أصل هذه الدول العشرة، وهي السعودية وإيران ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة والجزائر.

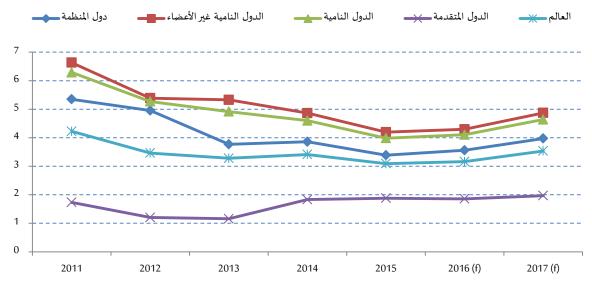
و من بين دول منظمة التعاون الإسلامي، سجلت دولة قطر سنة 2015 أعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد، تلها كل من سلطنة بروناي والكويت والإمارات العربية المتحدة (الشكل 4.1 على اليمين). فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر معدلا يفوق معدل باقي دول

المنظمة بثلاثة عشر ضعفا، وهذا الوضع يعكس مدى حجم التفاوت في الدخل بين الدول الأعضاء. كما أن ستة دول من أصل الدول العشر الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى أنه خلال عام 2015، تمكنت قطر من احتلال المرتبة الأولى من بين 186 دولة في العالم من حيث مستويات الدخل حسب الفرد، متبوعة بسلطنة بروناي في المرتبة الخامسة والكويت في المرتبة السادسة وأخيرا الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثامنة.

# نمو الناتج المحلي الإجمالي استمرار في تراجع الاقتصاد العالمي ونمو بنسبة 3.1% فقط عام 2015

منذ الوقت الذي عادت فيه الأسعار للارتفاع سنة 2009 بعد أن كانت في مستويات متدنية والاقتصاد العالمي يسجل معدلات نمو إيجابية. ولحد الآن، فإن الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي يعود بالأساس لمعدلات النمو الإيجابية المسجلة في اقتصاد البلدان النامية. وعلى الرغم من استمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي منذ عام 2009، اتجه

### الشكل 5.1: نمو الناتج المحلى الإجمالي في العالم



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبرىل 2016

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منحى تراجعي خلال السنوات الأخيرة (الشكل 5.1). وفي عام 2013، سجل معدل نمو الاقتصادالعالمي نسبة 3.3% مقارنة بنسبة 4.2% في 2011. وارتفع معدل النمو في الاقتصاد العالمي بشكل طفيف لمعدل 3.4% في 2014 الذي يمكن أن يستمر ويتراجع لنسبة 3.1% في عام 2015. كما أن الأداء الضعيف المتوالى للاقتصاد العالمي يتأثر إلى حد كبير بالتباطؤ الاقتصادي وإعادة التوازن في الصين والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية الذي لم يسبق له مثيل، وخاصة النفط، بالإضافة إلى الظروف الحادة للاقتصاد الكلى في البرازيل وروسيا وتزايد القلق إزاء عدم وجود مساحة لسياسة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الناشئة والنامية. وعلاوة على ذلك، فإن حالة الارتياب التي خلفها استفتاء المملكة المتحدة بخصوص العضوية في الاتحاد الأوروبي وأخطار توقعات التضخم مرفوقة بالأوضاع المالية الصعبة وكبر حجم الديون في العديد من دول منطقة اليورو كلها أمور زادت من عرقلة آفاق النمو في الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، 2016). بعد إظهار بوادر الانتعاش الاقتصادي في بداية عام 2016، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.2% بحلول نهاية العام. فالتوقعات الاقتصادية الايجابية لمنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمربكية لسنة 2016، والمدعمة بانخفاض أسعار النفط،

تبدو أنها في صالح النمو الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، باتباع الزخم الإيجابي في عام 2016، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5% في 2017 (الشكل 5.1).

وعموما، فإن البلدان النامية هي التي دفعت بمعدل نمو الإنتاج العالمي بدءا من عام 2011، لكن معدلات النمو في هذه الدول في تراجع مستمر. وفي الوقت الذي تتميز فيه الاقتصادات المتقدمة الرئيسية بالبطىء، إلا أن أداء نموها شرع في التحسن. ومع ذلك، يتوقع أن تنمو الدول النامية بنسبة 4.0% عام 2015 وهو رقم يفوق الدول المتقدمة بحوالي نقطتين مئوبتين وبذلك ستستمر في لعب دور المحرك للنمو في الاقتصاد العالمي. ومن المرتقب أن يشهد متوسط معدل النمو في الدول النامية ارتفاعا من نسبة 4.1% عام 2016 إلى 6.4% عام 2017.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات النمو في دول المنظمة في تراجع مستمر منذ 2011

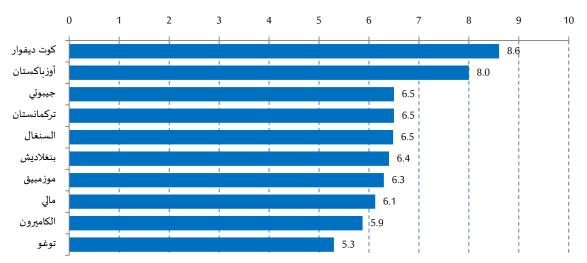
تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث سجل نسبة 3.4% بالقيمة الحقيقية عام 2015 مقارنة مع نسبة 3.9% عام 2014 (الشكل 5.1). وبالرغم من أن هذا الأمر يتماشى والتباطؤ المتواصل في

نمو يصل إلى 3.6%. ومن المتوقع أن يدعّم هذا الانتعاش أكثر ليصل إلى نسبة 4.0% عام 2017. و مع ذلك، فإن هذه الأرقام ليست أفضل مما يتوقع تسجيله على مستوى متوسط معدلات النمو لمجموعة الاقتصادات النامية غير المنتمية للمنظمة (4.3% لعام 2016 و 4.9% لعام 2017)، وعلى مستوى العالم ككل (الشكل 5.1).

وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن كوت ديفوار هي ذات الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بحيث سجلت معدل نمو بلغ 8.6% خلال 2015 تلها كل من أوزباكستان بنسبة 8.6% وجيبوتي بنسبة 6.5% ثم تركمانستان بنسبة 6.5% كذلك. ومن جهة أخرى، فإن أغلب الاقتصادات الأسرع نموا في دول المنظمة من بين العشر الأوائل تنتعي لأفريقيا جنوب الصحراء (7) ومناطق أسيا الوسطى (2) وجنوب آسيا (1). في حين كانت ست من الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي من بين دول المنظمة العشر الأسرع نموا في عام 2015: جيبوتي والسنغال وبنغلاديش وموزمبيق ومالي وتوغو مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراوح بين 6.5% و 5.3% (الشكل 6.5).

النشاطالاقتصادي بصورة شاملة، والذي بدأ يطغى سنة 2011، فإن آفاق النمو في دول المنظمة تبدو قاتمة في ظل انخفاض أسعار النفط وما ينتج عنه من ضيق في الاقتصاد الكلى ومراجعات نزولية حادة في توقعات النمو بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة. ووفقا لأحدث التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (2016)، فقد تهاوت أسعار النفط بنحو 50% في عام 2015 نسبة إلى 2014 (من حيث المتوسط السنوي) وتشير الأسواق إلى وجود تراجع أكثر عام 2016 بنسبة 10%. وفي خضم التوقعات التي تفيد أن أسعار النفط قد تظل منخفضة لفترة طويلة من الزمن، شرعت عدة من الدول المصدرة للنفط في منظمة التعاون الإسلامي بتنفيذ إجراءات مثل رفع الدعم ووقف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لضبط الإنفاق الحكومي. أما الأداء الاقتصادي للدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فهو متأثر بشكل كبير إلى حد الآن بوتيرة النمو في أبرز قوتين اقتصاديتين بالقارة الآسيوية، أي الصين والهند. و مع ذلك فإن متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الدول كان أعلى من متوسط دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015. ومن المرجح أن يشهد متوسط معدل النمو في دول المنظمة أداء مماثلاً في عام 2016، بمتوسط معدل





المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبربل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد

أوزباكستان: الاقتصاد الأسرع نموا ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي

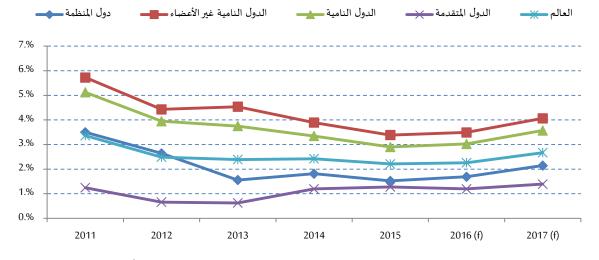
شهد الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد انتعاشا كبيرا على الصعيد العالمي منذ عام 2010. واستمر هذا التوجه حتى عام 2011 بمعدل نمو بلغ 3.4%. لكن هذا الانتعاش لم يدم طوبلا ليتراجع معدل النمو من جديد إلى 2.2% عام 2015. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد العالمي بنسبة 2.3% عام 2016 و 2.7% عام 2017. وكما هو الحال بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد ظلت الدول النامية على رأس القائمة وسجلت أكبر نسبة نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2015، سجلت البلدان النامية معدل نمو بلغ 2.9% على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليسجل 3.0% عام 2016 و3.6% عام 2017. ومن ناحية أخرى، شهدت الدول المتقدمة معدل نمو منخفض نسبيا بحيث تم تسجيل نسبة 1.3% عام 2015 ويقدر أن يتراجع إلى 1.2% في 2016 قبل معاودة الصعود لمعدل 1.3% في 2017.

سجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في دول منظمة التعاون الإسلامي نتيجة إيجابية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015 (الشكل 7.1)، وهذا يعني أنه قد نما بوتيرة أسرع من نمو السكان. و يمكن تفسير هذا الأمر بوجود تحسن واضح في مستوى عيش السكان في دول المنظمة.

ومع ذلك، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد تسير في منحى تراجعي كما في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويبدو أن بلدان المنظمة بدورها تعاني من هذا التراجع، فبعد انتعاش قصير الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بدأ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في دول المنظمة في الانخفاض مرة أخرى اعتبارا من عام 2012 بحيث تم تسجيل 2.1% عام شذا المعدل زيادة طفيفة ليسجل 7.1% في 2016 و2.2% في هذا المعدل زيادة طفيفة ليسجل 7.7% في 2016 و2.2% في المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد في دول المنظمة دون المتوسطات المسجلة في العالم والدول النامية والدول النامية والدول النامية والمنظمة.

وعلى مستوى البلد الواحد، فقد كانت أوزباكستان هي الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد

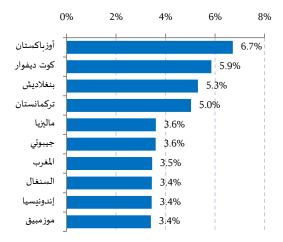
الشكل 7.1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد، التغير السنوي في النسبة المئوية



المصدر :حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبربل 2016

بلغ 6.7% خلال 2015 تلها كل من كوت ديفوار بنسبة 5.9% وبنغلاديش بنسبة 5.3%. وكانت أوزباكستان رابع أسرع دولة في العالم من حيث وتيرة النمو. و من ناحية أخرى، فإن أربع اقتصادات من أصل الاقتصادات العشرة الأولى الأسرع نموا في دول المنظمة من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد تقع في أفريقيا جنوب الصحراء و واثنتين منها في منطقة آسيا الوسطى. في حين، شملت لائحة الدول العشر الأسرع نموا في مجموعة المنظمة لعام 2015 أربعة من البلدان الأقل نموا ضمن دول المجموعة، وهي بنغلاديش وجيبوتي والسنغال وموزمبيق مع معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد تتراوح بين 5.3% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد تتراوح بين 5.8% (الشكل 8.1).

# الشكل 8.1: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب الفرد (2015)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولى، أبريل 2016.

### بنية الناتج المحلي الإجمالي بلغت حصة الخدمات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة 48.8% عام 2014

حسب آخر التقديرات، كما هو مبين في الشكل 9.1 فإن الحصة الأكبر من إجمالي الإنتاج العالمي لسنة 2014 تعود لقطاع الخدمات بنسبة 66.0%، يليه قطاع الصناعة (التحويلية وغير التحويلية) بنسبة 29.5%، بينما لم تتجاوز

حصة كل من قطاعات الزراعة والصيد البحري والغابات مجتمعة 4.5% وهو رقم صغير نسبيا. ومع مرور السنوات، سجلت حصة قطاع الخدمات انخفاضا بلغ 1.7 نقطة مئوية بين عامي 2000 و 2014، في حين ارتفعت حصص كل من قطاعي الصناعة غير التحويلية والزراعة خلال نفس الفترة بنسبة 1.3 و 1.0 نقطة مئوية على التوالي.

ويشير تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الناتج المحلى الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة أيضا بنية مماثلة. وعلى الرغم من أن الزراعة تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ويفترض أن تلعب دورا محوريا في اقتصادات الدول النامية، إلا أن هذه الخاصية لا تبدو جلية في حالة الدول النامية الأعضاء في المنظمة و وغير الأعضاء كمجموعتين. وبالفعل، فإن حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي قد انخفضت تدريجيا من سنة 11.8% المسجلة عام 2000 إلى 10.1% عام 2014 (الشكل 9.1). وإلى جانب الانتعاش الاقتصادي والزيادة في حصة قطاع الصناعة غير التحويلية، فقد اتجهت حصة القطاع الزراعي في منحى تنازلي مستمر. ومع التعافي الذي يشهده النشاط الصناعي، فإن متوسط حصة قطاع الزراعة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي سجلت نسبة 10.1% في عام 2014. وشهدت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وضعا مستقرا بين عامي 2010 و2014، بحيث بقى متوسط حصة قطاع الزراعة في الاقتصاد مستقرا لفترة طوبلة على نسبة 8.9%.

وعلى مستوى البلد الواحد، فقد استحوذ قطاع الزراعة عام 2014 على أكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة في تسع من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي كل من الصومال وسيراليون وتوغو وغينيا بيساو ومالي والنيجر وبوركينافاسو وجزر القمر والسودان— وكانت جميعها ضمن قائمة أقل البلدان نموا في العام نفسه وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. كما تفاوتت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين دول المنظمة، بحيث تم تسجيل أعلى حصة في الصومال 60.2% وأدناها في قطر بأقل من واحد في المائة



(0.1%)، في حين تم تسجيل نسبة 0.3% في البحرين و0.4% في الكويت.

في المقابل، واصل قطاع الخدمات لعب دوره الرئيسي كأهم مصدر للدخل في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وبعد انكماش سريع عام 2008 مع انفجار الأزمة المالية العالمية وانخفاض الناتج في حصته، ارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة عام 2009. لكن مع الانتعاش الذي شهده النشاط الاقتصادي الحقيقي ابتداء من عام 2010، عاد متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات المنظمة إلى مستوباته لما قبل الأزمة بحصص 45.9% و 46.4% و 47.7 في أعوام متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات دول المنظمة الى ذلك، بلغ متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات دول المنظمة نسبة 8.84%. أما بالنسبة للدول النامية غير الأعضاء في نصف الناتج المحلي الإجمالي بمسجلا حصة 9.5% عام من نصف الناتج المحلي الإجمالي بمسجلا حصة 6.5% عام 2014 (الشكل 1.9).

### الإنتاج الصناعي

شهد عامي 2013 و2014 توقف المنعى التصاعدي لحصة دول المنظمة من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي.

بلغ متوسط قطاع الصناعة – بما في ذلك الصناعة التحويلية – 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2014 (الشكل 9.1). وقد كانت حصة القطاع سنة 2010 أقل بكثير من قطاع الخدمات إلا أن الوضع أخذ في التحسن خلال عامي 2011 و 2012، خاصة مع الإقلاع الحاصل على مستوى النشاط الصناعي العالمي، وبدأت الحصة النسبية للصناعة في النشاط الاقتصادي في الاقتراب بوتيرة سريعة من حصة قطاع الخدمات، قبل الابتعاد من جديد عام 2013. ومقارنة بالدول النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 37.3% عام 2014، يبدو أن هذا الأخير يشكل نسبة أكبر من النشاط عام 2014، يبدو أن هذا الأخير يشكل نسبة أكبر من النشاط الاقتصادي في دول المنظمة.

الشكل 9.1: القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، أغسطس 2016.

بالمقارنة مع أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

حصة الاستهلاك المنزلي من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة في زيادة مستمرة منذ عام 2012

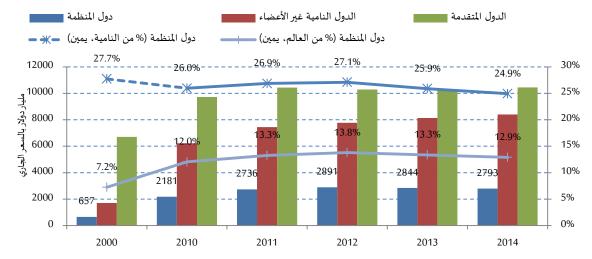
يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة على حد سواء) ما زال الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات طويلة. و كما هو مبين في الشكل بنسبة 2014، حظي الاستهلاك الأسري بحصة الأسد عام 2014 بنسبة 55.2% يليه إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 25.3% ثم الاستهلاك الحكومي النهائي العام بنسبة 14%، بينما لم تسجل حصة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة تذكر. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1.3 نقطة مئوية، في حين أن المحلي الاستهلاك الأسري انخفضت بنسبة 2.8 نقطة مئوية.

وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تباينا كبيرا عن باقي دول العالم. ففي عام 2014 شكلت النفقات الهائية للاستهلاك العام للحكومة والأسر المعيشية نسبة بلغت

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حد ذاتها، لا تعكس مستوى التصنيع الفعلى في اقتصادها، وخاصة في حالة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث تمثل صناعة النفط جزءا كبيرا من مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة. وببين الشكل 9.1 بأنه خلال سنة 2000 بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الإجمالي لدول المنظمة 15.5%، إلا أن هذا الرقم تراجع بشكل ملحوظ سنة 2010 ليسجل نسبة 13.6% قبل أن يزداد تراجعا بشكل طفيف سنة 2011 لنسبة 13.4%. وفي الآونة الأخيرة، وتحديدا في عام 2014، فإن حصة الصناعة التحويلية سجلت 13.5%، وهو رقم أقل بكثير من نسبة 15.5% المسجلة في عام 2000. وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة يسهم إلى حد كبير بحصة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بحيث بلغت حصة القطاع حوالي 21.2% عام 2014.

وكما هو مبين في الشكل 10.1، فقد بلغ نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي 12.9% عام 2014، ما يمثل زيادة بمقدار 5.7 نقطة مئوية منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا التوجه التصاعدي، إلا أن حصة دول المنظمة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للدول النامية في تراجع وتقلصت من الرأسمالي الثابت للدول النامية في تراجع وتقلصت من ضعف نسبي في أداء دول المنظمة في الإنتاج الصناعي

### الشكل 10.1: الإنتاج الصناعي، الحجم و الحصة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، أغسطس 2016.

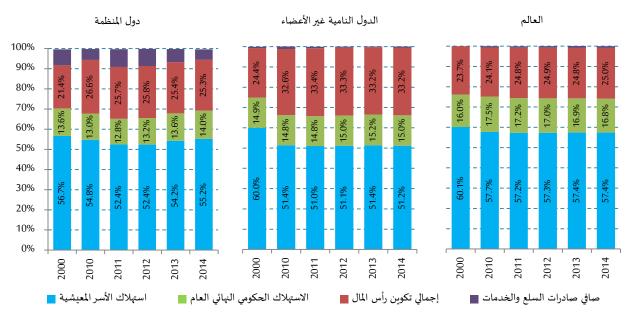
66.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. وكمكونات لنفقات الاستهلاك النهائي، بلغت نسبة الإنفاق الأسري والحكومي 55.2% و 14% على التوالى من الناتج المحلى الإجمالي. وتدل هذه الأرقام على انخفاض في حصص كلا النوعين من الاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة. وقد انخفضت حصة الاستهلاك الأسرى في الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 1.5 نقطة مئوية منذ عام 2000، في حين ارتفعت حصة الإنفاق الحكومي بنسبة 0.4 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها. وقد تم استيعاب الانخفاض في حصة الاستهلاك النهائي أساسا عن طريق الزيادة في حصة إجمالي التكوين الرأسمالي من 21.4% عام 2000 إلى 25.3% عام 2014. ومن ناحية أخرى، فإن حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلى الإجمالي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بلغت نسبة 66.2% عام 2014، ومرة أخرى كان الاستهلاك الأسري المصدر الرئيسي لنفقات الاستهلاك النهائي في هذه الدول بحصة 51.2% من الناتج المحلى الإجمالي.

### إجمالي تكوين رأس المال

في عام 2014، استثمرت نسبة 25.3% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة في الأصول الإنتاجية

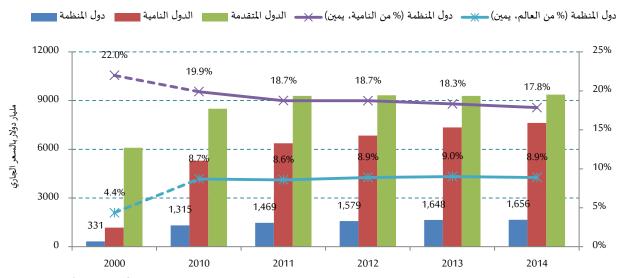
يقيس تكوين رأس المال الإجمالي كمية المدخرات في اقتصاد ما والتي يتم تحويلها إلى استثمارات في الإنتاج. وكما أظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية في الشكل 11.1، فإن 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي تم استثمارها في الأصول الإنتاجية المنظمة ما متوسطه 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمارات المنتجة. وارتفعت حصة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بنسبة 2.9 نقطة مئوية مقارنة مع مستواها لعام 2000 (21.4%)، في حين أنها زادت بمقدار 8.8 مستواها لعام الفترة. ومع ذلك، يمكن القول بأن المنظمة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكن القول بأن إجمالي التكوين الرأسمالي، كمؤشر، مشوبا بالعيوب أساسا

### الشكل 11.1: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، أغسطس 2016

### الشكل 12.1: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الحجم والحصة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، أغسطس 2016

بسبب التقلبات الكبيرة في المخزون وفي غالب الأحيان بسبب عدم توفر معلومات عن المخزون على مستوى الصناعة. ومن جهة أخرى يعتبر إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت مؤشرا أفضل للإضافات الصافية للأصول الإنتاجية المنشأة خلال سنة معينة.

وبالنظر إلى الحجة المذكورة أعلاه، فإن الشكل 12.1 يعطي لمحة عن توجهات إجمالي التكوين الرأسمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع باقي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذلك الدول المتقدمة. فحسب الشكل 12.1، فإن حصة دول المنظمة ككل في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت العالمي بلغت نسبة 8.9% عام 2014، ما يمثل زيادة بمقدار 4.5 نقطة مئوية منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا التوجه التصاعدي، إلا أن حصة دول المنظمة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للدول النامية في تراجع وتقلصت من من 0.22% إلى 8.71% خلال نفس الفترة. و هذا يدل على ضعف نسبي في الأداء الذي تبديه دول المنظمة في جمع رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع نظيراتها من الدول النامية غير المنظمة.

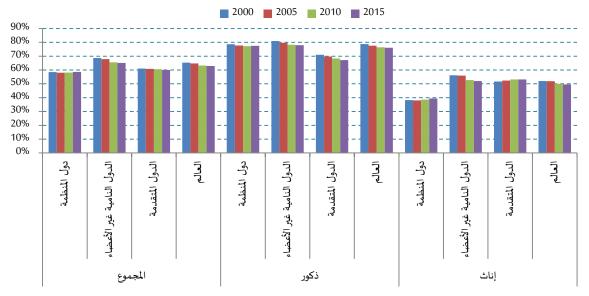
### مشاركة القوى العاملة

ظلت نسبة المشاركة في القوى العاملة في دول المنظمة عام 2015 أقل من نظيرتها في مجموعات الدول الأخرى

على الرغم من فعالية معدل البطالة كأحد المتغيرات في الاقتصاد الكلي الذي عادة ما يستخدم في فحص أداء الاقتصاد، فإنه قد لا يعبر بدقة عن صحة سوق العمل بحيث يركز التعريف على الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لقاء أجر و ليس على الكم الهائل من الأشخاص الذين لا يعملون في الواقع. ولهذا السبب، قد يكون من المثالي النظر أولا لنسبة المشاركة في القوى العاملة ، والتي تقيس فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق المشاركة بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال مزاولة عمل ما أو البحث عنه. هذا لأن ذلك يوفر مؤشرا على الحجم النسبي لليد العاملة المتوفرة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

وكما هو مبين في الشكل 13.1، فقد اتجه متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي،على عكس مجموعات البلدان الأخرى، في منحى تصاعدى نسبيا بحيث بلغت 58.6% عام 2015 مقابل

### الشكل 13.1: معدلات مشاركة القوى العاملة، 2015-2000



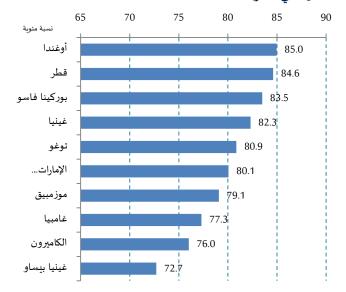
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية (WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

و.20% على المستوى العالمي و.65.0% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و0.00% في الدول المتقدمة. وفي حالة نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الذكور، سجلت دول المنظمة نسبة 77.4% مقابل 76.1% في العالم و 77.9% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و.67.2% في الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن دول المنظمة قد سجلت أداء يضاهي المستوى العالمي من حيث نسب المشاركة في القوى العاملة إجمالا وعلى مستوى الذكور، إلا أن أداءها في حالة نسبة المشاركة في القوى العاملة بكثير، فقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة النسائية في دول المنظمة 9.48% عام 2015، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.46% ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (52.1%) و متوسط الدول المتقدمة (52.1%).

ومع ذلك فإن هناك توجها تصاعديا في نسب المشاركة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في نسب مشاركة الإناث. فمنذ عام 2000، ارتفعت نسبة مشاركة الإناث من 38.2% إلى 39.4% عام 2015. ويلاحظ هذا التوجه التصاعدي في هذا المؤشر أيضا في حالة الدول المتقدمة بحيث ارتفعت النسبة من 51.6% عام 2000 إلى 53.1

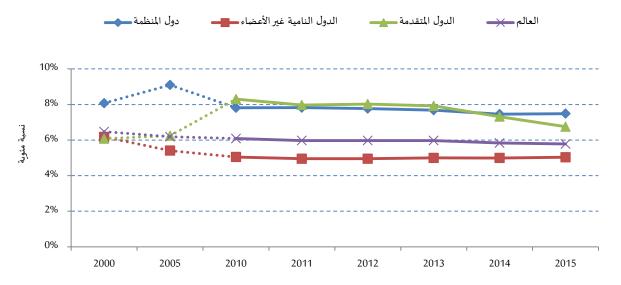
مستوى مشاركة المرأة في الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحيث تم تسجيل نسبة 52.1% عام 2000 و هو رقم أقل من النسبة المسجلة عام 2000 وهي 56.2%.

# الشكل 14.1: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نسبة المشاركة في القوى العاملة، 2015



المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية (WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

### الشكل 15.1: إجمالي معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية ( WESO ) لمنظمة العمل الدولية 2016.

أما على مستوى البلد الواحد، فقد سجلت أوغندا أعلى نسب المشاركة في القوى العاملة عام 2015 (88%)، تلها كل من قطر (84.6%) وبوركينافاسو (83.5%) وغينيا (82.5%) وتوغو (80.9%). ومن الجدير بالذكر أنه باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء العشر الأفضل أداء تدخل ضمن قائمة الدول الأقل نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة (الشكل 14.1). ومن ناحية أخرى، سجلت أقل نسب المشاركة في الأردن بنسبة (43.7%) وفلسطين كل من العراق (42.4%) والجزائر (43.7%) وفلسطين الثانية، تلها قطر في المرتبة الرابعة وبوركينافاسو في المرتبة السابعة ثم غينيا في الرتبة الحادية عشر من ناحية نسبة المشاركة في القوى العاملة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن 13 من أصل 20 دولة في العالم ذات أدنى نسب المشاركة عام 2015 تنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي.

ما زالت البطالة أحد أكثر القضايا صعوبة حول العالم. فوفقا للتقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية 2016 الصادر عن منظمة العمل الدولية فقد كان ما يقرب من 197.1مليون شخص عاطل عن العمل خلال عام 2014 في جميع أنحاء العالم، مع تسجيل زيادة بمقدار يقارب مليون عاطل عن العمل إضافي مقارنة مع

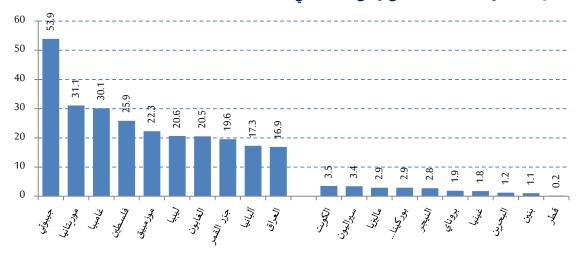
العام السابق وزيادة بحوالي 27 مليون عاطل مقارنة مع عام 2007. وهذا الأمر يعكس أن العمالة لا تتوسع بسرعة كافية لمواكبة قوة العمل المتنامية. في حين، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 23 مليون شخص خرجوا من سوق العمل بسبب الإحباط وارتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل. وحسب نفس التقرير، فقد استقر معدل البطالة العالمية على نسبة 5.8% من قوة العمل العالمية، بانخفاض معدله المتضاربة بشأن الاقتصاد العالمي لسنة 2015، فإنه من المتوقع أن يحصل تحسن ضئيل جدا في سوق العمل العالمي، ومن المتوقع أيضا أن يستقر معدل البطالة العالمي على 5.9% بين عامي 2015 و 2017.

### البطالة

بعد خمس سنوات، تعود دول المنظمة مرة أخرى لتسجيل أعلى نسبة للبطالة في العالم بلغت 7.5%

ووفقا لأحدث البيانات المتوفرة، فقد سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2015 معدلات مرتفعة للبطالة مقارنة مع باقي دول العالم والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (الشكل 15.1).

الشكل 16.1: دول المنظمة ذات أعلى وأدنى المعدلات في البطالة، 2015



المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية ( WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

وخلال هذه الفترة تراوح إجمالي معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين 8.1% و 7.5%. وبعيد الأزمة المالية العالمية، ارتفعت معدلات البطالة في الدول المتقدمة من مستوى دون نسبة 6% إلى ما يفوق8%. وخلال المرحلة الممتدة بين عامي 2009 و2013، ظل متوسط معدل البطالة في الدول المتقدمة مرتفعا عن المعدل المسجل في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2014، تمكنت الدول المتقدمة من خفض المعدل مجددا لما تحت المعدل المسجل في دول المنظمة. واعتبارا من عام 2015 سجلت دول المنظمة نسبة المتقدمة بلغ 8.6%. أما في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فقد ظل متوسط معدل البطالة أقل بكثير من المتوسط دول المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة، أي بنسبة متوسط دول المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة، أي بنسبة متراوح بين 2% و 8%.

عادة ما تسجل البطالة معدلات أقل في أوساط الذكور مقارنة مع معدلات الإناث في كل مجموعات الدول عبر العالم. وعلى الرغم من التحسن المهم منذ عام 2005، ظل معدل البطالة بين الإناث في دول منظمة التعاون الإسلامي الأعلى بحيث سجل 9.3% عام 2015، ويقدر هذا المعدل بنسبة 5.4% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 6.7% في الدول المتقدمة خلال نفس العام. وانخفض معدل البطالة في أوساط الذكور في دول المنظمة من 7.8% المنظمة عام 2005، كما انخفض

المعدل في الدل النامية غير الأعضاء في المنظمة من 5.2% إلى 4.8% خلال الفترة ذاتها. من ناحية أخرى، تتوجه معدلات البطالة بين الذكور في الدول المتقدمة في منحى تصاعدي، بحيث ارتفعت من 6.0% المسجلة عام 2005 إلى 6.8% عام 2015.

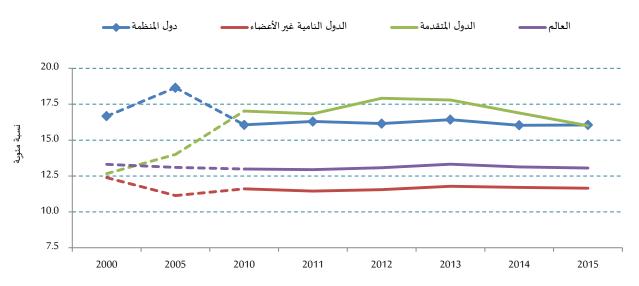
وعلى مستوى البلد الواحد، فقد تباينت معدلات البطالة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث شكل العاطلون عن العمل نسبة تقل عن 1% من إجمالي القوى العاملة في قطر عام 2015 (0.2%)، وهو أيضا أدنى معدل في العالم. وتعتبر أيضا كل من بنين والبحرين وغينيا من بين الدول العشرة في العالم ذات أدنى المعدلات في البطالة، أي بنسب 1.1% و العالم ذات أدنى المعدلات في البطالة، أي بنسب 1.1% و 1.2% و 1.8% على التوالي (الشكل 16.1)، لكن بالمقابل تعتبر البطالة مصدر قلق كبير في كل من جيبوتي وموريطانيا وغامبيا بنسب 53.9% و 61.10% على التوالي.

### البطالة بين الشباب

بنسبة 16.1% سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى معدل للبطالة بين الشباب عام 2015

ما زالت الفئات الشابة (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 عاما) في جميع أنحاء العالم تعاني من قلة توفر فرص عمل لائقة. فوفقا لآخر تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل حوالي 73.4 مليون عام 2015،

### الشكل 17.1: معدل البطالة بين الشباب



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية ( WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

وكان عدد الشباب الحاصلين على العمل عام 2015 أقل بمعدل 31.5 مليون شخص مما كان عليه الحال عام 2007، في حين بلغت نسبة البطالة بين الشباب في العالم 13.1% عام 2015، وهو ما يفوق ثلاث مرات معدل بطالة الكبار (منظمة العمل الدولية، 2015). وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى المستويات (28.2%).

وتعتبر الأرقام المتوفرة حول البطالة في أوساط الفئات الشابة في دول منظمة التعاون الإسلامي أقل تشجيعا، فقد ظلت معدلات البطالة فوق نسبة 16% وأعلى بكثير من المتوسط في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2015، أصبحت وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2014، أصبحت مشكلة البطالة بين الشباب في الدول المتقدمة أكثر خطورة مقارنة بما هو عليه الحال في دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 17.1). لكن اعتبارا من عام 2015، انخفضت البطالة بين الشباب في الدول المتقدمة (0.61%) إلى مستوبات أقل من دول المنظمة (16.1%)، في حين كانت منخفضة في الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (11.6%).

أما على مستوى باقي المؤشرات الرئيسية الأخرى لسوق العمل، و بالرغم من بعض التحسن المسجل منذ 2005،

فإن معدل البطالة بين الشباب الإناث هو الأعلى في دول منظمة التعاون الإسلامي، لكن تراجع هذا المعدل إلى 18.0% عام 2015. وفي الوقت الذي شهدت فيه البطالة بين الشباب الإناث تراجعا في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد النظر، فإنها في الوقت ذاته آأخذت منحى تصاعديا في الدول المتقدمة. واعتبارا من عام 2014، قدرت بنسبة 11.5% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 14.8% في الدول المتقدمة. وفيما يتعلق بالبطالة بين الشباب الذكور عام المتقدمة. وفيما يتعلق بالبطالة بين الشباب الذكور عام الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 11.1% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنها في المقابل الذكون المقابل الذكون المقابل الذكون المتقدمة مقارنة بالعام الذي سبق.

ومن جديد هناك تباينات شاسعة في معدلات البطالة بين الشباب في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث سجلت كل من قطر وغينيا وبنين والنيجر أدنى معدلات للبطالة عام 2015 بنسب 0.8% و 1.2% و 0.8% على التوالي، و هي أيضا ضمن قائمة الدول الخمس الأولى في العالم (الشكل 1.81). في المقابل، سجلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب في كل من ليبيا (50%) وموريتانيا (47.3%) وغامبيا (44.4%) وموزمبيق (37.8%) وجزر القمر

### الشكل 18.1: دول المنظمة ذات أعلى وأدنى معدلات البطالة بين الشباب (2015)



المصدر: قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية ( WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

(37.7%). وفي عام 2015، بلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من 20% في 20 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي وأكثر من المتوسط العالمي البالغ 13% في 33 دولة منها.

تلعب الإنتاجية دورا محوريا في تطوير الاقتصاد كونها تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي. وعادة ما تعرّف إنتاجية العمل بالناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وتساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين، وتوفر قاعدة للمقارنة عبر البلد وتفسير التفاوتات في الدخل.

# الشكل 19.1: إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي حسب العامل، بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية)

ونظيراتها النامية كبيرة بحيث قدر ناتج العامل الواحد في

الدول المتقدمة بمبلغ 91،214 دولار عام 2015 مقابل

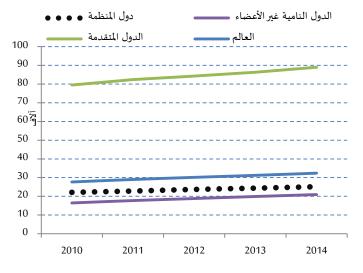
21،730 دولار فقط في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة

و 25,612 دولار في دول المنظمة، كما هو معبر عنه بالسعر

الثابت للدولار الدولي لعام 2011 حسب تعادل القوة

الشرائية. وهذا يعنى أن العامل العادى في مجموعة الدول

النامية غير الأعضاء في المنظمة ينتج فقط 23.8% من ناتج



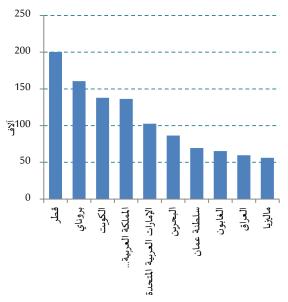
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية (WESO) لمنظمة العمل الدولية 2016.

### إنتاجية العمل

فقط خمسة من دول المنظمة هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة في الناتج حسب العامل الواحد

وعلى الصعيد العالمي، اتجهت إنتاجية العمل في منعى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2015، فكما هو مبين في الشكل 19.1، ازداد الناتج حسب العامل الواحد في دول منظمة التعاون الإسلامي من 22,124 دولار المسجلة عام 2010 إلى 25,612 عام 2015. و طوال هذه الفترة، ظلت فجوة إنتاجية العمل بين الدول المتقدمة

الشكل 20.1: الدول العشر الأولى من حيث إنتاجية العمل، 2015



العامل العادي في الدول المتقدمة والعامل العادي في دول المنظمة ينتج فقط 28% من مجموع ناتج العامل العادي في الدول المتقدمة.

وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت قطر أعلى نسبة إنتاج حسب العامل عام 2015 بلغت 200,181 دولار، تلها كل من الكويت بمبلغ 158,300 دولار و بروناي بمبلغ 160,716 دولار ثم الإمارات والمملكة العربية السعودية بمبلغ 102,672 دولار. و على مستوى دول المنظمة، سجل أدنى مستوى لإنتاجية العمل في غينيا بلغ بمبلغ 2,512 دولار تلها كل من موزمبيق بمبلغ 2,742 دولار والنيجر بمبلغ 2,988.2 دولار. ومن بين جميع دول المنظمة، خمس دول فقط هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة في الناتج حسب الواحد (الشكل 20.1).

#### 12 201

انخفض معدل التضخم العالمي من 5.1% عام 2011 إلى 2.8% عام 2015 بسبب الفتور الاقتصادي

يسير التضخم في منحى تنازلي في جميع أنحاء العالم مما يعكس في المقام الأول أثر الانخفاض في أسعار النفط والسلع الأخرى ثم ضعف الطلب في بعض الاقتصادات مثل منطقة اليورو و اليابان. وتشير آخر التقديرات إلى أن معدل التضخم

العالمي قد شهد انخفاضا من 5.1% المسجلة عام 2011 إلى 2.8% عام 2015، ومن المتوقع أن يستقر المعدل على نفس الرقم عام 2016 (2.8%).

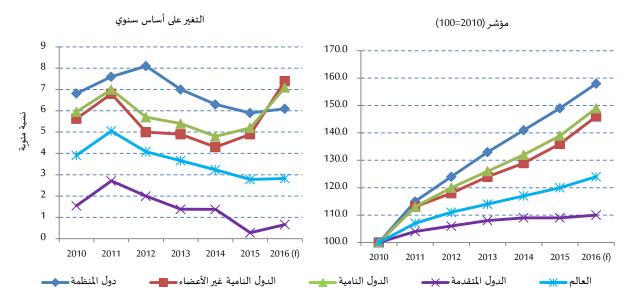
وكما هو مبيين في الشكل 21.1، لا يتوقع أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معا. ففي أعقاب الأزمة، لم تتبع الدول المتقدمة توسعا نقديا غير منضبط بالرغم من الضغط الكبير من الرأي العام. ونتيجة لذلك، فإن التغير في أسعار المستهلكين ظل منخفضا لما دون الرقم واحد، وعلى الرغم من المنعى التصاعدي يتوقع أن يبقى معدل التضخم أقل من 1% خلال 2016. خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي. و في الدول النامية، انخفض معدل التضخم من 7.0% المسجلة عام 2011 إلى 5.2% عام 2015، ومن المتوقع أن يسجل عام 2015 في هذه الدول. هذه الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم مردها أساسا الارتفاع المهول في الأسعار في كل من فنزويلا واليمن والسودان.

أما في الدول الأعضاء في المنظمة، فإن متوسط معدل التضخم خلال عام 2015 كان أعلى من نظيره في الاقتصادات المتقدمة والنامية. لكن تماشيا مع التوجهات العالمية، انخفض التضخم في دول المنظمة إلى 5.9% عام 2015. كما سجل مؤشر متوسط أسعار المستهلكين زيادة قدرها 29.6% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015 (الشكل 21.1، اللوحة اليمنى). وهذا المعدل أكبر من متوسط الزيادة المسجلة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (20.4%) وكذلك في العالم (12.1%) خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى التوقعات قصيرة المدى، فإنه من المتوقع أن تبقي الضغوط التضخمية مستمرة في دول المنظمة مدعومة بالانخفاض الأخير في أسعار النفط، ويتوقع أيضا أن يزداد معدل نمو متوسط أسعار المستهلك في دول منظمة التعاون الإسلامي نسبيا ليسجل 6.1% عام 2016 (الشكل 21.1، اللوحة اليسرى).

أما على مستوى البلد الواحد في منظمة التعاون الإسلامي، فقد سجلت اليمن أعلى معدل للتضخم في متوسط أسعار المستهلك بلغ 30% عام 2015، وهو أيضا رابع أعلى معدل في

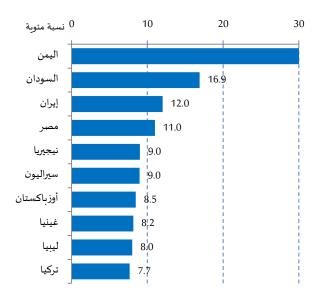
الشكل 21.1: متوسط التضخم السنوي (أسعار المستهلك)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك.

العالم، تلها كل من السودان في الرتبة السابعة عالميا وإيران (12%) ومصر (11%). وبمتوسط في معدل التضخم بلغ 7.7% احتلت تركيا المرتبة العاشرة ضمن دول المنظمة

# الشكل 22.1: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب متوسط التضخم السنوي (2015)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولى أبربل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك.

والسادسة والعشرون على الصعيد العالمي (الشكل 22.1).

تشير آخر الإحصاءات إلى أن سياسات التقشف المالي وخاصة في الدول المتقدمة حققت الأهداف المتوقعة وأن الموازين المالية آخذة في التحسن. ومع ذلك، أدى الانخفاض الحاد في أسعار البضائع وخاصة النفط إلى ارتفاع مهم في العجز المالي في جميع الدول المصدرة للنفط الرئيسية في العالم النامي. و كما هو مبين في الشكل 23.1، فقد شهد العجز في الميزان المالي العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي اتجاها تصاعديا من 3.5-% عام 2011 إلى 4.0- %عام 2015. أما في مجموعة الدول المتقدمة، فقد تم تسجيل منحى معاكس، بحيث تراجع العجز في الميزان المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 6.2- % عام 2011 إلى 2.9- % عام 2015. ومن المتوقع أن تتراجع هذه النسبة في هذه الدول إلى 2.8-% و2.4-% في عامي 2016 و2017 على التوالي. وبدورها سجلت الدول النامية موازنات مالية سلبية لكنها في وضع أفضل نسبيا من الدول المتقدمة خلال الفترة قيد النظر. ومع ذلك، بلغ المعدل 4.8-% في مجموعة الدول النامية ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5.1- % خلال 2016 قبل أن ينخفض إلى 4.4- % عام 2017.

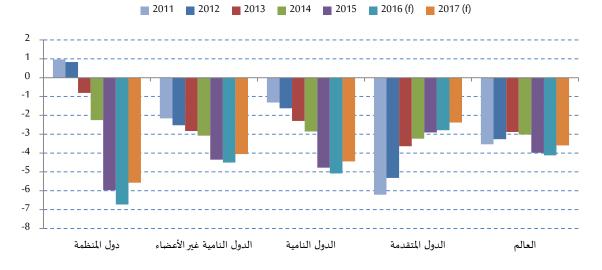
### الميزان المالي

سجلت كل مجموعات الدول عجزا ماليا سنة 2014 ومن المتوقع أن يستمر الوضع

وخلال الفترة قيد النظر، شهدت أيضا دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تحسنا بحيث سجل فائض الميزان المالي لعامي 2011 و 2012 نتيجة عكسية بسرعة خلال بقية السنوات قيد النظر. في عام 2015، سجلت دول المنظمة نسبة 6.0-% في الميزان المالي من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه الزيادة الحادة في العجز المالي في دول المنظمة إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط وبالتالي تدهور الوضع المالي للدول المصدرة للنفط في منظمة التعاون الإسلامي. ويتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 6.7-% خلال 2016 قبل التراجع إلى 5.5-% عام 2017.

وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت فقط 4 من أصل 54 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي توفر حولها البيانات فائضا في الميزان المالي عام 2015. وضمن هذه الدول، تم تسجيل أعلى فائض مالي في دولة قطر بنسبة 10.3%، تلتها جزر القمر بنسبة 4.6% والكويت بنسبة 1.2% ثم أوزباكستان بنسبة 9.0%. واحتلت الدولتين الأولتين في المنظمة مرتبة ضمن قائمة الدول العشر الأولى في العالم من حيث فائض الميزان المالي، بحيث احتلت الكويت المرتبة الرابعة عشر عالميا في حين احتلت أوزباكستان المرتبة الثامنة عشر. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015، شهدت معظم دول المنظمة المصدرة للنفط تراجعا مهما في فائض الميزان المالى.

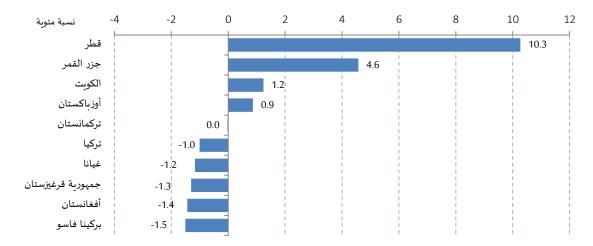
### الشكل 23.1: الموازنات المالية (% من الناتج المحلى الإجمالي)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك.

الصفحة 33

### الشكل 24.1: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الموازنات المالية، % من الناتج المحلي الإجمالي (2015)



المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2016 وقاعدة بيانات البيزند لسيسرك.

الجزء الأول: آخر التطورات الاقتصادية في العالم وفي دول منظمة التعاون الإسلامي 2. التجارة والمال

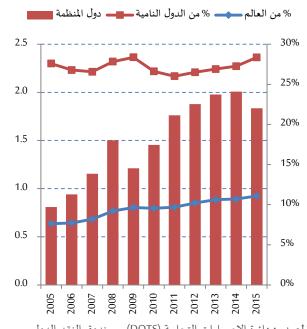


القسم الثاني

التجارة والمال

ام رة حة 25

### الشكل 1.2: صادرات وواردات البضائع (تربليون دولار أمريكي)



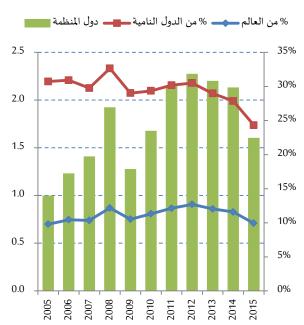
المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) ، صندوق النقد الدولي.

### تجارة البضائع

زاد انخفاض حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات العالم إلى 9.9% سنة 2015 مقارنة مع 12.7% لعام 2012.

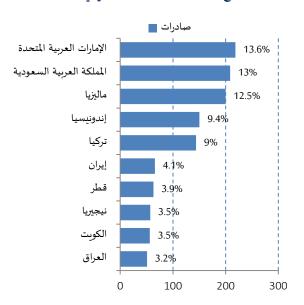
حسب إدارة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابع لصندوق النقد الدولي، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية العالمية 16.4 تربليون دولار عام 2015 مقارنة مع 18.7 تربليون دولار المسجلة عام 2014، وهذا يتوافق مع نسبة الانكماش البالغة 12% في إجمالي حجم الصادرات العالمية ويعكس ضعف النشاط الاقتصادي العالمي. كما أن هذه أيضا هي المرة الأولى التي تتراجع فيها نسبة الصادرات السلعية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009. ومع ذلك، تتوقع التقارير العالمية أن حجم التجارة العالمية صيزداد بمقدار 2.7% في 2016.

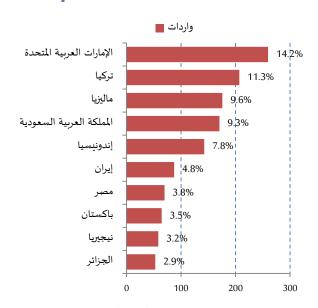
بعد الهبوط الحاد في إجمالي صادرات البضائع من دول منظمة التعاون الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية في 2009، أخذت في الزيادة بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة المنصرمة وسجلت أعلى مستوباتها على الإطلاق



بمعدل 2.3 تربليون دولار عام 2012 (الشكل 1.2). وكان هذا المنحى التصاعدي أقوى من نظيره في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ودول العالم ككل، ما أدى إلى زبادة في حصص دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية والعالم. ولكن منذ ذلك الحين صار هذا المنحى في الاتجاه المعاكس وشرع معدل إجمالي الصادرات السلعية لدول المنظمة في التراجع من جديد. وفي عام 2015، سجل إجمالي صادرات دول المنظمة أدنى مستوباتها منذ عام 2009 بمعدل بلغ 1.6 تليليون دولار. و على نفس المنوال فإن حصة هذه الدول من إجمالي صادرات الدول النامية تراجعت إلى24.3% في نفس العام مقارنة مع 30.5% عام 2012، وبقيت بذلك تحت مستوى 32.6% المسجل سنة 2008. وفي نفس المنحى اتجه مجموع حصة دول المنظمة من إجمالي الصادرات السلعية العالمية أيضا بين عامى 2012 و 2015 وانخفض إلى 9.9% عام 2015 وهو أدنى معدل تم تسجيله منذ 2005. وهذا التراجع في الصادرات يمكن أن يفسر جزئيا بانخفاض أسعار السلع الأساسية، حيث تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي بتركيز كبير. و لتحقيق نمو مستدام بعيد المدى في تجارة السلع وحصة أكبر من إجمالي الصادرات العالمية، يبدو

### الشكل 2.2: أكثر دول منظمة التعاون الإسلامي تصديرا واستيرادا للبضائع (2015، مليار دولار أمربكي)





المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) ، صندوق النقد الدولي.

أن دول المنظمة بحاجة لقطاعات اقتصادية أكثر تنافسية ومستوبات تنوع مهمة وكثافة تكنولوجية عالية.

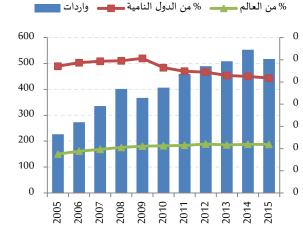
من ناحية أخرى، شهد إجمالي الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي انتعاشا أقوى في مرحلة ما بعد الأزمة و ارتفع من 1.2 تربليون دولار المسجلة عام 2009 إلى تربليون دولار عام 2014 (الشكل 1.2، على اليمين)، مسجلا بذلك زيادة سنوية بلغت 10.9% خلال هذه الفترة. ومع ذلك، شهدت دول المنظمة أيضا تراجعا في الواردات عام من التراجع المسجل على مستوى حجم الواردات، واصلت من التراجع المسجل على مستوى حجم الواردات، واصلت حصة دول المنظمة من الواردات السلعية العالمية توسعها طوال الفترة قيد النظر بحيث بلغت 11.1% عام 2015 مقارنة مع 9.2% المسجلة عام 2008. وعلى نفس المنوال، استمر توسع حصتها من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية منذ 2011 بحيث سجلت 28.4% عام 2015.

أما من حيث حصص الدول الأعضاء منفردة من مجموع صادرات البضائع من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي استمر في التمركز في عدد قليل فقط من الدول الأعضاء (الشكل 2.2، على اليسار). ففي عام 2015،

سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة في المنظمة نسبة 7.7.4% من إجمالي الصادرات السلعية لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 75.7%. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة عام 2015 بمعدل 218 مليار دولار من الصادرات السلعية وحصة وتلتها كل من إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (209 مليار دولار، 13.6%) و ماليزيا ( 200 مليار دولار، 20.1%) و إندونسيا (150 مليار دولار، 14.6%) و إندونسيا (150 مليار دولار، 14.6%) ثم تركيا (144 مليار دولار، 9%). وبشكل عام، أدى نزول أسعار السلع الأساسية إلى تراجع نسبة حصص الدول المصدرة للسلع الأساسية وزيادة أسهم مصدري السلع التصنيعية.

وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من الدول. وكما هو مبين في اللوحة اليمنى من الشكل 2.2، فقد كانت كل من الإمارات العربية المتحدة و تركيا على رأس قائمة دول المنظمة من حيث حجم الواردات السلعية بمعدل 260 و 207 مليار دولار من الواردات على التوالي في عام 2015 ومعا شكلتا نسبة 25.4% من إجمالي الواردات السلعية لمنظمة التعاون الإسلامي، تلتهما كل من ماليزيا

### الشكل 3.2: صادرات وواردات الخدمات (مليار دولار أمربكي)



المصدر: أونكتاد ستات.

(176 مليار دولار، 9.6%) والمملكة العربية السعودية (171 مليار دولار، 9.8%) مليار دولار، 9.8%) ثم إندونيسيا (143 مليار دولار، 9.8%) والتي شكلت مجتمعة حصة إضافية من واردات البضائع لمنظمة التعاون الإسلامي بلغت 26.7%. وتبعا لذلك، سجلت الدول الخمس الأولى المستوردة في المنظمة 52.1% من إجمالي الواردات السلعية لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 70.3%.

وللحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي بحاجة للحد من الاعتماد الكبير على صادرات الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، والتي تعتمد على كثافة تكنولوجية أقل، ووضع وتنفيذ سياسات محددة لاعتماد أساليب تصنيع متقدمة لزيادة حصة السلع التكنلوجية في صادراتها، وهذا الأمر ضروري أيضا لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات القابلة للتداول في أسواق التصدير الدولية.

### تجارة الخدمات

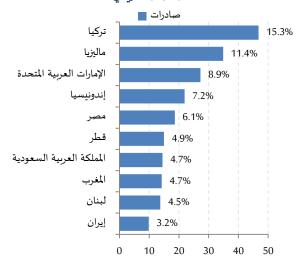
حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات الخدمات لجميع الدول النامية آخذة في الانخفاض منذ 2009

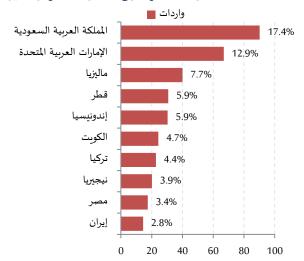


يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وفي نمو الدول وتنميتها، بل هو أيضا عنصر حاسم في التقليص من حدة الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والمياه و الصحة. برز قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الاقتصاد، مسهما في نمو الحصص في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والشغل. وحسب إصدارات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2016 وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع الخدمات مثل في المتوسط نسبة 65%-66% من القيمة المضافة العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامى 2011 و 2014 وهو يتوسع بسرعة أكبر من القطاعين الآخرين الرئيسيين في الاقتصاد (الزراعة والصناعة). وبمثل القطاع نسبة 60% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم (صندوق النقد الدولي، 2014)، وتشكل تجارة الخدمات ما يقرب من 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية إضافة إلى تدفق ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى القطاع (الأونكتاد، 2013).

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تبدو جلية بقوة على ساحة التجارة العالمية. ففي عام 2014، بلغ مجموع صادرات الخدمات العالمية 4.8 تربليون دولار فقط مقارنة مع 16.4 تربليون دولار من صادرات السلع في نفس العام. وكمجموعة، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي المستورد الصافي للخدمات. ووفقا للأونكتاد، صدرت دول منظمة

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا واستيرادا للخدمات(2015، مليار دولار أمربكي)





المصدر: منظمة التجارة العالمية

التعاون الإسلامي ما قيمته 304 مليار دولار من الخدمات عام 2015، في حين سجلت واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي 517 مليار دولار في العام نفسه (الشكل 3.2). وبين عامي 2009 و2014 سجل حجم تجارة الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا مستمرا، لكن عام 2015 شهد تراجعا مستوى خدمات الصادرات والواردات معا.

وخلال الفترة قيد النظر، اتجهت حصة دول المنظمة من صادرات وواردات الخدمات في الدول النامية في منحى تنازلي (الشكل 3.2). وفي الوقت الذي سجلت فيه هذه الدول حصص 23.2% و 30.3% في صادرات وواردات الخدمات في الدول النامية عام 2009، على التوالي، انخفضت هذه الحصص إلى19% و 25.9% عام 2015. في حين، تراجعت حصص دول المنظمة مجتمعة من إجمالي صادرات الخدمات العالمية من 6.5% عام 2009 إلى 6.3% عام 2015، لكن حصصها من إجمالي واردات الخدمات العالمية سجلت ارتفاعا من 7.5% إلى 10.5% خلال نفس الفترة.

ويظهر الشكل 4.2 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب أحجام صادرات وواردات خدماتها. ففي عام 2015 كانت تركيا المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 47 مليار دولار من الصادرات وحصة 15.3% من إجمالي صادرات الخدمات لدول المنظمة (الشكل 4.2، على اليسار)، و تلتها كل من ماليزيا (35مليار دولار، 11.4%)، والإمارات العربية المتحدة (27 مليار دولار، 8.9%) وإندونيسيا (22 مليار دولار، 7.2%) ثم مصر (19 مليار دولار، 6.1%). وفي عام 2015، شكلت الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 71% من إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة بلغت 90 مليار دولار وحصة 17.4% من إجمالي واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (67 مليار دولار، 12.9%) وماليزيا ( 40 مليار دولار، 7.7%) وقطر (31 مليار دولار، 5.9%) ثم إندونيسيا (30 مليار دولار، 5.9%). وشكلت الدول العشر الأولى المستوردة للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة حصة 69.1% من إجمالي واردات الخدمات في دول المنظمة.

ومن حيث التوزيع القطاعي لصادرات الخدمات من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي، تمثل خدمات السفر والنقل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في دول المنظمة وفقا لأحدث الإحصاءات. وكما هو مبين في الشكل 5.2، يشكل هذين القطاعين مجتمعين نسبة 65% من جميع نفقات الخدمات. وخلال الفترة قيد النظر، بلغت حصة صادرات الخدمات المتعلقة بالسفر أكثر من 40% تلاه قطاع النقل الذي بقيت حصته ثابتة في حوالي 18% و 22%. وكانت أيضا حصة فئةالخدمات التجارية

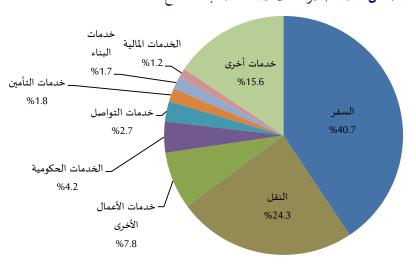
الأخرى مثل، على سبيل المثال لا الحصر، البحث و التطوير والخدمات القانونية في إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مهمة مع الزيادة في حصة القطاع الفرعي إلى ما يناهز 8%. وتمثل الخدمات المتعلقة بالاتصالات والتأمين والبناء والشؤون المالية مجتمعة نسبة 7.4% من مجموع صادرات الخدمات.

### التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي

بلغت حصة التجارة البينية من إجمالي التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي 20.6% عام 2015

بعد الهبوط الحاد سنة 2009، تعافى إجمالي التجارة السلعية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي بسرعة فبلغ بعد توجه تصاعدي حاد 775 مليار دولار عام 2014 (الشكل 6.2 على اليسار). لكن في عام 2015 تراجع هذا الرقم قليلا ليسجل 709 مليار دولار. وفي الوقت الذي تراجع فيه إجمالي صادرات دول المنظمة بشكل كبير، واصلت حصة التجارة البينية في المنظمة في الارتفاع حتى خلال عام 2015. وتبعا لذلك ارتفعت حصة هذه الأخيرة من 17.5% المسجلة عام 2011 إلى 18.6% عام 2013 وواصلت ارتفاعها

### الشكل 5.2: صادرات الخدمات حسب القطاع



المصدر: قاعدة بيانات خدمة التجارة للأمم المتحدة

حتى سنة 2015 لتسجل نسبة 20.6%. وعلى مدى الأعوام العشر الماضية، ارتفعت هذه الحصة بوتيرة مستمرة، إلا إذا استثنينا عام 2011. لذلك ينبغي اعتبار الأمر بمثابة إنجاز كبير نحو تحقيق هدف 20% الوارد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي العمل لعام 2005، و ينبغي أيضا دعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

و مع ذلك، ينبغي الاحتراز، فوفقا لأحد تقارير سيسرك (a)2014، تطورت بنية التجارة البينية في دول المنظمة مع مرور السنوات في اتجاه التركيز على المزيد من السلع الأولية غير الوقودية ونسبة أقل من الوقود المعدني بحيث انخفضت حصة الوقود المعدني من إجمالي التجارة البينية

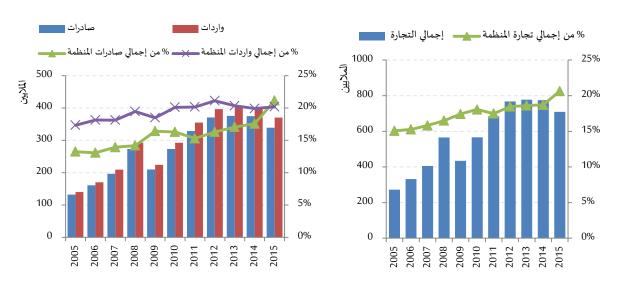
<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> ملاحظة بشأن إحصاءات التجارة الدولية: يتم جمع البيانات المتعلقة بتجارة البضائع من الجمارك أو من ميزان المدفوعات لكل بلد على حدة. وبسبب الاختلافات في التوقيت والتعاريف، قد تختلف تقديرات التدفق التجاري من هذه المصادر . تعمل عدة وكالات دولية على معالجة بيانات التجارة ، وبالتالي كل منها تقوم بتصحيح البيانات غير المبلغ عنها أو المبلغ عنها بطريقة غير سليمة بطرقها الخاصة مما يؤدي إلى مزيد من الاختلافات في الإحصاءات. ولذلك، فإنه من الشائع أن نلاحظ اختلافات كبيرة في إحصاءات التجارة التي تقدمها ثلاثة مصادر رئيسية: قواعد بيانات إحصاءات التجارة السلعية للأمم المتحدة (Comtrade) وإدارة الإحصاءات التجاربة (DOT) التابع لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. في صياغة تقارير حول إحصاءات التجارة الثنائية، يستخدم سيسرك قاعدة بيانات إدارة الإحصاءات التجاربة (DOT) التابع لصندوق النقد الدولي، لأنها توفر أحدث البيانات مع ارتفاع معدل توافرها. كما أن من عادة هذه الوكالات تحديث الأرقام المتعلقة بالسنوات الأخيرة كونها تجمع المزيد من البيانات الموثوقة. وبالتالي، فإنه من المرجح أن تشهد آخر حصة للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي البالغة 20.6% تحديثا في الإصدار القادم من تقرير التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي.

2. التجارة والمال

لهذه الدول من 28% عام 2005 إلى 21.9% سنة 2012. ومن ناحية أخرى، يمثل الوقود المعدني حوالي 50% من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي، لكن فقط حوالي 3% إلى 7% من إجمالي الوقود المعدني المصدر يصل للدول الأخرى في المنظمة. وتسبب تراجع أسعار النفط منذ أكثر من عام في تخفيض القيمة النقدية لإجمالي صادرات دول المنظمة إلى العالم، ولكنه أثر بشكل طفيف على حجم

طفيف إلى 400 مليار دولار عام 2014 وتراجعت أكثر لمبلغ 370 مليار دولار عام 2015 (الشكل 6.2، على اليمين). ومن جديد، تفضُّل هذه الأرقام ما تم تسجيله في عز الأزمة المالية سنة 2009، 224 مليار دولار، و سنة 2005 بمعدل 140 مليار دولار فقط. لرتفعت حصة الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل طفيف من 19.9% المسجلة عام 2014 إلى 20.2% عام 2015. وعلاوة على ذلك، ينبغى

### الشكل 6.2: الصادرات والواردات السلعية البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار أمربكي)



المصدر: دائرة الإحصاءات التجاربة (DOTS) ، صندوق النقد الدولي.

التجارة البينية في المنظمة. ساهم هذا الأمر إذن في الزبادة في حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. لذلك ينبغي مراعاة دور أسعار السلع بشكل جيد في الوقت الذي يتم فيه تقييم أثار السياسات على التجارة البينية بالمنظمة.

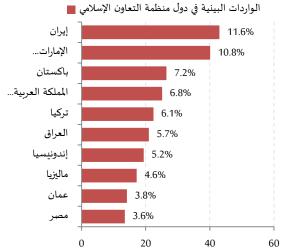
من ناحية أخرى، سجلت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 375 مليار دولار عام 2014، لكن هذا الرقم تراجع في عام 2015 بحيث سجل 339 مليار دولار، ويبقى هذا المبلغ كبيرا مقارنة مع نتيجة 210 مليار دولار المسجل عام 2009، والتي كانت قد سبقها انخفاضا كبيرا عن مستوى 273 مليار دولار لعام 2008 و 132 مليار دولار فقط عام 2005 (الشكل 6.2، على اليمين). واستمرت حصة الصادرات البينية من إجمالي صادرات دول المنظمة في الزبادة منذ عام 2011 ووصلت إلى 21.2% عام 2015. وبلغت الواردات البينية للمنظمة 402 مليار دولار عام 2013 وانخفضت بشكل

الإشارة إلى أن حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي فاقت حصة الواردات البينية لأول مرة خلال الفترة قيد النظر.

ولزيادة حصة التجارة البينية من مجموع تجارتها السلعية، لا ينبغى لدول منظمة التعاون الإسلامي التركيز فقط على تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بمشاركة أوسع من الدول الأعضاء، ولكن أيضا تعزيز التنوع والمنافسة في المنتجات القابلة للتداول مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والفوائد المتبادلة من التجارة. وكما تم التطرق إليه في في القسم السادس من هذا التقرير، يعد التقدم المحرز على مستوى تفعيل النظام بطيئا إلى حد ما.

ويظهر الشكل 7.2 (على اليسار) الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم صادراتها البينية. في عام 2015،

### الشكل 7.2: الصادرات والواردات السلعية البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (2015، مليار دولار أمربكي)





المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) ، صندوق النقد الدولي. سجلت الدول الخمس الأولى في المنظمة من حيث الصادرات البينية ما يقارب 59.5% من إجمالي الصادرات البينية في المنظمة، في حين سجلت الدول العشر الأكثر تصديرا نسبة 76.1%. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى

برصيد بلغ 74 مليار دولار ونسبة 21.8% من إجمالي الصادرات البينية لدول المنظمة، وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (45 مليار دولار، 13.1%) وتركيا (43 مليار دولار، 12.6%) وإندونيسيا(21 مليار دولار، 6.1%) ثم ماليزيا (20 مليار دولار، 5.9%).

ويصف لنا الشكل 7.2 (على اليمين) الدول الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الواردات البينية. ففي عام 2014، كانت إيران المستورد الأول من دول المنظمة بحجم بلغ 43 مليار دولار وحصة 11.6% في المجموع، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة بمقدار 40 مليار دولار وحصة 10.8% و وباكستان بمعدل 26.5 مليار دولار وبحصة 7.2%. وشكلت الدول الخمس الأولى في المنظمة حصة 42.4% من إجمالي الواردات البينية للمنظمة في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 65.5% عام 2015.

#### الصادرات البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي الإمارات العربية... المملكة العربية... 13.1% تركيا 12.6% إندونيسيا 6.1% ماليزيا 3.9% إيران عمان 3.7% الكويت 3.1% 2.9% قطر 2.9% 40 60

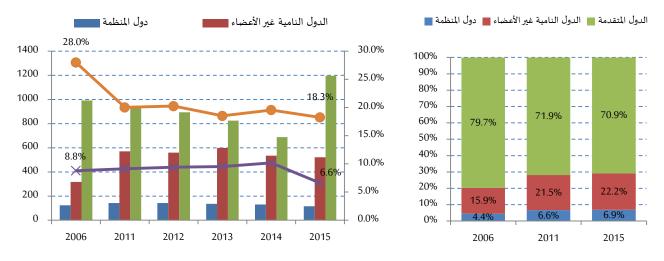
### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجعت حصة دول المنظمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة 6.6% عام 2015، وهو أدنى مستوى مسجل في السنوات الأخيرة

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) العالمي 1.76 تربليون دولار عام 2015، مما يمثل زبادة بأكثر من 486 مليار دولار على قيمة العام الماضي 1.27 مليار دولار. واعتبارا من عام 2006، فإن 70.7% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، التي كانت أنذاك بقيمة 991 مليار دولار، كانت مخصصة للدول المتقدمة، في حين عادت البقية للاقتصادات النامية. وفي عام 2013، سجلت الدول النامية نسبة 57.8% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وفي 2015، تباطأت حصة الدول النامية لتسجل 67.9%، بسبب الانتعاش الاقتصادى في الدول المتقدمة.

وبوضح الشكل 8.2 (على اليسار) مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة. وبلاحظ من هذا الشكل أنه خلال الفترة قيد النظر ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة عموما

الشكل 8.2 : تدفقات (على اليسار) وأرصدة (على اليمين) الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (مليار دولار)



المصدر: أونكتاد ستات.

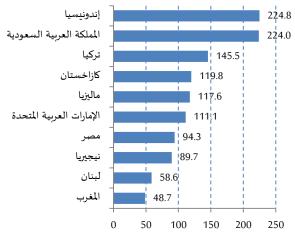
دون المتوقع. وسجلت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة 123 مليار دولار عام 2006. وبعد الأزمة المالية العالمية، بين عامى 2011 و2015، ظلت القيمة في حدود 116-142 مليار دولار. وفي 2015، بلغ إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة 116 مليار دولار، مسجلا بذلك انخفاضا لمدة أربع سنوات متتالية عن قيمته المسجلة عام 2011 (142.8 مليار دولار). ومن جهة أخرى، سجلت حصة دول المنظمة من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية تراجعا منذ عام 2012. وارتفعت حصة مجموعة دول المنظمة في الدول النامية إلى 18.3% عام 2015. واعتمادا على التوجه في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، أظهرت حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تذبذبا بين 8% و 11% بين عامى 2001 و2014، إلا أنها تراجعت إلى 6.6% عام 2015، وهو أدنى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الأخيرة.

بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي 25 تريليون دولار عام 2015. في المقابل، استقبلت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة نسبة 6.9% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهو رقم يمثل تحسنا بنسبة 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع القيمة المسجلة عام 2006 (الشكل 8.2، على اليمين). وعلاوة على ذلك، فإن

الجزء الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية يعود للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، والتي سجلت مجتمعة حصة 22.2% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد عام 2015. وبشكل عام، ارتفعت حصة الدول النامية في العالم من 20.3% إلى 12.2% بين عامي 2006 و 2015، في مقابل ذلك سجلت الدول المتقدمة انخفاضا في حصتها.

كما هو الحال في باقي مجموعات الاقتصاد الكلى الرئيسية لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول أيضا مستوى عال من التركيز، بحيث يتوجه الجزء الأكبر منها إلى عدد قليل من هذه الدول. و شكلت الدول الخمس الأولى الأكثر استقطابا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مجتمعة نسبة 53.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 73.2% (الشكل 9.2، على اليسار). وفي عام 2015، كانت تركيا في الريادة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث سجلت معدل 16.5 مليار دولار، وحصة 14.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي. وتلت تركيا كل من إندونيسيا (15.5 مليار دولار، 13.3%) وماليزيا (11.1 مليار، 9.5%) والإمارات العربية المتحدة (11 مليار دولار، 9.4%) ثم المملكة العربية السعودية (8.1 مليار، 6.9%).

الشكل 9.2: الدول العشر الأولى الأكثر استقطابا لتدفقات (على اليسار) وأرصدة (على اليمين) الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2015، مليار دولار)





11.0

المصدر: أونكتاد ستات.

ونفس الشيء تمت ملاحظته أيضا على مستوى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، بحيث استقطبت الدول الخمس الأولى 46.8% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لمنظمة التعاون الإسلامي في حين استقطبت الدول العشر الأولى نسبة 69.4%. ومرة أخرى وبمبلغ 224.8 مليار دولار من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (6.21% من مجموع منظمة التعاون الإسلامي) احتلت إندونيسيا المرتبة الأولى على قائمة دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر عام الإسلامي ذات أكبر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر عام السعودية (2015 مليار دولار، 7.25%) وتركيا (145 مليار دولار، 8.2%) وكازخستان (119 مليار دولار، 6.7%) ثم ماليزيا (117 مليار دولار، 6.6%).

وعموما، تشير هذه الحالة إلى أن أغلبية دول منظمة التعاون الإسلامي ما زالت غير قادرة على وضع أطر اقتصادية مواتية وتزويد الأعمال التجارية الأجنبية ببنية تحتية تنظيمية ومادية ملائمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعين على دول المنظمة بشكل عام اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز بيئة الأعمال حتى تصير ملائمة أكثر وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من الستثمارات لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز القيام بإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية وفقا لاحتياجات كل من المستثمرين المحليين و

الأجانب، وهذا الأمر بدوره يتطلب توفر بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الشيء الذي ما يزال يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من هذه الدول.

4.0

4.0

3.7

10

15

تركيا

ماليزيا

إندونيسيا

الإمارات العربية...

المملكة العربية...

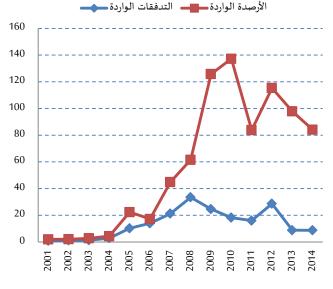
تركمانستان أذربيجان

كازاخستان

موزمبيق

تحيل تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في منظمة التعاون الإسلامي (أي الأرصدة الواردة) على الاستثمارات الموجهة من دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي كمصدر واحد إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء





المصدر: أونكتاد ستات.

باعتبارها الدولة المضيفة. كما هو الحال في الأبعاد الأخرى للتكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي (مثل التجارة والسياحة البينية في المنظمة)، يمكن لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في دول المنظمة أن يكون مؤشرا جيدا لتقييم مستوى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتعد زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية مؤشرا على وجود علاقات اقتصادية قوية بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وبالمثل، تدل الزيادة في حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في منظمة التعاون الإسلامي على وجود تحسن على مستوى التعاون الاقتصادي البيني في دول المنظمة بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر المبيني في دول المنظمة بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الليتهم من دول المنظمة.

ويعرض الشكل 10.2 الاتجاهات على مستوى تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2001 و 2014، فحسب الشكل يتبين أن كلا من الأرصدة والتدفقات اتبعت نمطا مستقرا بين العامين المذكورين. وبعد عام 2004 فقط بدأت كل من التدفقات الأرصدة الواردة بتسجيل اتجاهات تصاعدية إلى حدود الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة داخل منظمة التعاون الإسلامي ذروة قيمتها عام 2010 بتسجيلها لمعدل 137.2 مليار دولار. وبحلول عام 2010، تراجعت القيمة لتصبح 84.1 مليار دولار. وبلغت

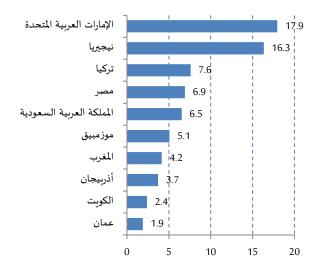
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة البينية ذروتها عام 2008 مسجلة 33.4 مليار دولار. تراجعت هذه القيمة نسبيا من 8.8 مليار دولار لعام 2013 إلى 8.7 مليار دولار عام 2014. واعتبارا من عام 2014، سجلت تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي قيمة تقل عن قيمة ذروتها المسجلة عامي 2008 و2010 على التوالي.

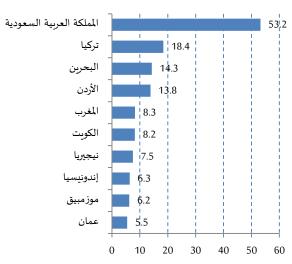
### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية الواردة في منظمة التعاون الإسلامي

تدفقات الاستثمار البيني في منظمة التعاون الإسلامي في تراجع منذ عام 2012.

سجلت أرقام تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي الواردة تحسنا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2012 على الرغم من التأرجح بين حالات الازدهار والكساد. وهذا الأأمر يعكس مدىتحسن مستوى التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإنه من الإنصاف القول بأن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن إمكانيات هذه الدول. فالأرقام

الشكل 11.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث تدفقات (يسار) وأرصدة (يمين) الاستثمار الأجنبي المباشر البينى الواردة (مليار دولار)، 2010-2014





المصدر: أونكتاد ستات.

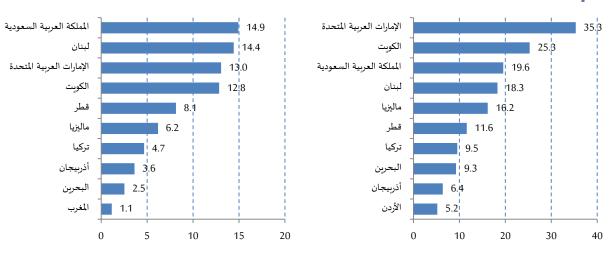
المتعلقة بهذه التدفقات والأرصدة سجلت قيما أدنى من القيم التي سجلتها في فترة الذروة. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التدخلات السياسية للتقليص من المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار البيني، والتي لا ينبغي أن تقتصر فقط على حرية حركة رأس المال عبر حدود الدول الأعضاء في المنظمة، ولكن أيضا معالجة نظم التأشيرة التقييدية التي تفرضها الدول الأعضاء على المواطنين من مختلف دول المنظمة الأخرى، هذا لأن المستثمرين الأجانب عادة ما يبحثون عن توفر حركية سهلة لرأس المال البشري عبر الحدود (أي رفع القيود على نقل اليد العاملة أو محدوديتها) . ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة الأخذ أن تكون على وعي بتوفر إمكانيات كبيرة في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي، والتى من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادى وتحفيز التنمية في دول المنظمة. ومع ذلك، تبقى العوائق القائمة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تقف في وجه المستثمرين من حيث الجودة المؤسسية ونظم التأشيرة والقيود المفروضة على الأرباح والتحويلات الرأسمالية وغيرها من العوائق من العوامل التي تحد من مستوى التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى مستوى البلد الواحد، وبعرض الشكل 11.2 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني الواردة إلى دول

المنظمة خلال فترة 2010 و 2014. وكانت كل من الإمارات

العربية المتحدة ونيجيريا على رأس قائمة دول المنظمة من حيث كمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني التراكمية. ولوحدها جذبت الإمارات العربية المتحدة 17.9 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2010 و 2014 من دول المنظمة الأخرى. ومن حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في المنظمة الواردة، تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بحيث بلغت هذه الأرصدة 53.2 مليار دولار في نفس الفترة، وتلتها تركيا بمبلغ يقدر ب 18.4 مليار دولار. ويمكن الاعتماد على أرقام التدفقات والأرصدة البينية الخارجة في المنظمة لتتبع الاتجاهات في الدول الرئيسية في الاستثمار البيني في المنظمة. وحسب الشكل 13.2، كانت كل من المملكة العربية السعودية ولبنان البلدين الرائدين من حيث حجم استثماراتهما في دول المنظمة الأخرى بين عامى 2010 و 2014، فقد استثمر كلا البلدين بشكل منفرد أكثر من 14 مليار دولار في دول المنظمة الأخرى خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014. وفي نفس الفترة، تم تصنيف الإمارات العربية المتحدة والكوبت والمملكة العربية السعودية على رأس قائمة دول النظمة ذات أعلى قيمة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنظمة الأخرى. فقد تجاوز إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة القائمة في دول المنظمة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والكوبت والمملكة العربية السعودية 80 مليار دولار في هذه الفترة.

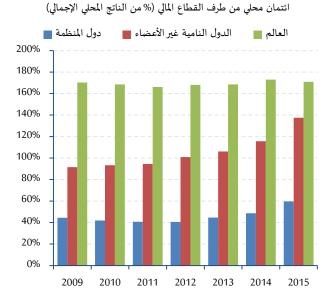
وتوفر الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر البيني في

الشكل 12.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث تدفقات (يسار) وأرصدة (يمين)الاستثمار الأجنبي المباشر البينى الخارجة (مليار دولار)، 2010-2014



المصدر: أونكتاد ستات.

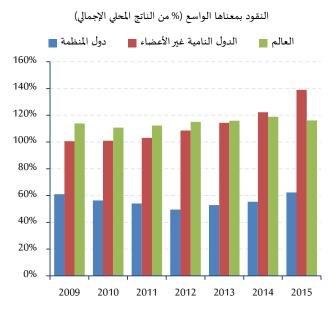
### الشكل 13.2: تنمية القطاع المالي



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

منظمة التعاون الإسلامي بعض القرائن عن عدم المساواة في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في دول المنظمة، بحيث استفادت مجموعة قليلة من دول المنظمة أكثر نسبيا من الدول الأخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في المنظمة. فعلى سبيل المثال، مثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني التي سجلتها الدول الأربع الأولى في المنظمة (الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا وتركيا ومصر) بين عامى 2010 و 2014 نسبة 60.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني الواردة في المنظمة المسجلة خلال نفس الفترة. كما تجاوزت حصة الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية الواردة نسبة 90%. وبالتالى فإن الاتجاهات الإيجابية التي تعكسها الأرقام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية في المنظمة لم تكن نابعة بالأساس من التحسن العام في التعاون البيني في المنظمة، وإنما هي ناتجة عن زبادة مستوى التكامل الاقتصادي بين بعض من دول المنظمة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي لم تحقق بعد المستوى المرغوب فيه من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في دول المنظمة. فالمستويات الحالية التي تعكسها الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر البيني لما تزال بعيدة بكثير عن الإمكانيات المتوفرة



(سيسرك، 2014، الأونكتاد، 2013). يتوقف تحقيق النجاح في إبراز إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على إرادة واضعي السياسات في هذه الدول في اعتماد بعض التدابير السياساتية الملموسة للتقليص من حجم الحواجز التي تعيق التجارة والاستثمار وإلغاء / تسهيل نظم منح التأشيرة وتسهيل التحويلات الرأسمالية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

### القطاع المآلي

## ظلت درجة التعميق المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مرضية.

يمكن لكل نظام مالي سليم أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال، ضمن مجموعة أخرى من الأمور، تخصيص المدخرات المحلية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد نال هذا الدور بالفعل نصيبا كبيرا من الاهتمام في الأدبيات الحديثة عن النمو الاقتصادي، وفي العقد الأخير حصل إجماع قوي على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بشكل جيد لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي (Levine, 2004).

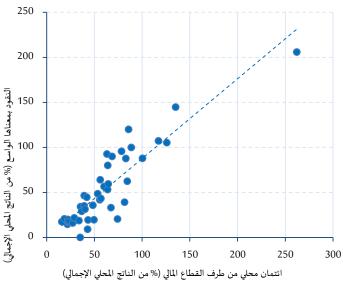
### الشكل 14.2: تنمية القطاع المالي (2015)

# النقود بمعناها الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي) 262.1 لببنا 185.3 135.1 125.9 117.2 100.4 88.7 14مارات العربية المتحدة 85.8 84.4 البانيا 82.9

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لتحديد درجة التعميق المالي هي نسبة النقود بمعناها الواسع في الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط المعدل الأعلى بصفة عامة بسيولة مالية وعمق مالي كبيرين. وكما هو مبين في الشكل 13.2 (على اليسار)، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 62.3% عام 2015 مقارنة بما يقارب 139% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، و 116.2% في المتوسط العالمي. وعلى ما يبدو، فإن القطاع المالي في الدول الأعضاء ما يزال متخلفا في مجال توفير السيولة الكافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل. ويتجلى هذا الوضع بشكل جزئي في انخفاض مستويات الائتمان التي يقدمها القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2015، قدم القطاع المالي دينا للاقتصاد المحلي متوسطه 59.7% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، بينما بلغ هذا الرقم في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 337.6% (الشكل 13.2، على اليمين). أما الدين الداخلي المقدم من القطاع المالي في الدول المتقدمة فقد بلغ في المتوسط ضعفى حجم الناتج المحلى الإجمالي عام 2015 (205%)، أكثر من المتوسط العالمي .%170.9

### الشكل 15.2: السيولة والائتمان المحلى

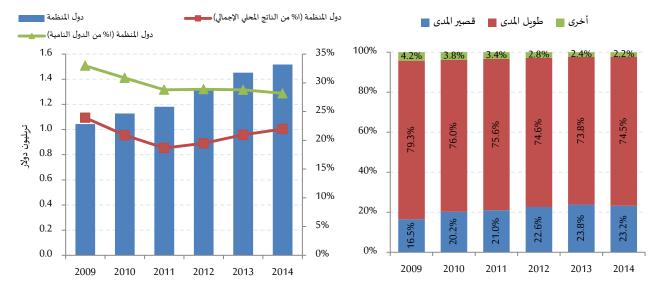


المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

وتتفاوت درجة الإنماء المالي بشكل كبير بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي الوقت الذي تتوفر فيه بعض الدول الأعضاء على أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من المؤسسات المالية إضافة إلى نظم رقابية وإشرافية مالية فعالة، تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي، وهذا بدوره يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

أخذا بعين الاعتبار الطرح المقبول على نطاق واسع والقائل بأن التعميق المالي يمنح فوائد هامة لاستقرار الاقتصاد، ولو بتحفظ، يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تنعم بهذه الفوائد. مع ذلك، هناك بعض الدول التي يمكن استثناؤها من هذا الحرمان مثل لبنان وليبيا وماليزيا والأردن حيث يفوق العمق المالي متوسط مستوى البلدان المتقدمة، قياسا بحجم النقود بمعناها الواسع حسب الناتج المحلي الإجمالي. في لبنان على سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم النقود بمعناها الواسع النقود بمعناها الواسع الذي يشمل من بين أمور أخرى جميع النقود بمعناها الضيق والودائع، أكثر من ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي (262.1%)، كما هو موضح في حجم الناتج المحلي الإجمالي (262.1%)، كما هو موضح في ليبيا 14.2 وبالمثل، طابق حجم السيولة في الاقتصاد في ليبيا 14.5 وبالمثل، طابق حجم السيولة في الاقتصاد في ليبيا 185.3% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في ماليزيا

### الشكل 16.2: الدين الخارجي (على اليسار) وهيكله الزمني (على اليمين)



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

والأردن والمغرب والكويت فقد بلغ الحجم النسبي لعرض النقد بمعناه الواسع إلى أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن التعميق المالي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن أن يعزز من قدرة النظام المالي في بلد ما على التدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون حصول تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (صندوق النقد الدولي، 2011). ومعلوم أن الأسواق المالية الأكثر عمقا قادرة على خلق مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلي في فترات التوتر الدولي، واضعة الحد للأثار السلبية غير المباشرة، كما اتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن الشكل 15.2 يدعم هذا الطرح بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، و ذلك بوصف قوة العلاقة بين النقود بمعناها الواسع وتوافر الدين سنة 2015.

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الأسواق المالية الأكثر عمقا يمكنها أيضا استقطاب تدفقات رأس المال المتقلبة، ما يزيد من تعقيد عملية تدبير الاقتصاد الكلي في اقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعميق المالي أن يحدث بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى ازدهار الائتمان وكساد كنتيجة لذلك. وعلى المستوى المنهجي، إذا ما تم تدبير كل هذه

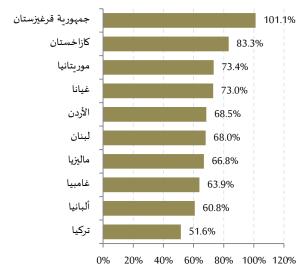
العوامل على الوجه السليم، فإنه يمكن التخفيف من شدة الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي (Maziad).

### الدين الخارجي

عقب الزيادة المطردة، تراجعت حصة الديون قصيرة الأجل بشكل طفيف عام 2014.

أظهر إجمالي الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي توجها تصاعديا خلال الفترة قيد النظر. ففي عام 2014، ارتفع إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة بأكثر من 100 مليار دولار عن قيمة العام الذي سبقه وسجل 1.52 تريليون دولار. ومن ناحية أخرى، ما تزال 20 دولة عضوا في المنظمة مصنفة ضمن الدول الفقيرة المثقلة بالديون من قبل البنك الدولي. وتماشيا مع الديون المتزايدة من حيث القيمة المطلقة، يوضح الشكل 16.2 (على اليسار) أن كلا من الحجم النسبي للدين في دول منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي وحصتها من إجمالي الدين في الدول النامية في تزايد منذ عام 2011. وفي هذا الصدد، التومي الإجمالي من 18.7 المنظمة المثقلة بالنسبة للدخل القومي الإجمالي من 18.7 المسجلة عام 2011 إلى 22% عام 2014. وخلال الفترة نفسها، سجل إجمالي حجم الدين عام 2014.

### الشكل 17.2: الدول العشر الأكثر مديونية في المنظمة (يسار) والديون % من الدخل القومي الإجمالي (يمين)

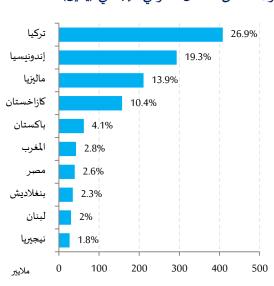


المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الخارجي لدول المنظمة كنسبة مئوية من إجمالي ديون البلدان النامية تراجعا طفيفا من 28.8% إلى 28.2%.

بالنظر إلى الهيكل الزمني للديون الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي نجد أن أن الديون طويلة الأجل مستمرة في حيازة الجزء الأكبر من مجموع الديون الخارجية للمنظمة، وذلك بنسبة 74.5% عام 2014. ومع ذلك، فإن حصة الديون قصيرة الأجل شهدت تزايدا مستمرا طوال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2013، بحيث بلغت 23.2% عام 2013 مقارنة مع 16.5% فقط في 2009 (الشكل 16.2 على اليمين). وفي 2014، تراجعت هذه الحصة بشكل طفيف على اليمين). وفي 2014، تراجعت هذه الحصة بشكل طفيف إلى 23.2%.

و بخصوص رصيد الديون من حيث القيمة المطلقة، كانت تركيا البلد الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2014 (الشكل 17.2، على اليسار)، بحيث بلغت مديونيتها 408 مليار دولار وهذا الرقم يشكل نسبة 26.9% من إجمالي الديون الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي. وأعقب تركيا كل من إندونيسيا وماليزيا وكازخستان وباكستان التي تراوحت مستويات ديونها الخارجية بين 293 و 62 مليار دولار. وسجلت ثلاث دول من المنظمة لوحدها ما يقارب 60% من إجمالي الديون الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، بينما بمجلت الدول العشر الأولى نسبة 86.1% منها. و مع ذلك، و



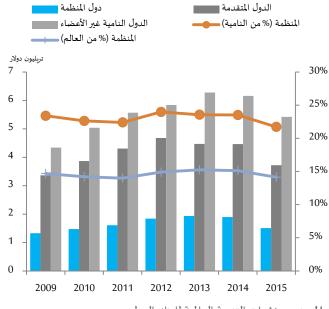
نظرا لحجم الناتج الاقتصادي للبلد، فإنه قد يكون ضربا من التضليل النظر للحجم المطلق لرصيد الديون. وفي هذا الصدد، تعتبر نسبة الديون إلى إجمالي الدخل القومي وسيلة لتوفير صورة أكثر دقة عن مديونية البلاد، ما يسمح بتكييفها مع حجم الدخل القومي الإجمالي. ومن حيث الحجم النسبي للديون الخارجية من إجمالي الدخل القومي، كانت جمهورية قرغيزستان البلد الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2013 بنسبة 101.1% إلى الدخل القومي الإجمالي (الشكل 17.2، على اليمين)، تلها كل من كازاخستان وموريتانيا وغيانا والأردن بنسب متفاوتة تتراوح يبن 83.3% و 68.5%.

### الاحتياطات

بعد عدة أعوام من الزيادة المستمرة، أخذ إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي في التراجع في 2014.

عادة ما تعتبر الاحتياطيات وسيلة مهمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الفجائية. ازداد إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية – بما في ذلك الذهب – من 9 تريليون دولار عام 2009 إلى 12.5 تريليون دولار في 2014، لكنه سرعان ما يعود للتراجع لمعدل 10.6 تريليون دولار عامك 2015. و تعود 3.7 تريليون دولار من هذا المبلغ للدول

### الشكل 18.2: الاحتياطات، بما في ذلك الذهب (مليار دولار أمربكي) إجمالي احتياطات الصادرات بالأشهر



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

المتقدمة في حين تعود 6.9 تربليون دولار المتبقية للدول النامية (الشكل 18.2). وارتفع إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي من 1.3 تريليون دولار المسجلة في 2009 إلى 1.9 تربليون عام 2013، لكنه أخذ في التراجع طوال فترة العامين الماضيين وسجل معدل 1.5 تربليون دولار عام 2015. وتبعا لذلك، تراجعت حصة هذه الدول من إجمالي احتياطات الدول النامية من نسبة 23.6% المسجلة عام 2013 إلى 21.7% عام 2015. واعتبارا من 2015، تطابقت حصة الدول النامية من مجموع الاحتياطي العالمي مع حوالي الثلثين (65%). وعلى الرغم من أنه يمكن تفسير الجزء الأكبر من هذا الأمر بتزايد التدفقات التجارية من بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، إضافة إلى الفوائض الناتجة عن هذه التجارة، لعبت جهود الإصلاح المالي في بعض البلدان النامية أيضا (خاصة تلك التي تعانى من عجز مزمن في الحساب الجاري) دورا في تحسين وضعية احتياطياتها. و يبدو أن تحربر حساب رأس المال في بعض الدول النامية قد أسفر عن الحاجة إلى تكديس الاحتياطات كضمان ضد التقلبات

# الشكل 19.2: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب



المالية بما في ذلك التوقف المفاجئ لتدفق رأس المال أو انتكاسته.

ومن جهة أخرى، يظهر الشكل 19.2 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب حجم الاحتياطات لأشهر من الصادرات في فترة 2014-2015. فقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة هذه الدول مع احتياطي يعادل 29.2 شهرا من الصادرات، في حين تلتها كل من الجزائر بفارق ضئيل من الاحتياطيات يعادل 28.2 شهرا من الصادرات. بالإضافة إلى لبنان وأفغانستان، فقط في أربع من دول المنظمة، تعادل الاحتياطيات أكثر من 10 أشهر من صادراتها.

### المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

استقبلت عشرة دول من منظمة التعاون الإسلامي 59.4% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول المنظمة عام 2014.

ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما من مصادر التمويل للعديد من الدول النامية، بما في ذلك دول

منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2014، بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة للدول النامية 100.8 مليار دولار مقارنة مع 88.9 مليار دولار عام 2009 (الشكل 18.2، على اليسار). منذ عام 2010، أظهرت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول المنظمة اتجاها تصاعديا. واعتبارا من 2014، شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 53.8% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية بمبلغ 53.8 مليار دولار، وهي أعلى نسبة سجلت طوال الفترة الزمنية قيد النظر.

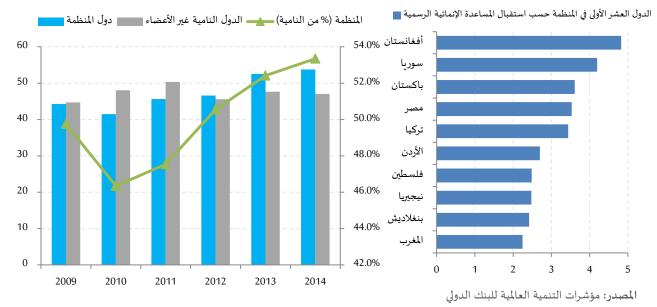
وإذا ما اعتبرنا حجم تمركز تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، نجد خصائص مماثلة. ففي العام ذاته أيضا نالت الدول الأعضاء الخمس الأولى نسبة 36.5% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، بينما نالت الدول الأعضاء العشر الأولى 59.4% منها (الشكل 20.2، على اليمين). واحتلت أفغانستان المرتبة الأولى مع إجمالي تدفقات بلغ 4.8 مليار دولار وبنسبة 9% من مجموع المنظمة، وتلتها كل من سوريا (4.2 مليار دولار، 7.8%) وباكستان (3.6 مليار دولار، 6.7%) ومصر (3.5 مليار دولار، 6.6%) ثم تركيا (3.4 ملياردولار، 6.6%).

ومن جهة أخرى، يبرز لنا الشكل 21.2 أن تدفقات

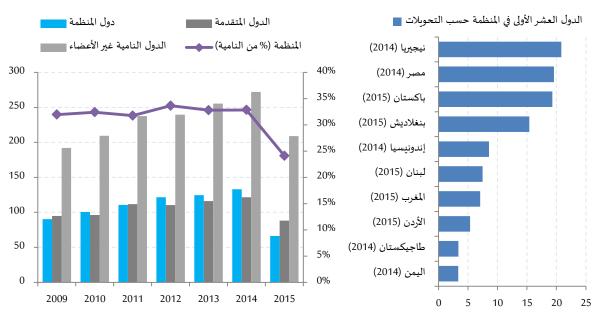
التحويلات الشخصية لدول المنظمة ارتفعت من 110 مليار دولار المسجلة عام 2011 إلى 133 مليار دولار عام 2014، ولكنها انخفضت بشكل حاد لتسجل قيمة 66.4 مليار عام 2015. وبسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية لفترة 2008-2009 على اقتصادات الدول المتقدمة في المقام الأول، شهد عدد كبير من العمال المهاجرين من الدول النامية انخفاضا في دخلهم والذي يعد مصدرا رئيسيا للتحويلات إلى بلدانهم الأصلية. وهذا ما أدى إلى انخفاض في تدفقات التحويلات إلى دول المنظمة وكذلك الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. ومن ناحية أخرى، تحسنت نسبيا تدفقات التحويلات الى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال المقترة المدروسة بحيث ارتفعت من 260 مليار دولار المسجلة الفترة المدروسة بحيث ارتفعت من 260 مليار دولار المسجلة عام 2011 إلى 270 مليار دولار سنة 2013.

وعلى مستوى البلد الواحد، لوحظ على أن جزءا مهما من تدفقات التحويلات الداخلة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي متمركزة في عدد قليل من الدول الأعضاء فقط خلال فترة 2014-2015. وعلى قائمة الدول الأكثر استقبالا للتحويلات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، احتلت نيجيريا المرتبة الأولى بمعدل 20.8 مليار دولار من تدفقات التحويلات (الشكل 21.2، على اليمين). وتلتها كل من مصر (19.6 مليار دولار) وبنغلاديش (19.6 مليار دولار).

### الشكل 20.2: المساعدة الإنمائية الرسمية، مليار دولار أمريكي



### الشكل 21.2 :التحويلات الشخصية، مليار دولار أمريكي



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

# ترجمة **الإمكانيات** إلى **آثار ملموسة** في دول منظمة التعاون الإسلامي



### يشمل هذا الجزء:

- 3. استكشاف إمكانيات دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الأثر الاقتصادي
  - 4. بنية السكان النشطين
  - 5. موارد الطاقة الغنية
  - 6. إمكانيات السوق الكبيرة
  - 7. قضايا متعلقة بسياسات ترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة

### الجزء الثاني

يقدم هذا الجزء الخاص من تقرير "التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2016" لمحة شاملة عن إمكانيات الدول الأعضاء في المنظمة ذات التأثير الاقتصادي تحت موضوع "ترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة". ويشير التقرير إلى أن التنمية الاقتصادية في دول المنظمة هي مجرد مسألة تحديد للموارد الإنتاجية والإمكانيات ومن ثم تطوير آليات وأدوات ملائمة لاستخدامها بفعالية في تحسين الأنشطة الاقتصادية من أجل الرفاهية.

وفي هذا السياق، يحدد القسم الثالث بعض المجالات ذات الإمكانيات التي تتمتع بها دول المنظمة نسبيا بالمقارنة مع بقية العالم، والتي قد يؤدي استخدامها الفعال إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. كما يستعرض هذا القسم نقاط قوة إمكانيات دول المنظمة من حيث النمو والتنمية تحت خمس فئات هي: رأس المال البشري والموارد الطبيعية ورأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي والجغرافيا الاقتصادية. ويركز القسم الرابع على التركيبة السكانية الديناميكية لدول المنظمة باعتبارها قوة محتملة ويناقش العديد من القضايا المتصلة بتعزيز القدرة الإنتاجية للشباب. ويناقش القسم الخامس دور الموارد الطبيعية الغنية كعامل محتمل في تعزيز النمو والتنمية. ويؤكد القسم السادس على أهمية الاستفادة من إمكانيات السوق الكبيرة في دول المنظمة. وأخيرا. يقدم القسم السابع بعض التوصيات بشأن كيفية الكشف عن الإمكانيات لتحسين الأداء الاقتصادي في دول المنظمة.



### القسم الثالث

# استكشاف إمكانيات دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الأثر الاقتصادي



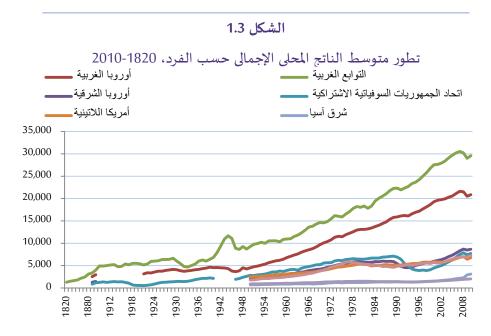
في الوقت الحاضر، هناك تباينات كبيرة بين مستوبات الدخل والإنتاجية في مختلف الدول. وكما هو مبين في الجزء الأول من هذا التقرير، تتخلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وراء المتوسط العالمي في العديد من المؤشرات وبالتالي هي ليست منتجة بما فيه الكفاية لامتلاك حصة نسبية من الرخاء العالمي. وعلى الرغم من حقيقة أن دول المنظمة تمثل أكثر من 23% من سكان العالم، فإنها يمكن أن تمثل فقط 8.6% من إجمالي الإنتاج العالمي عند قياسها بالأسعار الحالية. وهناك عوامل وافرة لشرح سوء الأداء الاقتصادي النسبي في العديد من دول المنظمة. ومع هذا، تمتلك هذه الدول من الموارد الحيوية ما يمكنها من تعزيز النمو والتنمية إذا ما استخدمت بشكل صحيح.

والهدف من هذا القسم ليس تعديد المشاكل المرتبطة بانخفاض الأداء الاقتصادي وشرح اختلافات النمو بين الدول. فمن منظور مختلف، يهدف إلى تعديد الموارد المتاحة التي يمكن أن تؤثر على مسار التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، يبدأ هذا القسم بعرض لمحة قصيرة حول العوامل المحتملة التي تم تعديدها في الأدبيات لشرح النمو على المدى الطويل. ومن ثم يستكشف نقاط قوة الإمكانيات الرئيسية في دول المنظمة لتعزيز النمو والتنمية تحت خمس فئات. وعلى أساس التحليل الوارد في هذا القسم، ستوفر الأقسام الموالية مناقشة مفصلة لهذه الموارد المحتملة لنمو وتنمية أقوى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

### 1.3 العوامل المُؤدية إلى ارتفاع النمو الإقتصادي

على مر الزمن، تم تسجيل اختلافات كبيرة على مستوى تجارب النمو لدول متعددة. ففي الوقت الذي عرفت فيه بعض الدول نموا على نحو متواصل لأكثر من قرن من الزمان وأصبحت بذلك غاية في الغنى، لا تزال دول أخرى تعيش قريبة من مستوى الكفاف، الأمر الذي غالبا ما يحال عليه "بالتباين الكبير". ومجددا، يمكن لبعض الدول الفقيرة تحقيق معدلات نمو أقوى في اللحاق بركب

الدول الأكثر ثراء في غضون عدة عقود. وبظهر الشكل 1.3 تطور متوسط نمو مختلف في الدخل مجموعات الدول على مدى الماضيين. القرنين فالاختلافات في تجارب النمو تشكل بالتأكيد تحديا لعلماء الاقتصاد في شرح دوافع معدلات النمو العالية عبر الزمن. وبعض النماذج قادرة على تقديم تفسير لتجارب النمو في الدول المتقدمة ولكنها لا توفر ذلك بالنسبة للدول المنخفضة الدخل.



المصدر: قاعدة بيانات مشروع ماديسون. وتشمل التوابع الغربية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوز للندا.

وتقترح النظرية الاقتصادية القياسية عددا من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي. ومن حيث دالة الإنتاج الكلي، يعتمد إنتاج دولة ما على مخزونها من رأس المال المادي والبشري والطبيعي. ويشمل رأس المال المادي على نطاق واسع، الآلات والمباني والبنية التحتية مثل الطرق والموانئ. والسمة الرئيسية لرأس المال المادي هي أنه يتم إنتاجه لاستخدامه في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. ويدل رأس المال البشري على المعارف والقدرات التي تتجسد في الناس والتي يمكن استخدامها للمضي قدما في تقنيات الإنتاج والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما رأس المال الطبيعي فهو مخزون دولة ما من الأراضي والمياه والغابات وموارد باطن الأرض، والتي لا يتم إنتاجها ولكنها تستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات.

وقد لوحظ عبر التاريخ أن الدول ذات معدلات نمو مستدامة حققت ارتفاعا في معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. كما لوحظ أيضا أن الدول ذات مخزونات مماثلة من رؤوس المال قد تواجه معدلات نمو مختلفة. ووفقا لذلك، يشار إلى أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على نمو تراكم رأس المال ولكن أيضا على الإنتاجية والتكنولوجيا والكفاءة. فقد أصبحت اختلافات الإنتاجية العامل المهيمن في شرح مسارات النمو المتباينة والفوارق في الدخل. وهو يشمل كلا من اختلافات حقيقية في التقنيات والأدوات، وأيضا اختلافات في الكفاءة الإنتاجية الناتجة عن طريقة تنظيم الإنتاج والأسواق. ويساعد التطور التكنولوجي على زبادة رأس المال الفكري والمعرفي، الذي تصبح من خلاله عمليات الإنتاج أكثر كفاءة. وإذا كانت الموارد تستخدم بشكل غير منتج أو يتم تخصيصها بشكل خاطئ من خلال بعض الخيارات السياسية السيئة، فإنه لن يكون هناك حيز للكفاءة والإنتاجية.

ونتيجة لذلك، فإن الدول التي تتوفر على موارد رأس مال ومعدلات إنتاجية مختلفة تشهد معدلات نمو مختلفة كذلك. ومع ذلك، فإنه لن يكون مرضيا تماما تفسير عملية النمو الاقتصادي وفوارق الدخل بين الدول بمستوى التكنولوجيا ورأس المال البشري ورأس المال المادي. وفي هذا الصدد، توفر الأدبيات الاقتصادية أبعادا إضافية في تفسير معدلات النمو المتباينة، وذلك مثل الجودة المؤسسية والجغرافيا والخيارات السياسية والثقافية. وتتعلق المؤسسات بالقواعد والأنظمة التي تؤثر على الحوافز الاقتصادية وبالتالي حوافز الاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال المادي ورأس المال البشري على الرغم من حماية حقوق الملكية وضمان حسن سير العمل في الأسواق وإنفاذ العقود. ووفقا لذلك، فإنه من المتوقع أن تحقق المجتمعات التي تتوفر على المؤسسات الاقتصادية التي تسهل وتشجع تراكم العوامل والابتكار وكفاءة تخصيص الموارد اللازمة للازدهار معدلات نمو أعلى.

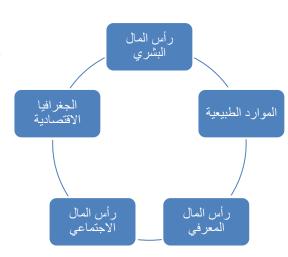
وتسلط فرضية "انعكاس الثروة" لعجم أوغلو وآخرون (2002) الضوء على الدور الخاص للمؤسسات، حيث وجد أن النجاح الاقتصادي منذ 500 سنة مرتبط سلبيا مع النجاح الاقتصادي الحالي في حالة المستعمرات الأوروبية السابقة. ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان الأوروبيون يميلون إلى إنشاء مؤسسات استخراجية في الأماكن الناجحة اقتصاديا بالفعل لنقل المكاسب الاقتصادية إلى أوروبا. ومن ناحية أخرى، فإن الأوروبيين أنفسهم هاجروا إلى الأماكن ذات الكثافة السكانية المنخفضة وأنشؤوا مؤسسات شاملة مؤدية إلى النجاح الاقتصادي<sup>2</sup> على المدى الطويل.

وبخصوص دور الجغرافيا، تقترح الأدبيات قنوات مختلفة التي يمكن من خلالها التأثير على النمو الاقتصادي، بما في ذلك تأثيرها على عبء المرض والإنتاجية الزراعية وتكاليف النقل والوصول إلى الأسواق. وبنفس الطريقة، تؤثر السياسات الاقتصادية للعودة إلى الاستثمار وتشكيل الحوافز في دولة ما. فإن السياسات التي تخلق عدم الكفاءة وتقوم بحماية العمليات غير المنتجة أو الشركات المتخلفة تكنولوجيا تجعل مجموعة صغيرة فقط أكثر ثراء دون تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي. كما أن رأس المال الاجتماعي والثقافة يلعبان أيضا دورا هاما في عمليات التنمية الاقتصادية. فبينما تصبح المجتمعات ذات رأس المال الإجتماعي القوي والثقة وأخلاقيات العمل واحترام القانون والنظام أكثر إنتاجية، فإن انعدام الثقة الاجتماعية داخل المجتمعات يزيد فقط من احتمال خطر العنف والصراع. ومن الصعب مراقبة الأداء الاقتصادي الجيد في المجتمعات حيث قام الصراع والحرمان بإضعاف التعاون والعمل الجماعي.

جميع العوامل الموضحة بإيجاز أعلاه تستخدم في شرح تجارب النمو المتباينة للدول على مر السنين. وهناك بعض العوامل الأقل أهمية الأخرى التي تستخدم أيضا في الأدبيات لشرح التباين في النمو، مثل استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح التجاري والعمق المالي. ومع ذلك، فإن معدل تراكم رأس المال المادي والبشري إلى جانب الاستثمار في خلق المعرفة تعتبر من أهم العوامل الحاسمة. وعلى المدى الطويل، ستكون آثار هذه العوامل وغيرها ذات أهمية فقط إلى الدرجة التي تؤدي عندها إلى مستوبات إنتاجية أعلى.

وفي هذا الصدد، أيا كانت الموارد الأولية التي تمتلكها الدول، ينبغي استعمالها بالطريقة التي تعزز القدرات الإنتاجية لعوامل الإنتاج. وسوف يحدد القسم الفرعي التالي بعض المجالات المحتملة التي تتمتع فها دول منظمة التعاون الإسلامي بقوة نسبية بالمقارنة مع بقية العالم والتي من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي لتسجيل معدلات مرتفعة إن هي استغلت على أحسن وجه.

### 2.3 مزايا دول منظمة التعاون الإسلامي النسبية في تعزيز النمو والقدرة التنافسية



استنادا إلى المناقشة السابقة، سيتم استكشاف نقاط القوة المحتملة لدول منظمة التعاون الإسلامي من حيث النمو والتنمية تحت خمس فئات هي: رأس المال البشري والموارد الطبيعية ورأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي والجغرافيا الاقتصادية. ويتم تجاهل بعض العوامل التي نوقشت أعلاه لأنها لا تنسجم مع الغرض من هذا القسم من حيث استكشاف نقاط القوة المحتملة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن دول المنظمة تتمتع بموارد مختلفة بشكل فردي في فئات مختلفة. وقد لا يكون التحليل الجماعي نهجا صحيحا في فهم إمكانيات كل دولة على حدة، لكنه يوفر فرصة جيدة لاستكشاف نقاط القوة الجماعية لدول المنظمة.

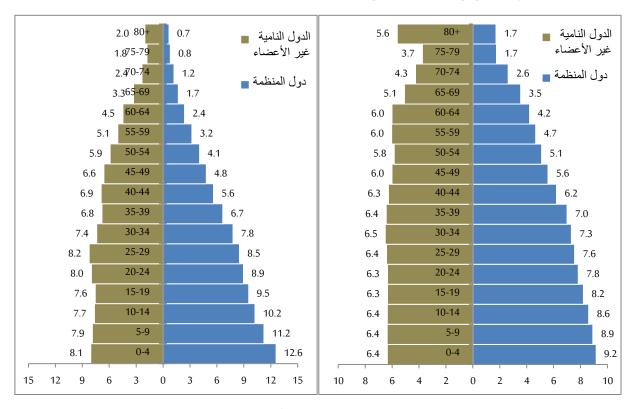
<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> راجع كذلك جونز (2015)



### 1.2.3 رأس المال البشري

يلعب مخزون رأس المال البشري دورا مهما في تحديد القدرة على استيعاب المعارف والتكنولوجيات الجديدة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل. ومع ذلك، فإن قياس رأس المال البشري يشكل تحديا. وفي الأدبيات، يتم استخدام بدائل مختلفة في تحليل تطورات رأس المال البشري. وبعد التحصيل المدرسي هو الأكثر شيوعا ولكن أيضا الطريقة الأسهل لقياس رأس المال البشري. وتقترح أدبيات النمو الاقتصادي وسائل بديلة لبناء مثل هذه البيانات. ووفقا لعمل هول وجونز (1999) المميز، يتم احتساب رأس المال البشري باستخدام اثنين من المؤشرات الرئيسية، أي العدد الإجمالي للقوى العاملة ومتوسط التعليم. وهكذا، ضمن مستوى متوسط تعليم محدد، سوف يكون للدول ذات أكبر نسبة لليد العاملة مخزون أعلى من رأس المال البشري. وبشكل مماثل، ضمن حجم معين من القوة العاملة، سوف يكون للدول ذات المستوى التعليمي العالي مخزون أعلى من رأس المال البشري.

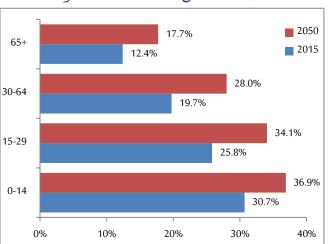
الشكل 2.3 الهرم السكاني في دول المنظمة وفي الدول غيرالأعضاء فيها، 2015 (يسار) - 2050 (يمين)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

ويعتمد تراكم رأس المال البشري في المقام الأول على عاملين: السكان في سن العمل والتعليم. ويكشف تحليل سابق حول تراكم رأس المال البشري، قد المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي عن أن هذه الأخيرة، بدءا من المستويات المنخفضة لحصص رأس المال البشري، قد زادت بشكل كبير مخزوناتها من رأس المال البشري على مدى العقود الأربعة الماضية، ولكن هذا لم يترجم إلى نمو اقتصادي أعلى في جميع الدول (سيسرك، 2011). وقد أدى هذا الواقع إلى التشكيك في جودة التعليم المقدم للمواطنين من طرف هذه الدول. ويظهر سيسرك (2014) أيضا أن جودة التعليم في دول المنظمة ليست جيدة بما فيه الكفاية. ويبدو أن دول المنظمة لا تتوفر على قوة معينة في تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم وتطوير المهارات. وسيسلط التحليل تحت عنوان رأس المال المعرفي مزيدا من المضوء على النتائج التعليمية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

# الشكل 3.3 حصة المنظمة في مختلف الفئات العمرية



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

ولم يبق سوى عدد سكان دول المنظمة كمصدر لقوة محتملة ضمن فئة رأس المال البشري. ويقارن الشكل 2.3 التركيبة السكانية لدول المنظمة مع بقية العالم. فاعتبارا من عام 2015، 34.1% من السكان في دول المنظمة تقل أعمارهم عن سن 15 مقارنة مع 23.6% في الدول غير الأعضاء في المنظمة. ويمثل الشباب في سن 15-29 نسبة 172% من إجمالي عدد السكان في المنظمة، في حين أنها لا تتجاوز 23.8% في الدول غير الأعضاء فيها. وبالمثل، من المتوقع أن يمثل السكان في الفئة العمرية 0-29 نسبة المتوقع أن يمثل السكان في الفئة العمرية 0-29 نسبة 2050% من إجمالي عدد السكان في المنظمة بحلول عام 2050 مقارنة مع 38.2% في الدول غير الأعضاء فيها.

من الواضح إذن أن دول المنظمة تتوفر على تركيبة سكانية أكثر ديناميكية وسيستمر هذا الاتجاه لفترة طويلة من الزمن. ومن المتوقع أن تذهب معدلات النمو السكاني

في الانخفاض في جميع أنحاء العالم على مر الزمن، ولكن هذا الاتجاه سوف يكون أبطاً في دول المنظمة بالمقارنة مع بقية العالم. ووفقا لذلك، من المتوقع أن تسجل دول المنظمة حصة أكبر من الأطفال والشباب في دول العالم. وكما هو مبين في الشكل 33.3، من المتوقع أن تصل حصة دول المنظمة في مجموع السكان من الفئة العمرية 0-14 إلى 36.9% في عام 2050 مقارنة مع 30.7% في عام 2015 وأن تحصل في الفئة العمرية 15-29 على 34.1% في عام 2050 مقارنة مع 25.8% في عام 2015. ولذلك، فإنه من الإنصاف القول بأن التركيبة السكانية الحالية والمستقبلية توفران فرصة لدول المنظمة لتنمو بشكل أسرع إن هي استفادت من هذه القوة الديناميكية بشكل فعال.

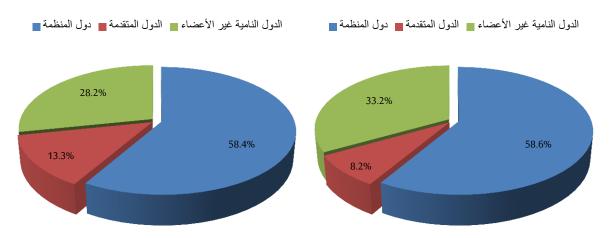
ومع ذلك، هناك أيضا تصورات سلبية بين بعض الاقتصاديين حول دور السكان، حيث يقال أن النمو السكاني يقلل من رأس المال المادي والبشري للعامل الواحد ويزيد من معدل الاستثمار والنفقات المدرسية المطلوبة للحفاظ على الانتاج لكل عامل على أساس نهج مالتوس. ولكن، في وقت أصبح فيه جزء كبير من العالم قلقا بشكل متزايد إزاء شيخوخة السكان، فإنه يمثل بلا شك رصيدا هاما لدول المنظمة حيث يمثل حصة أكبر من السكان الشباب.

### 2.2.3 الموارد الطبيعية

تعتمد العديد من الدول النامية اعتمادا كبيرا على استغلال رأس المال الطبيعي لتأمين احتياجاتها وتطوير وتلبية احتياجات الأجيال القادمة. ومع ذلك، يرتبط تزايد الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية في الدول النامية في الوقت الحاضر بالضعف الشديد للأداء الاقتصادي، وقد اقترحت عدة نظريات لتفسير الأمر. وأكثر التفاسير شيوعا هو عدم القدرة على التوسع في الصناعات الإنتاجية الأخرى، يشار إليه بآثار المرض الهولندي. ويخلق التخصص المفرط في صادرات المنتجات الأولية لفترة طويلة جدا هشاشة إضافية. وثمة تفسير آخر وهو عدم المساواة في الثروة والسلطة السياسية التي تولد مؤسسات قانونية واقتصادية معادية للنمو والتنمية (باربييه، 2007).

وعلى الرغم من التأثيرات المشوهة للموارد الطبيعية الوفيرة، هناك بالطبع دول استفادت على نطاق واسع من الموارد الطبيعية في تنميها. وتوفر هذه الموارد إمكانيات كبيرة لتعزيز التنمية إذا وضعت السياسات المناسبة وتم تنفيذها لإعادة استثمار المكاسب غير المتوقعة في قطاعات أكثر إنتاجية ودينامية. وقبل ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نفهم ما إذا كانت دول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 4.3 حصة دول المنظمة من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط المثبت (يسار) والغاز (يمين)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على الإحصاءات الدولية للطاقة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تتوفر على ميزة نسبية في أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، سيتم إجراء تقييم على الموارد المعدنية والموارد المائية وموارد الأراضي الزراعية.

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي اثنين من أهم الموارد المعدنية التي تستخدم على نطاق واسع في تلبية احتياجات الطاقة. وببين الشكل 4.3 حصص جميع دول منظمة التعاون الإسلامي من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة. ومن خلال وجود ما يقرب من 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية في مجال النفط والغاز، تمتلك دول المنظمة ميزة حاسمة في إدارة مصادر الطاقة الأحفورية الكبرى في العالم، والتي يمكن أن تدعم النمو والتنمية في منطقة المنظمة. وكما هو مبين في سيسرك (2012)، لا تتوفر دول المنظمة على قوة مماثلة في احتياطيات الفحم. وقد يكون هناك بعض الموارد المعدنية الإضافية حيث تمتلك بعض دول المنظمة غالبية الاحتياطيات، ولكن نظرا لمحدودية البيانات، لن يكون التحقيق في هذه الموارد ممكنا. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الوقود الأحفوري، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على إمكانيات هائلة من حيث مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرباح.

ومن حيث الموارد المائية، تبلغ حصة دول المنظمة في إجمالي الموارد المائية المتجددة في العالم 13.3%، وهي أقل من حصتها في إجمالي سكان العالم البالغة 23.3%. وفي المقابل، تعتبر حصة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة في إجمالي الموارد المائية المتجددة في العالم أعلى من حصتها في إجمالي سكان العالم (الشكل 5.3، يسار). ولذلك، فإن محدودية توافر المياه يمثل تحديا أمام دول منظمة التعاون الإسلامي بدلا من كونها فرصة ...

وتتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على إجمالي مساحة الأراضي الزراعية يبلغ 1.4 مليار هكتار، أي ما يعادل 25.9% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في دول المنظمة 306 ملايين هكتار الكلية للأراضي الزراعية في دول المنظمة 306 ملايين هكتار فقط في عام 2013، أي ما يعادل 21.7% من مساحتها الزراعية، وهو أقل من الحصص في بقية العالم (سيسرك، 2016). وبشكل عام، تتناسب موارد الأرض مع حصتها من إجمالي سكان العالم، ولا تعكس أي ميزة تنافسية بالمقارنة مع دول أخرى.

<sup>3</sup> راجع تقرير سيسرك بعنوان "تقرير المياه لمنظمة التعاون الإسلامي 2015" لمزيد من النقاش حول الموارد المائية والتحديات المرتبطة بها.

الشكل 5.3 حصة دول منظمة المنظمة من إجمالي موارد المياه في العالم (يسار) والأراضي الزراعية (يمين)



المصدر: حسابات سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الماء لمنظمة الأغذية والزراعة على الانترنت.

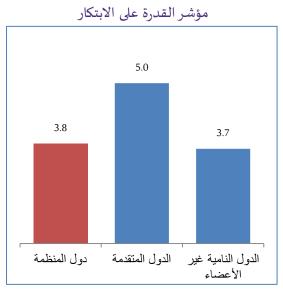
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الانترنت.

### 3.2.3 رأس المال المعرفي

إن المعرفة هي أساس الازدهار الاقتصادي. ويمثل منشور حديث من قبل هانوشيك ويويسمان (2015) حجة قوية على أن المهارات المعرفية للسكان (أو رأس المال المعرفي)، الذي يتضمن البعد الحاسم لجودة رأس المال البشري، يمكن أن تكون في جذور الكثير من

الاختلافات التي نلاحظها حول العالم. وقد أثبتا، على سبيل المثال، أنه يمكن تفسير "لغز النمو في أمريكا اللاتينية" و "معجزة شرق آسيا" من خلال رأس المال المعرفي في هذه المناطق. ووفقا لذلك، فإنهما يدعوان إلى نظام تعليمي يطور المساءلة الفعالة ويشجع على الاختيار والمنافسة ويوفر مكافآت مباشرة على الأداء الجيد.

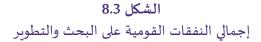
ويمكن استعمال مناهج مختلفة لتقييم مستوى رأس المال المعرفي. ففي هذا التقرير، يتم الاعتماد على مؤشر القدرة على الابتكار من المنتدى الاقتصادي العالمي وعدد طلبات براءات الاختراع. ومن أجل توقع التحسن المحتمل في رأس المال المعرفي، سيتم أيضا تحليل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D). وكما هو مبين في الشكل R0. بلغ متوسط قيمة القدرة على مؤشر الابتكار في دول منظمة التعاون الإسلامي R1. وهو أقل بكثير من المعدل في الدول المتقدمة وتقريبا على قدم المساواة مع المستوى الملحوظ في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وهذا يدل على أن المستوى الحالي للقدرة على الابتكار لا يرق إلى مستوى تنافسي لتعزيز النمو طويل الأجل والتنمية في دول



الشكل 6.3

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية 2015-2016، المنتدى الاقتصادي العالمي.

أ تتراوح قيم المؤشر بين 1 و 7، والقيم الأعلى تشير إلى قدرة أعلى للشركات على الابتكار.





اليابان %20.7 اليابان %11.7 %33.2 كوريا %7.5 ألمانيا الدول النامية الأخرى 8POs الأخرى دول النامية الأخرى دول 11.0

الشكل 7.3

توزيع طلبات البراءات

الولايات المتحدة

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، اليونسكو.

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، إحصائيات حول براءات الاختراع، يونيو 2016

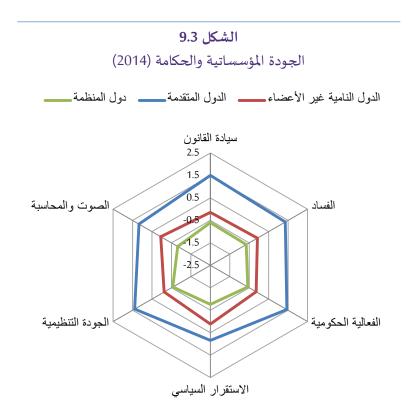
المنظمة. ونتيجة لذلك، لا يزال عدد طلبات براءات الاختراع في دول المنظمة محدودا للغاية. ولقد قدر العدد الإجمالي لطلبات براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم في عام 2014 بما بلغ 2.68 مليون. ومع 46.781 براءة اختراع على العموم، شكلت الدول الأعضاء في المنظمة ما يقرب من 1.7% من مجموع طلبات البراءات (الشكل 7.3).

وفي جهودها الرامية إلى تعزيز النمو والتنمية، أنفقت الدول الصناعية الرائدة في العالم مبالغ كبيرة على البحث والتطوير الموجه إلى توليد الابتكارات. واليوم، ينفق ما يقرب من 86% من نفقات البحث والتطوير العالمية من طرف الدول المتقدمة، منها 27.4% في الولايات المتحدة الأمريكية و 20.7% من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 9.7% من اليابان (الشكل 8.3). أما دول منظمة التعاون الإسلامي فإنها تمثل فقط 2.9% من مجموع الإنفاق المحلي الإجمالي في العالم على البحث والتطوير (GERD)، في حين أن المعين يفوق مجموع المنظمة بسبعة أضعاف. وهذا يدل على أن هناك استثمار غير كاف لتعزيز القدرة على الابتكار في دول المنظمة، الأمر الذي يعكس ضعف القاعدة لرأس المال المعرفي فيها.

# 4.2.3 رأس المال الاجتماعي

على الرغم من عدم إيلاء اهتمام كاف في الأدبيات إلى أهمية رأس المال الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، فإنه يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التعاون والثقة داخل المجتمعات وتحسين كفاءة الشركات والأسواق والدولة. وبشكل عام، يمكن أن يفهم رأس المال الاجتماعي على أنه مخزون العلاقات الاجتماعية القائمة على قواعد وشبكات التعاون والثقة، والتي تسمح للأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية بحل المشاكل الجماعية بسهولة أكبر. ووفقا للبنك الدولي (2001)، يشمل رأس المال الاجتماعي لمجتمع ما المؤسسات والعلاقات والمواقف والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير الأدبيات الحالية إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ويسلط همفري وشميتز (1998) الضوء على كيفية "رؤية العلاقات القائمة على الثقة بين العوامل الاقتصادية كجزء من الميزة التنافسية لشركات التصنيع في ألمانيا واليابان وأجزاء من إيطاليا". وبالمثل، يناقض بوتنام (2000) تأثير وادي السليكون والطريق 128 في الولايات المتحدة. ويعلق بأن "نجاح [وادي السليكون] يرجع إلى حد كبير إلى الشبكات الأفقية للتعاون الرسمية وغير الرسمية التي وضعت بين الشركات الناشئة في المنطقة". وعلى نقيض ذلك، في ممر الطريق 128 خارج بوسطن، أدى الافتقار إلى رأس المال الاجتماعي بين الشركات إلى شكل تقليدي أكثر لهرمية الشركات والسرية والاكتفاء الذاتي والإقليمية، (2001 OECD).



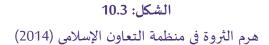
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى مؤشرات الحكامة العالمية التابعة للبنك الدولي.

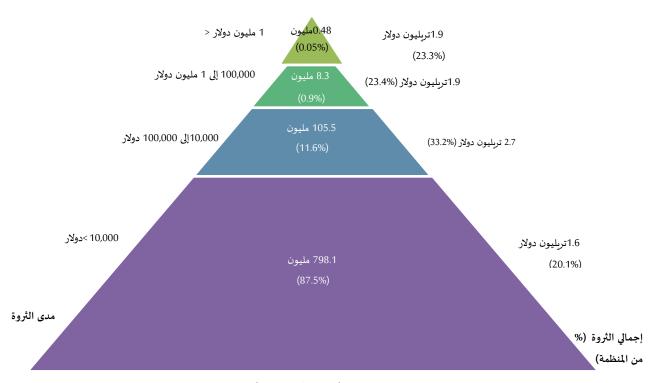
وتؤكد دراسة البنك الدولي (2001) على دور رأس المال الاجتماعي (أو بشكل أكثر تحديدا على دور المؤسسات والترتيبات الاجتماعية والثقة والشبكات) في الحد من الفقر وتعزبز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، قد يقوض الافتقار إلى مؤسسات ذات نوعية جيدة وضعف شرعية الدولة الثقة الاجتماعية وبؤدى إلى الصراعات والانهيار الاقتصادي. وقد كانت المجتمعات الإسلامية تقليديا قوية في رأس المال الاجتماعي. وقد كانت آليات مختلفة للحماية الاجتماعية والثقة ذات دور فعال في دعم تنمية المجتمع عبر التاريخ. ومع ذلك، أظهرت التطورات الأخيرة أن هناك قضايا خطيرة تقوض الثقة والتماسك الاجتماعي في دول

المنظمة. وعلى ما يبدو، يعتبر الإدماج الاجتماعي والثقة والمساءلة والمحاسبة عناصر مهمة لرأس المال الاجتماعي. وفي هذا الصدد، سيتم تحليل الجودة المؤسسية وتوزيع الدخل والتكامل السياسي والاجتماعي واتجاهات الصراعات من أجل تقييم إمكانيات رأس المال الاجتماعي.

وفي الممارسة العملية، تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات كبيرة في تحسين الحوكمة وضمان التنمية الشاملة. ويقارن الشكل 9.3 متوسطات مؤشرات الحوكمة الستة لدول المنظمة مع مجموعات الدول الأخرى في عام 2014، حسب تقديرات البنك الدولي. ففي الوقت الذي تتفوق فيه الدول المتقدمة على الدول النامية في جميع الفئات، تقوم الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة أيضا بما هو أفضل نسبيا من دول المنظمة. ولم تنجز هذه الأخيرة كمجكوعة نتيجة إيجابية في أي من الفئات. وتمكنت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة من تحقيق نتيجة إيجابية في فئات الاستقرار السياسي والصوت والمساءلة فقط. وتعتبر فئات الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي أضعف الفئات لدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن ناحية أخرى، تعتبر الجودة التنظيمية، على الرغم من كونها سلبية، أقوى فئة لدول المنظمة. ويعكس كل هذا المستوى المنخفض للجودة المؤسسية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ويعتبر توزيع الثروة واحدا من الأبعاد المهمة للتنمية الشاملة. ويبين الشكل 10.3 توزيع الثروة في دول منظمة التعاون الإسلامي وفقا لتقديرات بنك كريدي سويس. فإنه يدل على أن هناك قاعدة كبيرة من أصحاب الثروات المنخفضة، مع طبقات عليا منشغلة من طرف عدد أقل من الناس تدريجيا. وفي عام 2014، تشير التقديرات إلى أن 87.5% من السكان البالغين في دول المنظمة (أي ما يعادل 798 مليون نسمة من الكبار) يمتلك أقل من متوسط 10.000 دولار لكل فرد من الثروة. ويشكلان معا فقط 20.1% من إجمالي الثروة في دول المنظمة بإجمالي ثروة بلغ 1.6 تربليون دولار. ومن ناحية أخرى، تمتلك 20.0% من السكان فقط 23.3% من





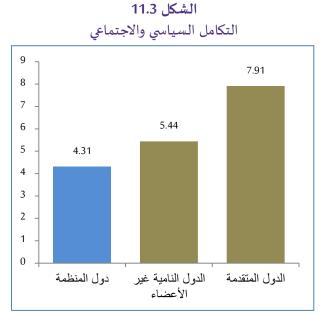
عدد الراشدين (% من سكان المنظمة)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات التي وفرها بنك كريديت سويس حول الثروة العالمية للعام 2014.

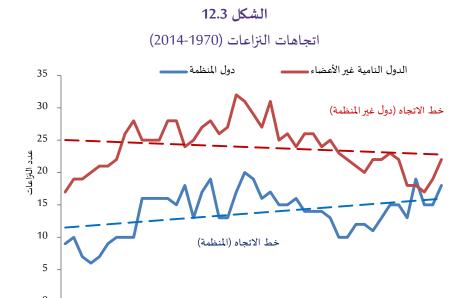
إجمالي الثروة وتمتلك 0.9% أخرى 23.4% من إجمالي الثروة. ومعا، تمتلك أقل من 1% فقط (أي 0.95%) من السكان في دول

المنظمة 7.46% من إجمالي الثروة فها. وبالمقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، يشكل السكان ذوي ثروة أقل من 10.000 دولار نسبة 69.8% من مجموع السكان و 2.9% من الثروة الإجمالية في العالم و 77.6% من مجموع السكان و 14.7% من إجمالي الثروة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وهذا يعكس حقيقة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من مستويات الرفاه المنخفضة هي أعلى بكثير من مجموعات الدول الأخرى.

ويعكس التكامل السياسي والاجتماعي وجود نظام أحزاب مستقر ومتين للتعبير عن المصالح الاجتماعية والجمعيات للتوسط بين المجتمع والنظام السياسي والمعايير والإجراءات الديمقراطية المعتمدة بقوة من قبل المواطنين. ويعتبر مستوى التكامل السياسي والاجتماعي في دول منظمة التعاون الإسلامي ضعيفا إلى حد ما بالمقارنة مع مجموعات الدول



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشر التحول BTI . 2014. البيانات متاحة للما مجموعه 128 بلدا، 47 منها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.



1986

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات أوبسالا للنزاعات

1994 1992 الأخرى، كما هو مبين على التوالي في الشكل 11.3. وقد جعلت هذه الحقيقة دول المنظمة عرضة للاضطرابات كما قد لوحظت في عدد منها منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011.

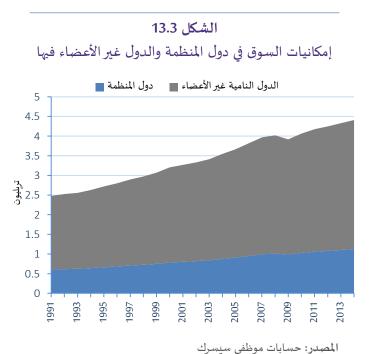
ويسلك عدد من النزاعات المسلحة في دول المنظمة اتجاها تصاعديا الذي هو عكس الاتجاه النزولي الملحوظ في الدول غير الأعضاء في المنظمة (الشكل 12.3). وقد ازدادت كذلك شدة النزاعات في دول المنظمة منذ عام 2003، والتي تتطابق مع السنة التي غزت فها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العراق. وتؤدي هذه الصراعات

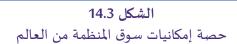
العالية الشدة إلى معاناة إنسانية هائلة ودمار واسع النطاق وسوف تترك هذه الدول مشلولة لسنوات عديدة قادمة.

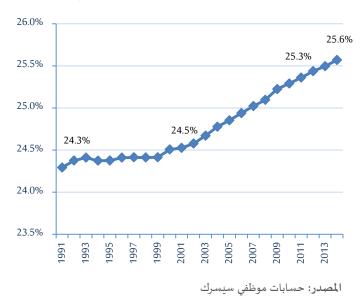
وبناء على التحقيق المذكور أعلاه، يبدو أن المستوى الحالي لرأس المال الاجتماعي ضعيفا إلى حد ما. وتحتاج واحدة من أهم نقاط القوة التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى بعض الانتباه من صانعي السياسات وقادة المجتمع لاستعادة دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى ذلك الحين، لن يتم اعتبار رأس المال الاجتماعي من بين نقاط القوة الرئيسية لدول المنظمة في تعزيز النمو والتنمية.

### 5.2.3 الجغرافيا الاقتصادية

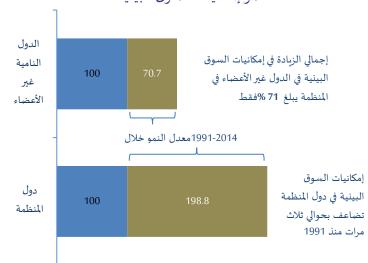
تمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر من 23% من سكان العالم بمجموع سكان يفوق 1.7 مليون نسمة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء موزعة جغرافيا على أربع قارات، فإنها جميعا تتوفر على ممر للنقل المباشر عن طريق البر أو البحر مع دولة عضو أخرى. والاستثناء الوحيد هو أوغندا، التي ظلت منقطعة بعد انفصال جنوب السودان في عام طلت منقطعة بعد انفصال جنوب السودان في عام الجغرافيا نفسه يخلق فرصة هامة للتعاون والتنمية. الجغرافيا نفسه يخلق فرصة هامة للتعاون والتنمية. ومع ذلك، بينما تتمتع بعض الدول بوضع أفضل نسبيا من حيث الترابط، مثل تركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة، تقع بعضها الآخر في مناطق بعيدة، مثل غيانا وسورينام وجزر القمر.







## الشكل 15.3 نمو إمكانيات السوق البينية



المصدر: حسابات موظفي سيسرك

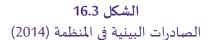
وقد تم تصوير أهمية القرب من الأسواق الكبيرة في الأدبيات النظرية والتجريبية للجغرافيا الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، وجد ماير (2008) أن إمكانيات السوق تعتبر محركا قويا للزيادات في دخل الفرد ومتوسط الأجور. كما أظهر أيضا أن متوسط النمو في إمكانيات السوق بسبب الدول المجاورة بين 1993 و 2003 في عينة له يقدر بأن يكون قد زاد خل الفرد بنسبة 105%. وعلى نحو مماثل، وجد بولهول وآخرون (2008) أن بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد يسهم انخفاض الوصول إلى الأسواق وفقا لمتوسطها سلبا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تصل إلى 11% في أستراليا ونيوزيلندا. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تمثل الاستفادة من موقع مواتي ما قدره 6-7% من الناتج المحلي الإجمالي في حالة بلجيكا وهولندا.

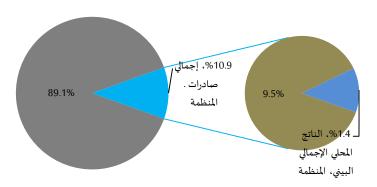
تعد إمكانيات السوق مقياسا دقيقا للقرب من الأسواق، والذي يعرف بأنه مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول مرجح بمعكوس المسافة الثنائية  $^{5}$ . ويمكن اعتبار إمكانيات السوق العالية نسبيا قريبة من الأسواق الاستهلاكية الرئيسية. ويمكن للتغييرات في إمكانيات السوق مع مرور الوقت أن تكون نتيجة لأداءات الدول المختلفة من حيث النمو الاقتصادي أو التغيرات في تكاليف النقل  $^{6}$ . ويكشف تحليل واسع النطاق حول إمكانيات السوق عن أن إجمالي إمكانيات السوق في دول منظمة التعاون الإسلامي زاد من  $^{6}$ 0.0 تريليون دولار في 1991 إلى  $^{6}$ 11.1 تريليون في عام تريليون دولار في 1991 إلى  $^{6}$ 11.3 ربنادة بلغت  $^{6}$ 8% (الشكل  $^{6}$ 13.6). وخلال

الفترة نفسها، زادت إمكانيات السوق في الدول غير الأعضاء في المنظمة بمعدل أبطأ بلغ 75%. ومن ناحية أخرى، بلغت إمكانيات السوق في دول منظمة التعاون الإسلامي على نحو متزايد حصة أكبر من إمكانيات السوق العالمية (الشكل 14.3)، والتي ارتفعت إلى 25.6 في عام 2014 .

ري. ويشكل أكثر تحديدا، حسب فوجيتا وآخرون (1999) وهانسون وشيانغ (2004)، تعرف إمكانات السوق لبلد ا كمجموع المسافة المرجحة للناتج المحلي الإجمالي في دول n الأخرى. ويشكل أوضح:  $MP_i = \sum_{n=1}^{J} Y_n d_{ni}^{-\gamma}$ . وحسب هانسون وشيانغ، يتم تعيين  $\gamma$  مساويا ل 0.92. وفي حساب إمكانات السوق، يستخدم قياس المسافة المرجح للسكان التي يقدمها مركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> أثناء حساب إمكانات السوق في هذا التقرير، افترضت تكاليف النقل بأنها ثابتة.

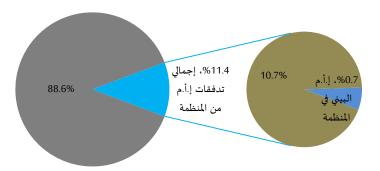




- إجمالي صادرات دول المنظمة يبلغ 10.9% من إجمالي صادرات العالم.
- إجمالي صادرات دول المنظمة البينية لم تتجاوز 1.4% من إجمالي صادرات العالم.

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إدارة الإحصاءات التجارية (DOT) لصندوق النقد الدولي

# الشكل 17.3 الاستثمار البيني في المنظمة (2014)



- إجمالي إ.أ.م من دول المنظمة سجل 11.4% من الإجمالي العالمي لتدفقات إ.أ.م. - إجمالي تدفقات إ.أ.م البينية في المنظمة لم يتجاوز 0.7% من الإجمالي العالمي لتدفقات إ.أ.م.
  - المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصائيات الأونكتاد.

والأهم من ذلك، كان جزء كبير من الزيادة في إمكانيات السوق لدول منظمة التعاون الإسلامي يرجع إلى الزيادة في إمكانيات السوق البينية في المنظمة نفسها. وكما هو مبين في الشكل 15.3 تضاعف إجمالي حجم إمكانيات السوق البينية ثلاث مرات تقريبا خلال هذه الفترة. ومع الاقتصادات المتنامية في دول المنظمة، تظهر المزيد من الفرص للتجارة والاستثمار في هذه الدول. ومن المهم التأكد من أن هذه الإمكانيات تستخدم أكثر من طرف دول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي بدلا من الدول غير الأعضاء فها.

وعلى الرغم من ذلك، لا تعكس أرقام التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانياتها الحقيقية. فبالرغم من النمو المستمر للتجارة بين دول المنظمة، التي وصلت إلى ما يقرب من 20% من إجمالي تجارتها، شكلت الصادرات البينية فها فقط 1.4% من إجمالي صادرات العالم اعتبارا من عام 2014 (الشكل 16.3). ومع ذلك، المنظمة قد زادت 17 مرة منذ عام 1991، حيث كانت هذه النسبة 0.4%. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن دول المنظمة لا تستغل إمكانياتها السوقية الحقيقية. ومرة أخرى، فإن حصة الاستثمار داخل المنظمة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولها هي فقط 6.6% في عام 2014، في حين أن الحصة في تدفقات الاستثمار الإجمالي في العالم هو الحصة في تدفقات الاستثمار الإجمالي في العالم هو الحصة في تدفقات الاستثمار الإجمالي في العالم هو

فقط 0.7%، وهي نسبة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع إمكانياتها السوقية (الشكل 17.3). وفي هذا الصدد، يمكن القول أن دول المنظمة تتوفر على إمكانيات سوق كبيرة، وكن يتعين الاستفادة منها بشكل أكثر فعالية من طرف هذه الدول.

\*\*\*

واستنادا إلى المناقشة الواردة أعلاه، يركز هذا التقرير على ثلاثة إمكانيات كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي التي ينبغي إدارتها وتنسيقها من أجل أداء اقتصادي أقوى وأفضل. وهذه الإمكانيات هي التركيبة السكانية الديناميكية ومصادر الطاقة الغنية وإمكانيات السوق الكبيرة. الأجزاء الثلاثة التالية ستركز تحديدا على هذه المواضيع من أجل توفير نظرة متبصرة حول كيفية الاستفادة من هذه الإمكانيات الهامة. وقد كان رأس المال الاجتماعي على نحو تقليدي رصيدا قويا للمجتمعات الإسلامية، ولكن المؤشرات الحالية تكشف عن تدهور خطير في هذا المجال. وحالما تتخذ التدخلات الحاسمة، يمكن له أن يكون أيضا حافزا هاما للتنمية السوسيوقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل القريب.

# القسم الرابع



تتأثر الأنشطة الاقتصادية إلى حد كبير بالتركيبة السكانية لمجتمع ما. ولدى نسبة السكان في كل فئة عمرية تداعيات على السلوك الادخاري والمشاركة في سوق العمل وقرارات الاستثمار والإنفاق. وهذه بدورها تؤثر على الاقتصاد من خلال وقع تأثيرها على معدلات نمو الناتج الحقيقي والإنتاجية والتضخم والفائدة. ويعتبر الشباب أكثر قابلية للدخول في مجال الاستثمار في المهارات الخاصة بهم وكذلك الأصول الإنتاجية الأخرى في محاولة لتحقيق مستقبل أكثر ثراء. والشباب ذوي التعليم الجيد مع أفاق واعدة في سوق العمل هم من المرجح أن يقوموا بمساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن التركيبة السكانية مهمة للسياسات الاقتصادية وأداء الدول، ولكن الدول كلها تقريبا تواجه الآن تحديا يتمثل في شيخوخة السكان، وإن كان بوتيرة مختلفة. وإنها مشكلة حالية في الدول المتقدمة، في حين أنها تحدي يقترب في الدول النامية. وعلاوة على ذلك، تواجه العديد من الدول النامية تحديا إضافيا مع "التقدم في السن" قبل أن يصبحوا "أغنياء". وتختلف الدول المتقدمة والنامية عن بعضها البعض ليس فقط في وتيرة ومدى التقدم من خلال التحول الديموغرافي، ولكن أيضا في الموارد المالية والمؤسسية المتاحة لديهم للاستجابة لشيخوخة السكان. ولذلك، فمن الأهمية بمكان لهم أن يستخدموا إمكانيات السكان من الشباب للوصول إلى مستوبات أعلى من معايير المعيشة قبل فوات الأوان.

وفي حين توفر التركيبة السكانية ذات السكان الأصغر سنا نسبيا فرصة لخلق الدينامية في الاقتصاد، فإنه من المرجح للسكان المتقدمون في السن أن يخفضوا النمو الاقتصادي. وقد أولت الأدبيات التجريبية اهتماما كبيرا لهذا الموضوع. ففي التحقيق في الأثر الاقتصادي لديناميات السكان المتغيرة، وجد أكسوي وآخرون (2012) أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف يتباطأ بنسبة 0.9%، مع أقوى تأثير سلبي في الولايات المتحدة بنسبة 1.3%. وتناقش دراسة مجموعة من 75 دولة قام بها أسيموغلو وجونسون (2007) بأن الزيادة في متوسط العمر المتوقع بسبب التقدم في الطب ضد الأمراض المعدية أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان وانخفاض في دخل الفرد. وقد وجد بلوم وآخرون (2010) آثار متواضعة

لشيخوخة السكان على المشاركة في القوى العاملة والنمو الاقتصادي. كما يظهر فايرار (2007) أيضا أن التغيرات في الهيكل العمري للقوى العاملة يرتبط بشكل كبير مع التغيرات في الإنتاجية الإجمالية ويجادل بأن التركيبة الديموغرافية المختلفة قد يكون مرتبطا بما يقرب من ربع الفجوة الإنتاجية المستمرة بين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والدول ذات الدخل المنخفض.

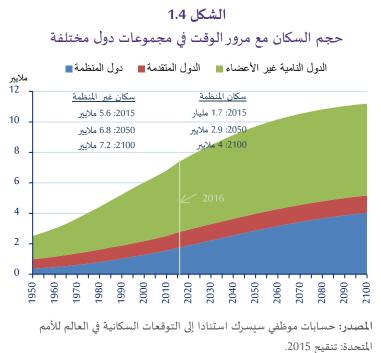
ولا داعي للقول بأنه على المرجح للخصائص الاقتصادية لدولة ما أن تتغير مع أعمار سكانها بسبب احتياجات مختلفة وقدرات إنتاجية لمختلف الفئات العمرية. فعادة ما يكون لكبار السن احتياجات وسلوكيات اقتصادية مختلفة عن الشباب. ويسهم كبار السن في الاقتصاد بعدد أقل من العمالة ورأس المال لأنهم يميلون بشكل أقل إلى العمل والادخار. وعلاوة على ذلك، فإنهم يتطلبون المزيد من الدعم من التمويل العام من أجل رعايتهم الصحية واستهلاكهم. وحيثما ترتفع حصتهم في إجمالي عدد السكان، سوف يصبح قطع التمويل الصحي واستحقاقات المعاش التقاعدي أو تبني بعض السياسات الأخرى صعبا بسبب موقفهم القوي سياسيا.

وفي هذا المنوال، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي، كونها تتوفر على تركيبة سكانية ديناميكية جدا، إلى تبني سياسات وبرامج لزيادة قدرات ومهارات السكان الشباب وتعزيز مساهمتهم في الاقتصاد الوطني قبل أن تصبح التركيبة السكانية غير داعمة لتحسين الأداء الاقتصادي الفعال. وعلى امتداد هذه الخطوط، يوفر القسم الفرعي التالي بعض المعلومات الإضافية حول التركيبة السكانية في دول المنظمة. وبعد مناقشة دور رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي، يستمر القسم مع القضايا المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري. ثم يخلص مع بعض القضايا السياسية العامة المتصلة بتعزيز القدرة الإنتاجية للشباب.

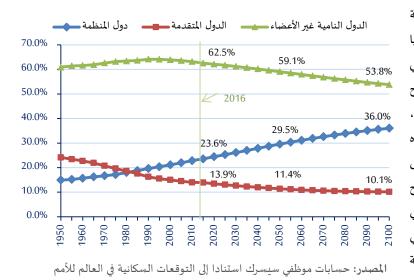
## 1.4 التركيبة السكانية في دول منظمة التعاون الإسلامي

شهد العالم نموا سكانيا سربعا خلال القرن الماضي كنتيجة لمعدلات وفيات أقل ومستويات معيشية أفضل. ويعيش اليوم، نحو 7.35 مليار نسمة على وجه الأرض ومع نحو 1.73 مليار نسمة، تشكل دول منظمة التعاون الإسلامي 23.6% من مجموع سكان العالم. وبينما ارتفع إجمالي عدد سكان العالم بشكل مطرد، كان هذا الإجمالي في الدول الأعضاء في المنظمة قد ارتفع بمعدل أسرع. ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، سينخفض النمو السكاني في جميع أنحاء العالم حتى عام 2100، ولكن وتيرته ستكون أقل في دول المنظمة. ونتيجة لذلك، كما هو مبين في الشكلين 1.4 و 2.4، من المتوقع أن تمثل دول منظمة التعاون الإسلامي حصة أكبر من مجموع سكان العالم بشكل متزايد.

ومع ساكنة يبلغ عددها 1.28 مليار نسمة، كانت تشكل دول منظمة التعاون الإسلامي 21.1% من مجموع سكان العالم في عام 2000. وحتى عام 2050، تشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سوف ترتفع إلى 2.95%، أي ما يعادل 2.9 مليار نسمة. وبحلول نهاية القرن، ستكون 4 من 11.2 مليار من سكان العالم مقيمين في الدول الأعضاء في المنظمة، العالم مقيمين في الدول الأعضاء في المنظمة، مما يزيد من حصتها إلى 36%. وعلى المستوى الفردي للدول، من المتوقع أن تعيش دول أفريقيا جنوب الصحراء معدلات نمو أسرع للسكان. فبحلول عام 2050، من المتوقع أن تكون نيجيريا دولة المنظمة ذات أعلى حجم للسكان (الشكل 4.3)، ولكن الزيادة الأكبر



# الشكل 4.2 حصة مجموعات الدول من إجمالي سكان العالم



يتوقع أن تكون في النيجر بنسبة 263% في عدد السكان.

وعلى الرغم من الزيادة في حصة دول المنظمة من سكان العالم، فإنها تواجه أيضا تحديا يتجلى في شيخوخة السكان. وكما هو مبين في الشكل 4.4، كانت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 تبلغ 34.1% في عام 2015، ولكنه من المتوقع أن يتقلص نصيب هذه الفئة العمرية إلى 26.7% في عام 2050. وعلى نحو مماثل، فإن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 ستنخفض إلى 23.6% في عام 2050 مقارنة مع حصتها البالغة 27% في عام 2050. وعلى الرغم من أن حصة الفئة عام 2015. وعلى الرغم من أن حصة الفئة العمرية 30-44 ستبقى إلى حد كبير مستقرة، فإن حصص السكان الأكبر سنا ستزيد بشكل

كبير. وبشكل خاص، سترتفع نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 60 من 6.8% إلى 13.8% خلال هذه الفترة ً.

المتحدة: تنقيح 2015.

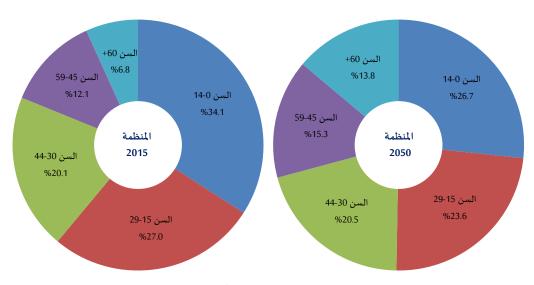
وعلى الرغم من هذا، فإن التركيبة السكانية في دول منظمة التعاون الإسلامي ستتميز بهيمنة الفئات الشابة مقارنة مع بقية العالم. واليوم، نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-29 هي 61.1% في دول المنظمة، وسوف تنخفض إلى 50.3% في عام 2050 (الشكل 4.4). ومع ذلك، بلغت هذه الحصة 34.7% فقط في الدول المتقدمة و 50.3% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في عام 2015. عام 2015، والتي سوف تنخفض إلى 31.7% في الدول المتقدمة و 30.5% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في عام 2050.



المصدر: التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

<sup>7</sup> من المهم أن نسجل أن الأرقام الواردة أعلاه لا تمثل الاتجاهات في فرادى الدول الأعضاء، حيث أن النمو السكاني والتغير في التركيبة الديموغرافية تعرض أنماط مختلفة في كل دولة.

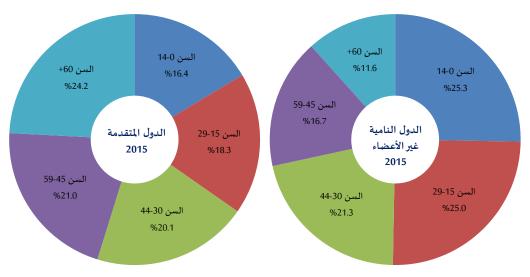
الشكل 4.4 توزيع السكان في دول المنظمة (2015 مقارنة مع 2050)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

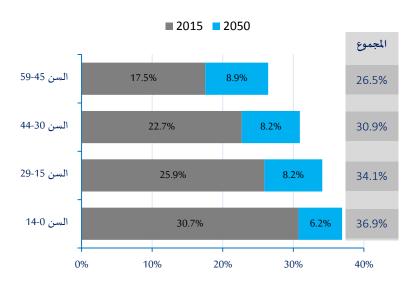
وستؤثر أيضا زيادة حصة دول المنظمة من مجموع سكان العالم وشيخوخة السكان الأسرع نسبيا في الدول غير الأعضاء في المنظمة على التركيبة السكانية العالمية لصالح دول المنظمة. ستزيد حصة دول المنظمة في جميع الفئات العمرية، ولكن المستويات الأعلى سيتم ملاحظتها في الفئات العمرية الأصغر سنا (الشكل 6.4). وبحلول عام 2050، سوف تمثل دول المنظمة 36.9% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و أقل في العالم. وبالمثل، سوف تكون نسبة 34.1% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 في العالم مقيمة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وبعبارة أخرى، فإن أكثر من ثلث جميع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 ستكون من دول منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2050.

الشكل 5.4 توزيع السكان في الدول غير الأعضاء في المنظمة (2015)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

## الشكل 6.4 حصة السكان الشباب (المنظمة من العالم) (2015 مقابل 2050)



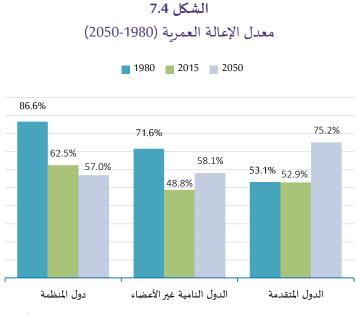
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

وهذا الأمريخلق فرصا أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ولكنه أيضا يشكل تحديات ومخاطر لهذه الدول. وقد لوحظ أحد التأثيرات على نسب الإعالة. وإن البروز الشبابي (Youth bulge)، وهو مصطلح صاغه علماء الاجتماع لوصف المجتمعات ذات النمو السربع للسكان الشباب، غالبا ما يرتبط مع انتشار البطالة وزيادة مخاطر العنف السياسي. ففي دولة تعانى من البروز الشبابي، بينما يدخل الشباب في سن العمل، سوف تنخفض نسبة الإعالة في الدولة ونسبة السكان دون سن العمل (المعالون أو الناس الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكثر من 64) إلى السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 -64)<sup>8</sup>.

ترتبط أنماط التنمية في الدول بالتركيبة العمرية للسكان. وانطلاقا من تعليمهم إلى صحتهم وتوظيفهم، فإنها تتطلب استخدام وتخطيط خاص للموارد من أجل احتياجات الفئات العمرية المختلفة في العديد من المجالات. وإذا أمعنا النظر في نسبة الإعالة العمرية في دول منظمة التعاون الإسلامي يدل على أن النسبة قد انخفضت وسوف تستمر في الانخفاض حتى عام 2050. وفي عام

2015، أظهرت دول المنظمة زيادة في الإعالة العمرية بنسبة 62.5% بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى (الشكل 7.4). ومع ذلك، ترجع حصة الإعالة العالية في دول المنظمة إلى الحصة الكبيرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14، بدلا من عدد السكان المسنين؛ ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تتضمن دول منظمة التعاون الإسلامي أدنى متوسط معدل الإعالة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى بحلول عام بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى بحلول عام 2050.

إن زيادة نسبة الإعالة العمرية تعني ضمنا تحول ديموغرافي ذي تأثيرات كبيرة على المجتمعات والاقتصادات. فحجم القوى العاملة سيتقلص مع الضغط على الحكومات لإصلاح أسواق



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية في العالم للأمم المتحدة: تنقيح 2015.

<sup>8</sup> تعكس هذه النسبة التركيبة العمرية للسكان فقط، وليس التبعية الاقتصادية.

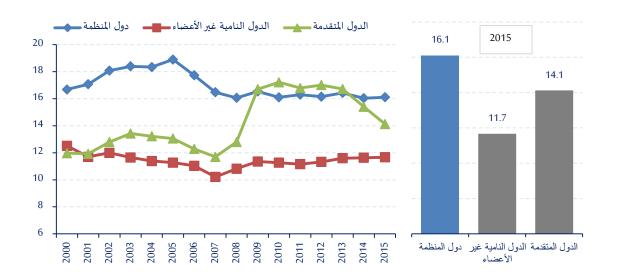
العمل وعتبات سن التقاعد. وإن زيادة عدد كبار السن سيكون تابعا لرفاهيتهم على تراجع أعداد العاملين النشطين. وهذا سيتطلب من كبار السن العمل بما يتجارز كثيرا سن التقاعد الحالية. وهذا بدوره سيتطلب التحديث المستمر لمهاراتهم للحاق بركب تغيير بيئة العمل والجناظ على قدرة العمل والإنتاجية.

وسيتم تسريع التنمية الاقتصادية في دولة ما مع البروز الشبابي إذا كانت الزيادة في عدد الأفراد في سن العمل يمكن أن تستخدم بشكل كامل في الأنشطة الإنتاجية. وإذا كانت لا تزال عاطلة وغير منتجة، فإنها سوف تتحول إلى تحد كبير للتنمية السوسيوقتصادية، لأن الشباب المصاب بالإحباط ذوي أفاق صغيرة لمستقبل أفضل هم من المرجح أن يصبحوا مصدرا محتملا لعدم الاستقرار الاجتماعي والسيامي.

وتشير الدراسات التجريبية الأخيرة إلى أن البروز الشبابي يرتبط مع زيادة خطر العنف السياسي. وأوجدت إحدى الدراسات أن البروز الشبابي الكبير من الذكور هم أكثر عرضة لزيادة مخاطر الصراع في المجتمعات حيث أن التعليم الثانوي للذكور يكون منخفضا (بركات وأوردال، 2009). ومع ذلك، فإن الحكومات هي إلى حد ما قادرة على الحد من هذه المخاطر من خلال توفير فرص أفضل للشباب، في المقام الأول من خلال توفير التعليم وفرص العمل. ولهذا السبب، ومن أجل تجنب عدم الاستقرار والعنف المحتمل، ينبغي أن يكون التركيز على تحسين الفرص الاقتصادية للشباب، وخاصة من خلال توفير فرص التعليم والعمل لهم. وعلاوة على ذلك، إذا لم يتم توسيع نطاق فرص العمل مع زيادة فرص التعليم، قد يكون مخزون كبير من الشباب المتعلمين تعليما عاليا مصدرا لعدم الاستقرارات الأخرى.

ويتمثل أحد المعايير الأساسية للنجاح في الاستفادة من البروز الشبابي هو معدل البطالة بين الشباب. وللأسف، فإن المعدلات في دول منظمة التعاون الإسلامي سلبية إلى حد كبير (الشكل 8.4). وظل المعدل باستمرار فوق 16% وعموما فوق متوسطات الدول النامية

## الشكل 8.4 معدل بطالة الشباب



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل، منظمة العمل الدولية.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> في مقابلة أجربت معه، قال صمونيل هنتنغتون، صاحب كتاب مثير للجدل حول الصراع العضاري، ما يلي: "لا أعتقد أن الإسلام عنيف أكثر من أي من الديانات الأخرى، وأظن إذا قمتم بإضافة كل ذلك، فإن الناس الذين تم قتلهم من قبل المسيحيين على مر القرون أكثر ممن قتل من قبل المسلمين. ولكن العامل الرئيسي هو العامل الديموغرافي. وعموما، فإن الناس الذين يخرجون ويقتلون الآخرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 30. وقد كان هناك ارتفاع معدلات المواليد في العالم الإسلامي خلال الستينيات والشمنيات، وذلك أدى إلى ظهور بروز شبابي ضخم. ولكن البروز سوف يتلاشى. ومعدلات المواليد عند المسلمين تتراجع. وفي الواقع، فقد انخفض بشكل كبير في بعض الدول "(هنتنغتون، 2001).

غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2015. وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة بين فرادى الدول الأعضاء، لا تزال نسبة كبيرة من السكان الشباب العاطلة في دول المنظمة. ويمكن لمعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب أن تكون لها عواقب على المدى الطويل لمستقبلهم المهني ورفاههم في جميع الأعمار.

ومن ناحية أخرى، تولد زيادة طول العمر وانخفاض أحجام الأجيال الشابة تعقيدا إضافيا في الدول النامية، حيث تحدث عملية الشيخوخة بشكل أسرع بكثير وفي ظل ظروف أقل ملاءمة مما هي عليه في الدول الأكثر تقدما. ويتطلب تعدد الحاجات والتحديات الشباب الملحة، في ظل الموارد المحدودة جدا، اتخاذ إجراءات عاجلة الواجب اتخاذها للاستفادة في الوقت المناسب من إمكانيات الشباب للتنمية السوسيوقتصادية. وستضع شيخوخة السكان ضغوطا تصاعدية على النفقات العامة مع تباطؤ النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يقدر حاليا بأن أوروبا ستتوفر على معدل إمكانيات نمو سنوي بنسبة 0.5% بحلول عام 2050 بسبب تغير التركيبة السكانية (CECD)

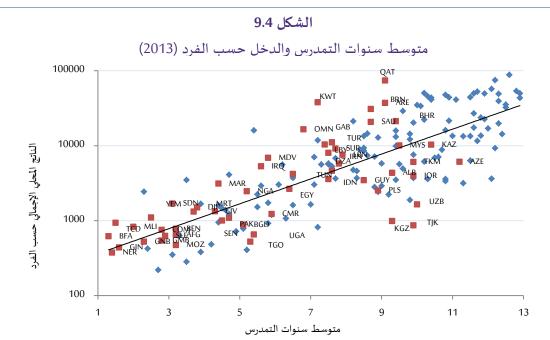
وحاليا، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على تركيبة سكانية ديناميكية للغاية. وعلى الرغم من شيخوخة السكان المتوقعة على مدى العقود القليلة القادمة في العديد من دول المنظمة، فإنها ستحتفظ مجتمعة بأكثر من ثلث السكان الشباب في العالم. ومع السياسات والبرامج المناسبة، يمكن لإمكانيات الشباب أن تكون المحفز للنمو الاقتصادي والازدهار في دول المنظمة ووضعها في موقف تنافسي في الاقتصاد العالمي.

## 2.4 دور رأس المال البشرى في التنمية

يشير رأس المال البشري إلى المعارف والمهارات والقدرات المجسدة في الأفراد والتي تسهل المضي قدما في تقنيات الإنتاج والمساهمة في الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي. ويستخدم مصطلح "رأس المال البشري" لأنه لا يمكن فصل الناس عن معارفهم أو مهاراتهم بالطريقة التي يمكن فصلهم بها عن أصولهم المالية والمادية. وإلى جانب مخزون رأس المال المادي، يعتبر مخزون رأس المال البشري واحدا من عوامل الإنتاج في تحديد الازدهار الاقتصادي والتقدم، بحيث يلعب دورا مهما في تحديد القدرة على استيعاب المعارف والتكنولوجيات الجديدة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل. ويشكل نمو الإنتاجية بدوره عاملا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أن دور التعليم في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة عن طريق زيادة المخزون المعرفي للقدرة البشرية المنتجة اقتصاديا لا يعد أقل أهمية.

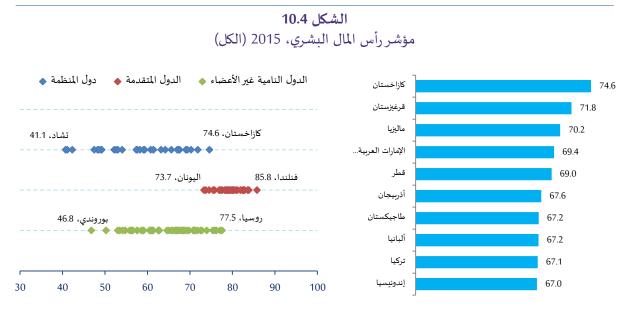
وتبنى النماذج النظرية لرأس المال البشري والنمو حول الفرضية القائلة بأن المعرفة والمهارات المتجسدة في البشر ترفع مباشرة الإنتاجية وتزيد من قدرة الاقتصاد على تطوير واعتماد تكنولوجيات جديدة. وتوفر الأدبيات التجريبية أيضا أدلة قوية على آثار مدخلات التعليم العالي على الإنتاجية والنمو. وتشير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2007) إلى أنه إذا كان متوسط الوقت الذي يقضيه السكان في التعليم يرتفع في سنة واحدة، فإن الناتج الاقتصادي لكل فرد من السكان يجب أن ينمو بنسبة تتراوح بين الذي يقضيه المدى الطويل. ويبين الشكل 9.4 العلاقة بين متوسط سنوات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام 2013. ويحدد متوسط عدد السنوات الذي قضاها عامل تمثيلي في المدرسة تقريبا القدرة الاستيعابية التي يمكن لعامل استخدامها في الاستفادة من المعرفة المطورة في أماكن أخرى. ومن الواضح أن هناك علاقة قوية بين مستويات الدخل والتحصيل العلمي سواء في دول منظمة التعاون الإسلامي (مربع) والدول غير الأعضاء في المنظمة (معين).

وتسهم القوة العاملة الماهرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالعديد من الطرق. فهي تحسن نتائج سوق العمل من حيث معدلات التوظيف والأرباح. ويتوفر الناس ذوي التعليم الجيد وقاعدة مهارات أيضا على احتمال مرتفع للتمتع بصحة جيدة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتدعم الدراسات التجريبية الرأي القائل بأن المهارات لها علاقة عميقة مع النتائج الاقتصادية والاجتماعية عبر مجموعة واسعة من السياقات. ويعتبر التعليم وتنمية المهارات أيضا أمرين حاسمين في معالجة عدم المساواة وتعزيز الحراك الاجتماعي. وبالتالي، فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو واحد من أكثر الطرق فعالية لتعزيز النمو وتوزيع الرفاه.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية لبرمامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أجل تقييم المستوى الحالي لتنمية رأس المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي، سوف يستخدم مؤشر وضع من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. وقد تم تصميم "مؤشر رأس المال البشري" ليكون بمثابة أداة لالتقاط تعقيد ديناميكيات التعليم والقوى العاملة بحيث تكون مختلف الجهات المعنية قادرة على اتخاذ قرارات مستنيرة. ويوفر تصنيف الدول الذي يسمح للمقارنات الفعالة في مختلف المناطق وفئات الدخل. ويحتوي مؤشر رأس المال البشري على موضوعين أفقيين - التعلم والعمل - تمر عبر خمس ركائز عمودية للفئات العمرية للمؤشر (تحت 15: 15-24؛ 25-54؛ و 65 فما فوق). ويقوم هذين الموضوعين الشاملين بتقييم نجاح الدول في تطوير مهارات وكفاءات الناس من خلال التعلم وفي نشر هذه المعرفة المكتسبة من خلال العمالة المنتجة. وفي المجموع، يشمل المؤشر 46 مؤشرا.



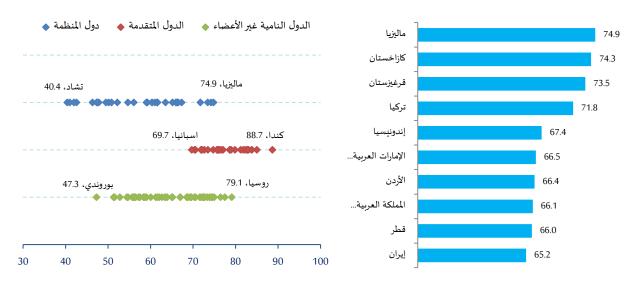
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. ملاحظة: تتوفر البيانات حول 33 دولة عضو في المنظمة و 34 دولة متقدمة و57 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

ويقارن الشكل 10.4 قيم المؤشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع الدول المتقدمة والنامية غير الأعضاء في المنظمة. وفي حين أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة تتوفر على أدنى القيم في المؤشر (8 دول في النظمة هي من بين العشر السفلى)، تعد كازاخستان الدولة الأفضل أداء في المنظمة بحصولها على قيمة المؤشر التي هي فوق واحدة على الأقل من الدول المتقدمة و 65.3 في أن متوسط قيمة مؤشر رأس المال البشري في الدول الأعضاء في المنظمة لا يتعدى 58.7 فإنه بلغ 79.4 في الدول المتقدمة و 65.3 في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وهذا يدل على أن دول منظمة التعاون الإسلامي لا تستثمر بما يكفي في رأس مالها البشري على الرغم من تركيبتها السكانية الديناميكية. وإن أفضل دول المنظمة هي كازاخستان (74.6) وجمهورية قيرغيزستان (71.8) وماليزيا (70.2) والإمارات العربية المتحدة (69.4) وقطر (69). وتقع أفضل دولة في المنظمة من حيث الأداء في المرتبة 52 فقط في ترتيب جميع الدول.

والمؤشر الأكثر إفادة هو مؤشر رأس المال البشري للمجموعة العمرية 15-24. فهو يدل على مستوى الاستثمار في رأس المال البشري للشباب. ففي الوقت الذي لوحظت صورة مماثلة في التوزيع العام لقيم المؤشر، هناك أربعة دول في المنظمة ذات أفضل أداء من دولة واحدة على الأقل في الدول المتقدمة (الشكل 11.4). وهذه الدول الأربعة (ماليزيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وتركيا) هي من بين دول المنظمة التي تستثمر أكثر لتطوير رأس المال البشري. وهذه الدول أيضا تحتل أعلى الترتيب بالمقارنة مع المؤشر المركب. وتحتل ماليزيا المرتبة 30.

كما يرتبط رأس المال البشري بشكل وثيق بارتفاع مستويات الدخل. وكما هو مبين في الشكل 12.4، الدول ذات مستويات أعلى من رأس المال البشري هي أيضا الدول ذات الدخل المرتفع. والعلاقة قوية بشكل خاص في حالة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي الدول الأعضاء في المنظمة، هناك المزيد من الدول التي لم تستطع تحقيق مستويات دخل عالية على الرغم من مستويات معتدلة من رأس المال البشري (الشكل 12.4، الأسفل). ويمكن للدول الغنية بالموارد الطبيعية فقط تحقيق مستويات الدخل دخل عالية، ولكن قيم مؤشر رأس المال البشري في هذه الدول منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة مع الدول ذات مستويات الدخل المائلة في الدول غير الأعضاء في المنظمة.

الشكل 11.4 مؤشر رأس المال البشري، 2015 (الفئة العمرية 15-24)

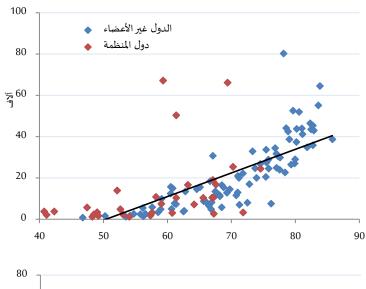


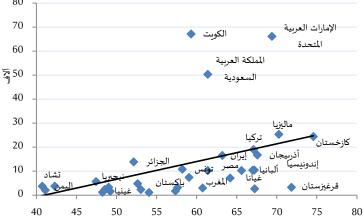
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. ملاحظة: تتوفر البيانات حول 33 دولة عضو في المنظمة و 34 دولة متقدمة و57 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

وإن وجود عدد ضخم من السكان في دولة ما لا يعنى بالضرورة أن تلك الدولة ستتوفر على ما يكفى من الأشخاص ذوي المهارات لدعم التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن عدد سكانها أكثر من 1.3 مليار شخص، تعانى الهند من نقص في الخريجين المؤهلين تأهيلا جيدا. وهي تحتل فقط المرتبة 100 في الترتيب مع قيمة مؤشر بلغت 57.6. وحيث أن حجم السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي يرتفع، يتعين على الحكومات أن تتبنى سياسات مصممة جيدا لمساعدة الناس على تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم والعثور على وظيفة لائقة في السوق. ولا سيما الدول الغنية بالموارد، فهي لديها الكثير من المجالات لتستثمر في شعوبها لتحسين مخرجات التعلم والعمل.

وبالنظر إلى مزيج من ارتفاع معدلات الفقر والنتائج الصحية والتعليمية الضعيفة وارتفاع معدلات النمو السكاني ونمو الدخل المنخفض في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال تمثل تنمية رأس المال البشري تحديا كبيرا. وتجدر

## الشكل 12.4 رأس المال البشري والدخل حسب الفرد (2015)





المصدر: المنتدى الاقتصادى العالمي ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

الإشارة إلى أن ديناميات السكان نفسها ليست هي المحرك الرئيسي للفقر وعدم المساواة في هذه الدول. فعلى سبيل المثال، وجد كلاسين وولترمان (2005) في حالة موزمبيق أن الديناميات السكانية ساعدت دعم ارتفاع دخل الفرد وانخفاض الفقر بدلا من إعاقتها. والتحدي الأكبر هو نقص مؤسسات الجودة والموارد والقدرات والإرادة السياسية لتصميم وتنفيذ سياسات نحو بناء رأس المال البشري.

# 3.4 الاستثمار في رأس المال البشري

يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري التنسيق متعدد الأبعاد، وذلك لأن الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات سوف تعتمد على أهمية الشروط الأساسية في الاقتصاد - وجود المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الشاملة التي تشجع على تخصيص مهارات الأمة نحو الأنشطة الإنتاجية وروح المبادرة. ويجب أن تبدأ في سن مبكرة جدا وينبغي أن تستمر حتى أعمار متقدمة. ويجب تقيم تأثير الموارد المحدودة التي تنفق على التعليم بانتظام لمعرفة ما اذا كانت تسفر عن الآثار المتوقعة من حيث تحسين قاعدة المهارات وقابلية العمل. وسيكون التنسيق بين المؤسسات العامة مع القطاعات الخاص ومقدمي الخدمات التعليمية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، مهما في عملية التقييم.

يبدأ تطوير رأس المال البشري بفترة طويلة قبل ذهاب الأطفال إلى
المدرسة، حيث يكتسبون المهارات ويطورون أفكار جديدة عن
أنفسهم والعالم الخارجي باستمرار. ويمكن اعتبار تكوين رأس المال
البشري عملية دينامية مستمرة طوال العمر. والمبدأ الأساسي هو أن
التعلم في مرحلة من الحياة تشجع التعلم في المراحل التالية. وبالتالي،
فإن الاستثمار في المراحل المبكرة من الطفولة يزيد من الإنتاجية في
المراحل التالية (انظر النافذة 1.4). وبعبارة أخرى، يثبت الحصول
على الرعاية والتعليم الجيدين في مرحلة الطفولة المبكرة إلى حد كبير
نتائج التعلم في السنوات اللاحقة (كونها وآخرون، 2006). وما هو
أكثر من ذلك، هو أن معدل العائد على دولار الاستثمار حين يكون
الشخص شابا أعلى من معدل العائد على نفس الدولار المستثمر في
سن متأخرة.

ويبدو أن رعاية وتعليم الطفولة في مرحلة مبكرة مهملة على نطاق واسع في دول منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 1.4). ومن أصل 48 دولة في المنظمة المتوفرة حولها البيانات، تتوفر 18 دولة عضو على معدل التحاق إجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 44%. ومن ناحية أخرى، حققت ماليزيا وغيانا وسورينام والإمارات العربية المتحدة وألبانيا نسبة التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي أعلى من المتوسط في الدول المتقدمة، مرحلة ما قبل الابتدائي أعلى من المتوسط في الدول المتقدمة، التعليم ما قبل الابتدائي، تتوفر بعض الاقتصادات الكبرى الأخرى في المنظمة، مثل تركيا والسعودية ومصر أيضا على معدلات التحاق منخفضة نسبيا لدعم جهودها في بناء رأس المال البشري.

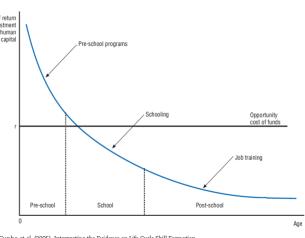
وهناك اليوم عدد أكبر من الأطفال في المدارس الابتدائية أكثر من أي وقت مضى، ولكن هناك العديد من العوامل تشمل الفقر أو الجنس أو الصراعات التي تصعب الجهود الرامية للوصول إلى الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة على الإطلاق، وهناك الكثير مما ينبغي القيام به أيضا لضمان جودة التعليم الذي يحصلون عليه. ومن أجل تعزيز الفرص المتاحة للأجيال الجديدة، يجب تحسين فرص حصولهم على التعليم المبكر. وهذا أمر ضروري أيضا لتحسين جودة التعليم في المراحل التالية من التعليم. وكما لوحظ من قبل كونها وآخرون (2005)، تكون للتدخلات في سن مبكرة جدا عوائد كبيرة للفئة الأكثر حرمانا. ونظرا للنسبة المرتفعة من الفئات المحرومة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في المناطق الريفية، يؤكد هذا الواقع على الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في التعليم في سن مبكرة من أجل الآفاق الاقتصادية للدول الأعضاء.

	*2014
98.9	ماليزيا
94.3	غيانا
93.7	سورينام
92.0	الإمارات العربية المتحدة
88.6	ألبانيا
84.5	لبنان
81.0	الكوبت
79.2	الجزائر
73.5	برونای دار السلام
70.2	باكستان
62.9	تركمانستان
60.4	- کازا <i>خس</i> تان
59.6	المغرب
58.5	قطر
58.2	إندونيسيا
55.2	البحرين
54.4	سلطنة عمان
50.7	فلسطين
42.8	تونس تونس
42.4	مرحب <u>ن</u> إيران
37.1	پ <u>يران</u> الغابون
34.4	الكاميرون الكاميرون
34.3	السودان
33.8	غامبيا
32.2	عامبي الأردن
31.8	بنغلادیش
30.3	
27.6	<u>مصر</u> ترکیا
25.3	تربي. قرغيزستان
25.3	قرغيرستان أوزبكستان
23.1	اورىنستان أذرىيجان
23.1	ادرمیبان جزر القمر
20.6	بنین
16.3	بين المملكة العربية السعودية
15.2	غينيا
15.0	توغو
14.7	السنغال
11.0	السنعان أوغندا
10.6	اوعند! طاجیک <i>س</i> تان
9.5	سيرا ليون
7.1	
6.6	النيجر
	کوت دیفوار -
4.7	جيبوتي
	بوركينا فاسو
3.9	مالی
3.3	مورىتانيا 
1.3	اليمن
44.0	العالم
17.2	الدول ذات الدخل المنخفض
26.1	دول الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط
72.9	بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط
82.5	الدول ذات الدخل المرتفع
م 2014 أو	المصدر: معهد اليونسكو لقاعدة البيانات الإحصائية (2016). (*) بيانات عاه

الجدول 1.4: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي (%)،

المصدر: معهد اليونسكو لقاعدة البيانات الإحصائية (2016). (\*) بيانات عام 2014 أ آخر سنة متاحة بعد عام 2011.

## النافذة 1.4: معدلات الدخل للاستثمار في رأس المال البشري



يشير جيمس هيكمان، الحائز على جائزة نوبل، مع شركئه في التأليف، يشير إلى أن فترة الطفولة المبكرة توفر فرصة فربدة للاستثمار في رأس المال البشري كون الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يثمر بجلب عوائد أعلى من أية مرحة عمرية أخرى. لماذا؟ التعلم في سن يسهل عملية الاستمرار في التعلم طوال الحياة، وهذا ما يزبد من رأس المال البشري والدخل كنتيجة لذلك.

Source: Cunha et al. (2005), Interpreting the Evidence on Life Cycle Skill Formation.

.وتقوم نظرية رأس المال البشري على افتراض أن للتعليم الرسمي دور أساسي للغاية لتحسين القدرة الإنتاجية للمجتمع. فالتعليم الجيد يحسن عملية الإنتاج بعدة طرق. والعمال المتعلمون أو المهرون يكونون قادرين على أداء المهام المعقدة، وبالتالي يساهمون في إنتاج منتجات أكثر تطورا تكنولوجيا. وخاصة في الدول النامية، يزبد العمال المهرون في القدرة الاستيعابية للبلد من خلال الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية وتنفيذها ، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في التنويع والتنمية الاقتصادية الناجحين.

وفي هذا الصدد، تحمل جودة التعليم أهمية كبيرة في بناء القدرات الإنتاجية. ومع ذلك، فإن الإنجازات الباهرة في مجال التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد أثمرت فقط مساهمات هامشية في عملية التنمية، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن جودة التعليم في المنطقة.

ورغم ذلك، يعتبر قياس ومقارنة جودة التعليم في جميع أنحاء العالم مهمة ليست بالسهلة. والبرنامج المتابع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمعروف باسم برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA)، هو واحد من أهم الدراسات التي أجريت لقياس جودة التعليم." وعلى الرغم من محدودية عدد دول المنظمة المدرجة في البرنامج، فإنه يوفر فرصة للمقارنة بين جودة التعليم في تنمية رأس المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي مع دول أخرى.

وبين الجدول 2.4 متوسط أداء الطلاب في الرباضيات والقراءة والعلوم لجميع الدول التسع في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في دراسة PISA 2012 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب بعض دول المقارنة الأخرى. ويبلغ متوسط الدرجة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يقرب من 500 نقطة والانحراف المعياري هو 100 نقطة. وقد سجل حوالي ثلثي الطلاب في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين 400 و 600 نقطة. ومن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كان لتركيا والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وماليزيا متوسط أداء يفوق 400 نقطة. أما ألبانيا وتونس والأردن وقطر وإندونيسيا فقد سجلت متوسط درجات أقل من 400 نقطة. وتقدم تركيا أعلى جودة تعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي ولكنها تبقى أقل من متوسط OECD. ومع ذلك، فإن التغيرات السنوبة في متوسط الدرجات هي من بين أعلى المعدلات في دول منظمة التعاون الإسلامي. لا سيما، كازاخستان وماليزيا وقطر التي حسنت من جودة التعليم في مستوبات وصلت إلى 12% سنوبا منذ الاستطلاع الأخير في عام 2009.

<sup>10</sup> برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA) هو تقييم موحد دوليا تم تطويره بشكل مشترك من قبل الاقتصادات المشاركة، ويجرى على الأطفال البالغة أعمارهم 15 عاما في المدارس الختبار درايتهم بالقراءة والرباضيات والعلوم من حيث الكفاءات العامة. راجع http://www.oecd.org/pisa/home/ لمزيد من المعلومات حول البرنامج.

غير أنه من المقلق أن من بين 65 دولة أو اقتصاد التي شملها المسح في الدراسة، 5 من أصل 10 أسوأ دول في الأداء على مقياس القراءة العام هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتحتل تركيا باعتبارها أفضل الدول الأعضاء في المنظمة أداء المرتبة .44 وتوضح العديد من الدراسات خطورة تحدي التعلم. أكثر من 30% من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة في مالي والذين أكملوا ست سنوات من التعليم لا يمكنهم قراءة جملة بسيطة. وفي باكستان، وجدت اختبارات صف الأطفال الثالث أن نصفهم فقط أمكنهم الإجابة على أسئلة الضرب الأساسية (البنك الدولي، 2011). ووفقا لمقياس أفريقيا للتعلم من معهد بروكينغز، أول مسح على مستوى المنطقة حول التعلم والتعليم الذي يغطي 28 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، سيصل 61 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية - 1 من كل طفلين - سن المراهقة دون القدرة على القراءة والكتابة، أو أداء المهام الحسابية الأساسية.

وتبين الأدلة أيضا أن مستويات التعلم بدلا من سنوات الدراسة هي ما يدفع العوائد الاجتماعية والاقتصادية على الاستثمار في التعليم، بما في ذلك

الجدول 2.4: مقارنة أداء التعليم في دول مختارة

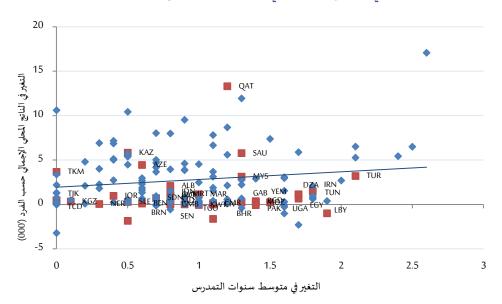
العلوم القراءة الرياضيات متوسط متوسط متوسط التغير السنوي التغير السنوي التغير السنوي النتيجة النتيجة النتيجة متوسط OECD 494 0.5 501 0.3 496 -0.3 3.3 5.4 542 3.8 573 سنغافورة 551 2.6 538 0.9 536 1.1 554 كوريا 1.5 538 0.4 اليابان 2.6 547 536 0.6 515 1 509 0.6 531 سويسرا 1.4 524 1.8 508 1.4 514 ألمانيا المملكة المتحدة -0.10.7 499 -0.3 494 الولايات المتحدة -0.3 1.4 497 498 0.3 481 الأمريكية السويد -3.1 485 -2.8 483 -3.3 478 0.5 477 اليونان -1.1 467 1.1 453 4.1 475 3.2 تركيا 6.4 463 448 3.4 438 4.9 445 رومانيا 439 1.1 0.4 بلغاريا 2 446 436 4.2 439 الإمارات العربية NA 448 NA 442 NA 434 المتحدة 9 كازخستان 8.1 425 0.8 393 432 تايلاند 3.9 1.1 441 1 427 444 شيلي 1.1 3.1 441 1.9 423 445 -1.4 -7.8 398 421 ماليزيا 420 8.1 المكسيك 0.9 415 1.1 424 3.1 413 ألبانيا 2.2 397 4.1 394 5.6 394 1.2 البرازيل 2.3 405 410 4.1 391 2.4 -1.6 396 1.2 الأرجنتين 406 388 2.2 404 تونس 398 3.8 3.1 388 -2.1 -0.3 الأردن 409 399 0.2 386 5.4 12 388 9.2 376 قطر 384 إندونيسيا -1.9 382 2.3 396 0.7 375 البي<u>رو</u> 5.2 1 1.3 373 384 368

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). الدول والاقتصادات مرتبة بشكل تنازلي في متوسط نتيجة الرياضيات في 2019 . التغيرات السنوبة يتم مقارنتها بنتائج الاختبار في 2009.

التوظيف قابلية والإنتاجية والنمو (معهد بروكينغز، 2011). وقد أشار هانوشيك (2013) أيضا إلى أن المهارات المعرفية للسكان - بدلا من التحصيل المدرسي ترتبط بقوة المجرد بدخل وتوزيع الفرد والنمو الدخل الاقتصادي. ومع ذلك، ففى أجزاء كثيرة من الأطفال يترك العالم، المدرسة دون اكتساب والمهارات المعارف الأساسية التي يحتاجون إلها لعيش حياة صحية وذات إنتاجية وتحقيق سبل العيش المستدامة. التعليم جودة الضعيفة تهدد مستقبل الأطفال الملايين والشباب في جميع أنحاء منظمة المنطقة

التعاون الإسلامي.

الشكل 13.4 التغير في التمدرس والتغير في الدخل حسب الفرد (كل الدول)

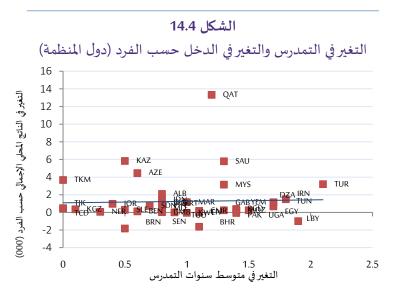


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإن الاختلافات في النمو الاقتصادي عبر الدول ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم في التحصيل العلمي 11. وببين الشكل 13.4 العلاقة بين التغير في مستويات الدخل الفردي والتغير في متوسط سنوات الدراسة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2013. ورغم كونها ضعيفة، إلا أن هناك علاقة طردية بين التغيرات في الدخل وسنوات الدراسة. وفي حالة دول منظمة التعاون الإسلامي، تصبح هذه العلاقة أضعف (الشكل 14.3). وفي حين شهدت بعض الدول، مثل قطر والسعودية وماليزيا وتركيا زيادة في مستويات دخل الفرد مع الزيادة في سنوات الدراسة، شهدت العديد من دول المنظمة إما نقصانا أو زيادة لا تكاد تذكر في مستويات الدخل المتوسط. وهذا يدل

مجددا على أن التحصيل المدرسي المجرد ليس كافيا لدعم النمو الاقتصادي والتنمية .

طالما كان تحسين الوصول إلى التعليم وجودته على جميع المستويات هدفا متواصلا للتنمية الوطنية طوال سلسلة خطط التنمية الخمسية لماليزيا، وقد لعبت هذه الاستراتيجية دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة، فضلا عن كونه عاملا مهما في التقليص من حدة الفقر. فقد كانت سياسة الحكومة لتشجيع التعليم على جميع المستويات مدعومة بحصة أكبر من مخصصات الميزانية للتعليم. وبالإضافة إلى متوسيع الموارد على مستوى التعليم الابتدائي، عكست زيادة الإنفاق الحادة على التعليم التعليم



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشر التنمية البشربة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

<sup>11</sup> هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والمهارات المعرفية، كما يعرض Hanushek (2013).

أيضا الأهمية التي أولتها الحكومات الماليزية للتعليم الثانوي والعالي. وبينما يتحسن الوصول إلى التعليم، بذلت جهود خاصة لتوفير بيئة تفضى إلى التعلم. وكل هذه الجهود في تعزيز التعليم توضح الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا خلال العقود الماضية.

#### 4.4 إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للشباب

تتطلب الاتجاهات الديموغرافية والكفاءات والمواهب غير المستغلة التي نلاحظها اليوم في دول منظمة التعاون الإسلامي تدابير هامة يتعين اتخاذها من أجل ضمان أن تكون هذه التركيبة السكانية الديناميكية فرصة في صالحها وليس خطرا علها. ولعل أول شيء يجب فعله هو أن نعلق أهمية كافية للتركيبة السكانية الحالية والمتوقعة ونكون مدركين للفرص والمخاطر التي تمثلها. وكما عرض فيما سبق، فإن أكثر من ثلث الشباب سيعيشون في دول منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2050. ويقدم هذا التقرير أرقاما إجمالية فقط دون تحليل الديناميكية على المستوى الفردي للدول من أجل تعزيز العمل الجماعي نحو استخدام التركيبة السكانية الديناميكية في جميع أنحاء المنطقة. وسوف تختلف الخبرات الفردية بالتأكيد في مختلف الدول، ولكن إذا اعترف مجتمع المنظمة بأن هذه قوة جماعية للمجتمع كله، فإنه يمكن تطوير آليات أكثر فعالية للاستفادة من هذه الإمكانيات على نحو أفضل.

وإن المناهج الواضحة للاستفادة من هذه الإمكانيات هي تزويد الشباب بالمهارات والقدرات ومنحهم الفرص لتحقيق إمكانياتهم الحقيقية في مجالاتهم. وبمصطلحات عامة، هناك حاجة لتوفير فرص التعليم والعمل الجيدة. وقد يكون ذكره أسهل من القيام به. وتواجه الحكومات تحديات متعددة وقيودا مفروضة على الموارد في خلق الظروف الملائمة لجودة التعليم مع منظور جيد لسوق العمل. ولا يمكن منح الاستخدام الفعال للموارد المحدودة من أجل فرص أفضل للتعليم وتحسين مناخ الأعمال بسبب مختلف أوجه القصور والقدرات المحدودة في آليات التنفيذ في بعض الدول.

وفي معالجة القضايا المتعلقة بالإمكانيات غير المستغلة للسكان الشباب، يركز هذا التقرير على ثلاث قضايا رئيسية هي (i) تطوير المهارات، (ii)ربادة الأعمال وخلق فرص العمل، و (iii) الحراك الاجتماعي. وفي توفير المزيد من الفرص للشباب لتحقيق إمكانياتهم الحقيقية، لا بد من الانتقال السلس إلى سوق العمل. و الشباب الذين يتخرجون من مؤسسات التعليم مكتسبين لمجموعة من المهارات التي لها عواقب مباشرة على مستوى قابلية توظيفهم. فإن المسؤولية الأساسية للحكومات هي التأكد إلى أقصى حد ممكن من أن مجموعات المهارات هذه هي التي يتطلبها سوق العمل. وعندما يدخل الشباب إلى سوق العمل، فمن المهم التأكد من أن هناك فرص العمل المتاحة التي يمكن أن تستفيد من مهارات وقدرات الخريجين الشباب. ومن أجل تشجيع الشباب على الاستثمار في رأس المال البشري، ينبغي توفير الفرص لتعزيز روح المبادرة والتحول في الوضع الاقتصادي.

#### 1.4.4 تطوير مهارات الشباب

وفقا لآخر الإحصاءات، 16.2% من الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي أميون، يفتقرون إلى المهارات الحسابية الأساسية والقراءة، وبالتالي يفتقرون إلى الوسائل اللازمة ليكونوا قادرين على ضمان لقمة العيش من خلال عمل كامل ولائق (سيسرك، تقرير التعليم 2016). ومع العديد من الشباب الفقراء العاملين ممن ليس لديهم حتى مستوى التعليم الابتدائي، فإنه من المحتمل لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب أن يهدد التكامل والتلاحم والاستقرار الاجتماعي. والشباب الذين يتركون المدرسة في مرحلة مبكرة هم أكثر عرضة للبطالة والفقر والمشاركة في السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

ويشكل مستوى مهارات ومؤهلات الشخص عاملا حاسما في تعزيز فرص العمل في سوق العمل. ومع ذلك، فإن فوائد تنمية المهارات تتجاوز قابلية التوظيف. وبالنسبة للاقتصاد، تزيد تنمية مهارات العمال من ذوي المؤهلات المنخفضة بشكل عام من الإنتاجية وتعزز التنافسية على المدى الطويل. وبالنسبة للمؤسسات، فإن العمال من ذوي المؤهلات سيكونون أكثر إنتاجية ويزيدون في ربحية الشركات. وبالمثل، سيحصل العمال من ذوي أفضل المهارات والتدريب على عائدات أعلى. ولذلك، فإن الحفاظ على مهارات وكفاءات القوى العاملة وتطويرها لتلبية متطلبات بيئات العمل المتغيرة باستمرار والتكيف معها كلها حاسمة بالنسبة للموظفين وأصحاب العمل وكذلك الاقتصاد ككل. ويمكن تحقيق تنمية المهارات فقط عن طريق التعليم الأساسي ذي الجودة. ومن أجل ضمان حصول الشباب على المهارات التي تتطلبها أسواق العمل وأماكن العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يجب أن تكون أنشطة التعليم والتدريب المبني مترابطة بشكل جيد مع عالم العمل من أجل تنمية المهارات الفعالة. وهذا يتطلب شراكة فعالة بين السلطات العامة وجمعيات الأعمال ومؤسسات التدريب.

وحيث أن الموارد المتاحة للتعليم العام والتدريب ليست محدودة، فمن المهم إدارة هذه الموارد على نحو فعال. وإذا كان نظام التعليم غير قادر على رفع القدرات المعرفية للسكان الشباب، فإنه يمكن للدول أن تواجه تكاليف اقتصادية واجتماعية أعلى لتقليص الفجوة بين الاحتياجات وتوفير المهارات ذات الصلة. كما تجدر الإشارة إلى أن المهارات في حد ذاتها لا تؤدي تلقائيا إلى وظائف أكثر وأفضل. ويجب أن تكون سياسات المهارات جزءا من مجموعة واسعة من السياسات التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في التعليم الأساسي والرعاية الصحية والبنية التحتية والنمو القوي في التوظيف ذي الجودة (منظمة العمل الدولية، 2011).

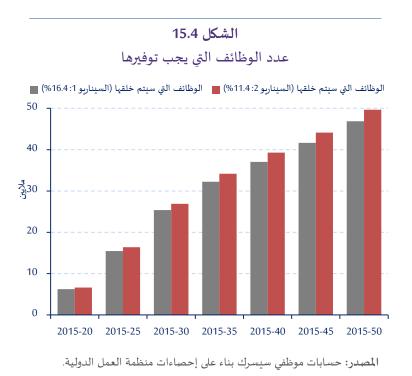
وهناك عدة جوانب لوضع إطار استراتيجي لتنمية مهارات الشباب. كما هناك حاجة إلى تطوير المهارات لتحسين فرص العمل وتعزيز الإنتاجية وتمكين التوفيق بين عرض المهارات اللازمة لاحتياجات أسواق العمل وتسهيل التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والأسواق. ومن المهم أيضا تطوير القدرات اللازمة لاستباق والتحضير لاحتياجات مهارات المستقبل. وليس لأي من هذه القضايا أولوية مطلقة على الآخرين، وينبغي أن تكون جزءا من نهج شامل في تنمية المهارات. ومع ذلك، وفقا لاحتياجات وأولويات كل اقتصاد، يمكن إعطاء أهمية خاصة لقضايا معينة عند وضع برامج وسياسات لتنمية المهارات. الرسم البياني 1.4 يوضح الركائز الأساسية لتنمية المهارات لعمالة منتجة.

ويمكن لإدارة تنمية المهارات على مسار التنمية أن يشكل تعديا. وحيث تعتمد الدول التكنولوجيات الجديدة وتنوع في قطاعات جديدة، يجب على العمال والمدراء أن يكونوا مستعدين تماما لمواجهة ممارسات الإنتاج والإدارة الجديدة من أجل استدامة النمو في الاقتصاد وفرص العمل في السوق. وإذا لم يتم تنسيقها بشكل صحيح، لا يمكن للاستثمار في تنمية المهارات إلا أن يؤدي إلى زيادة عدد القوى العاملة الماهرة دون أن يؤثر ذلك على عدد أو جودة الوظائف. ولذلك، فإن التنسيق والحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك السلطات العامة ومؤسسات التعليم والتدريب أمر بالغ الأهمية في إدارة عملية تنمية المهارات.



#### 2.4.4 ربادة الأعمال وخلق فرص الشغل

تكمن عملية خلق فرص العمل في صميم السياسات اللازمة لحل مشكلة بطالة الشباب. فبدون خلق فرص عمل قوية، سيتم جعل السياسات والتدخلات الأخرى غير مثمرة. وبالنظر إلى أحدث الإسقاطات السكانية، يقدر عدد فرص العمل التي يجب خلقها من أجل



السكان الشباب المتزايدين تحت سيناربوهين. في السيناربو الأساسي سيناربوهين. في السيناربو الأساسي سيتم خلقها مع الحفاظ على متوسط معدل البطالة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ثابتا على مستوى 2015 (SCN2). وفي السيناربو الثاني (SCN2)، يقدر عدد فرص العمل التي سيتم خلقها بافتراض أن دول المنظمة من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة بين الشباب إلى المستويات التي لوحظت في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (11.4%) في عام بمعدل المشاركة في القوى العاملة ثابتا في مستواه الحالي البالغ 84.8%. وتظهر مستواه الحالي البالغ 84.8%.

النتائج في الشكل 15.4. ابتداء من عام 2015 حتى عام 2020، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي لخلق 6.3 مليون فرصة عمل إضافية للشباب ونحو 9 ملايين فرصة عمل إضافية كل 5 سنوات حتى 2035. كما أنها بحاجة إلى خلق حوالي 37 مليون فرصة عمل حتى عام 2040 فقط للحفاظ على المستوى الحالي لمعدل البطالة ثابتا.

وإن خلق 9 ملايين فرصة عمل إضافية كل خمس سنوات ليس مهمة بسيطة. وفي هذا السياق، تبرز ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة والمتوسطة كون نشاط تنظيم المشاريع في قلب عملية خلق فرص العمل. ويمكن لريادة الأعمال أن يلعب دورا في دعم خلق فرص العمل والتعلق بسوق العمل. ويساعد نشاط تنظيم المشاريع على خلق فرص عمل وتشجيع الابتكار وتحسين القدرة على الاستجابة لتغيير الفرص والاتجاهات الاقتصادية. ولذلك، فإن إطلاق العنان لقدرة الشباب الإنتاجية له إمكانيات لتحفيز التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل والابتكار وتحسين القدرة التنافسية.

وفي تصميم سياسات تنظيم المشاريع للشباب، ينبغي للاستراتيجية العامة لتنمية تنظيم المشاريع للشباب أن تستند إلى السياق السوسيوقتصادي الوطني وتحديات التنمية المعينة المواجهة من قبل دولة ما. وسوف يتطلب اعتماد وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع التي تساعد على بناء القدرات الإنتاجية للشباب وربطها بالهدف الطويل الأجل لتحسين مستوى المعيشة للجميع تدخلات مستهدفة في مختلف مجالات السياسة. ويحدد الأونكتاد (12015) ستة مجالات للسياسة العامة التي لها تأثير مباشر على النشاط التجاري على النحو التالى:

- 1. صياغة استراتيجية وطنية لربادة الأعمال
  - 2. تحسين البيئة التنظيمية
- تعزيز التعليم وتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال
  - 4. تسهيل تبادل التكنولوجيا والابتكار
  - 5. تحسين فرص الحصول على التمويل
    - 6. نشر الوعى وإقامة شبكات



الشباب هم عموما متحمسون عند بدء الأعمال التجارية، ولكن القليل منهم فقط يتمكنون في الواقع من تحقيق أهدافهم بسبب وجود عدد من الحواجز. ويقدم الجدول 3.4 ملخصا للحواجز الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال الشباب في خمسة مجالات سياسية حددها الأونكتاد. كما يقدم الأونكتاد (2015أ) حلولا ممكنة لصانعي السياسات. ومن حيث المبدأ، يعتبر تطوير وتمكين نظام بيئي لتنظيم المشاريع من أجل الأجيال الشابة المفتاح لإطلاق العنان لإمكانياتهم. ويمكن لانعدام فرص العمل والعوائق التي تحول دون نشاط تنظيم المشاريع للشباب، بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية، أن يكون له آثار خطيرة على قدرة وطموحات البلد لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطوبل.

ونظرا لذلك، فمن المهم التأكد من إدماج ريادة الأعمال للشباب في السياسات الوطنية ومن أن استراتيجياتها تتماشى مع أهداف السياسة الوطنية. ومع إطار شامل حول ريادة الأعمال للشباب، يمكن للحكومات حل العديد من التحديات التي يواجهها رواد الأعمال الشباب والتصدي لقضايا مثل تطوير التعليم الفعال والتدريب المهني ونظم التلمذة الصناعية والقضايا المتعلقة بالحصول على التمويل والمساعدة التقنية والإلمام بالقضايا المالية الخاصة بريادة الأعمال. وعلى سبيل المثال، اعتمدت ماليزيا "برنامج التحول الاقتصادي" في عام 2010 لتوفير إطار لتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وعدم المساواة، وذلك بهدف رفع مكانتها لتصبح دولة متقدمة بحلول عام 2020. والهدف العام من البرنامج هو تشجيع النمو الشامل من خلال رفع فرص كسب الدخل من خلال ربادة الأعمال، وتعزيز القدرات الإنتاجية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء (الأونكتاد، 2015ب).

، يواجهها رواد الأعمال الشباب في خمسة مجالات سياسية	الجدول 3.4: المعوقات الرئيسية التي
تكاليف تسجيل الأعمال التجاربة العالية	تحقيق البيئة التنظيمية
الإجراءات التنظيمية المعقدة	الأمثل
انعدام الثقة في البيئة التنظيمية	•
معرفة محدودة للقضايا التنظيمية، ولا سيما قوانين حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع أو العلامات	•
التجارية	
عدم إدماج ريادة الأعمال في نظام التعليم	تعزبز التعليم بخصوص
الفرص العملية أو التجرببية المحدودة	ربادة الأعمال وتنمية
عدم وجود و/أو محدودية التوجه إلى مواقف وسلوكيات ومهارات المبادرة لدى المعلمين	المهارات
خدمات تطوير جودة الأعمال المحدودة و/أو الضعيفة	•
نقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تيسير تبادل التكنولوجيا
عدم كفاية البني التحتية (مساحة مكان العمل والبنية التحتية الرقمية والوصول إلى الكهرباء الموثوقة	والابتكار •
والرخيصة)	
الاستعداد التكنولوجي غير الكافي	•
روابط محدودة بين المنشآت الطلائعية التي يقودها الشباب والنمو الموجه من طرف رجال الأعمال	•
والمستثمرين	
نقص المنتجات المالية الملائمة للشباب أو عدم ملائمتها	تحسين فرص الحصول على
القيود المفرطة (شرط السن لفتح حساب مصرفي)	التمويل •
مستويات منخفضة للإلمام بالشؤون المالية	•
متطلبات عالية للائتمان والضمانات	•
المواقف المجتمعية السلبية نحو ربادة الأعمال	تعزبز الوعى والتواصل
عدم كفاية ترويج القدوة	•
شبكات رجال الأعمال الشباب متخلفة	•
عدم كفاية تروبج فرص ربادة الأعمال	•

المصدر: الأونكتاد (a2015)

#### 3.4.4 الحراك الاجتماعي

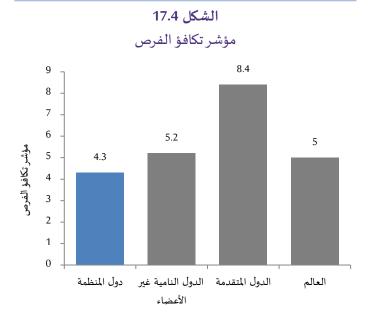
يواجه عدد كبير من الشباب في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي مستوبات هائلة من الإجهاد بسبب محدودية الفرص المتاحة للحراك الاجتماعي والقيود المفروضة على المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويؤدي هذا الوضع في كثير من الحالات إلى الاضطرابات الاجتماعية والقلاقل السياسية. والحراك الاجتماعي هو حركة الناس بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع. ويمكن تقييم الحراك الاجتماعي باستخدام المؤشرات التعليمية والمهنية وحراك الأجور ودخل الأسرة، ولكن هذه الأمور مبنية على قواعد بيانات محددة للغاية، والتي لا تتوفر حول دول منظمة التعاون الإسلامي.

ويجب على الحكومات توفير فرص للشباب من أجل الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال الاستثمارات الخاصة في مهاراتهم وقدراتهم مع آفاق واضحة في سوق العمل. كما أن الحراك الاجتماعي ضروري لخلق الانسجام الاجتماعي، وبناء مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر عدلا حيث تكون لكل فرد فرصة للترقي إلى الأعلى بالمجهود الخاص. إذا كان الشباب يعتقدون أنهم سيتمكنوا من تحسين آفاقهم بجهودهم الخاصة، فإنهم سيكونون أكثر استعدادا للاستثمار في مهاراتهم وتحمل مسؤولية أكبر في المساهمة في التنمية السوسيوقتصادية في المجتمع. المخفض سلبا على إدراك هؤلاء الناس حول تكافؤ الفرص والإنصاف في المجتمع ككل.

وسيزيد الحراك الاجتماعي في دولة ما مع التنمية الاقتصادية وخاصة مع التوسع في النظام التعليمي. ومع ذلك، فإن أدلة من منطقة الشرق الأوسط، تشير إلى أن هذا قد لا يكون عليه الحال دائما. فقد وجد بلينزال (2011) تراجعا في الحراك الاجتماعي بين الشباب المتعلم بشكل متزايد في الشرق الأوسط. كما يقيد استمرار ارتفاع مستويات الدخل عبر الأجيال الأسر ذات الدخل المنخفض من الاستثمار في رأس المال البشري لأطفالهم ويجعلهم أكثر عرضة للمخاطر من مجموعة متنوعة من المصادر. ووجد بلينزال أيضا أن هيمنة القطاع العام والدرجة العالية للتنظيم في القطاع الخاص قد يحد من العالية للتنظيم في القطاع الخاص قد يحد من قدرة سوق العمل على استيعاب الداخلين إليه من أحدث متلقى المهارات والاستفادة من مهاراتهم. وإن



المصدر: جرينستون وآخرون (2013).



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشر برتلمسان للتحول 2014. تتوفر البيانات حول ما مجموعه 128 دولة 47 منها أعضاء في المنظمة.

زيادة فرص الحصول على التعليم يرفع توقعات التحرك تصاعديا من الناحية الاجتماعية بين الشباب وأسرهم، ولكن السياسات الخاطئة أو غير الفعالة أدت إلى انخفاض الحراك الاجتماعي بين الشباب المتعلم، لا سيما من خلفية سوسيوقتصادية أدنى.

ويرتبط الحراك الاجتماعي أيضا بعدم المساواة في الدخل. فالدول التي تعاني من عدم المساواة في الدخل العالي تميل إلى أن يكون حراكها الاجتماعي أقل كما هو مبين في الشكل 16.4. وتنص منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2011) على أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل "يمكنه خنق الحراك الاجتماعي الصاعد، مما يجعل من الصعب على الناس الموهوبين والعاملين بجد الحصول على المكافآت التي يستحقونها". وكما هو مبين في الشكل 17.4، تعاني دول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، من مشكلة عدم المساواة الخطيرة مع ساكنة تم حرمانها من الوصول إلى تكافؤ الفرص. ويبين الشكل أن دول المنظمة تعرض بشكل أسوأ من كل مجموعات الدول الأخرى عندما يتعلق الأمر بتكافؤ الفرص. حيث تسجل دول المنظمة متوسط 4.3 درجة على مقياس تكافؤ الفرص (حيث عشرة هي أعلى درجة ممكنة) في حين أن الدول النامية الأخرى تسجل 5.2 والدول المتقدمة تسجل 8.4 والمتوسط العالمي هو 5.0. وبدون معالجة مشكلة عدم المساواة في دول منظمة التعاون الإسلامي، سوف يكون من الصعب جدا زيادة الحراك الاجتماعي.

# القسم الخامس



تتمتع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بموارد طبيعية غنية ومتنوعة قادرة على جعل شعوبها تستمتع بحياة صحية ومزدهرة. وعلى الرغم من وجود موارد طبيعية غنية عديدة، تم إدراج 21 دولة من أصل 57 عضو في المنظمة في مجموعة البلدان الأقل نموا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تشكل الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل حواجز للتنمية في 21 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا ولكن أيضا تبقى التحديات الاجتماعية والاقتصادية هامة لبقية 36 دولة في المنظمة .إحدى الأسباب الأساسية وراء هذه الصورة الواقعية في بلدان المنظمة هو وجود مشكلات في القدرة التوليدية في الاستغلال والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية الموجودة لصالح الأشخاص الذين يعيشون في بلدان المنظمة .وفي هذا الصدد، يركز هذا الجزء من التقرير على موضوع الموارد الطبيعية المغابة الأفاق .ينظر القسم أولا في المخزون الحالي للموارد الطبيعية .ثم يكشف إلى أي مدى وتحديد الاختناقات في استخدامها، ومناقشة الأفاق .ينظر القسم أولا في المخزون الحالي للموارد الطبيعية .ثم يكشف إلى أي مدى تقوم بلدان منظمة التعاون الإسلامي باستغلال إمكانات الموارد الطبيعية المائمي السياسات بشأن كيفية تحويل يذكر هذا القسم القوائم ويناقش بعض قضايا السياسة العامة لتوفير التوجيه الواسع لصانعي السياسات بشأن كيفية تحويل إمكانات الموارد الطبيعية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى نمو وتطور عامل التمكين، من خلال التحول الأخضر، وتنويع مصادر الطاقة، وتعزيز مواطن قدرات دول منظمة التعاون الإسلامي.

# 1.5 مخزون الموارد الطبيعية في دول منظمة التعاون الإسلامي

يراجع هذا القسم في المخزونات الحالية من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الموارد المعدنية بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم والمعادن الثمينة واليورانيوم وكذلك موارد الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية.



#### 1.1.5 الموارد المعدنية

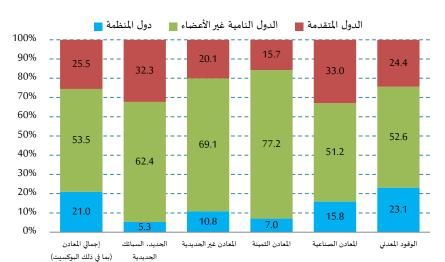
لقد استفاد العديد من عملية التنمية، من البلدان المتقدمة على نطاق واسع من موارد طبيعية وفيرة، إما من خلال الاستفادة من مواردها الذاتية أو من خلال استغلال موارد الآخرين. على وجه الخصوص، لعب الفحم دورا هاما في عملية التنمية في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا حيث كانت قوة البخار الرائدة في مجال التكنولوجيا لإنتاج الطاقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما أن دول منظمة التعاون الإسلامي ليست في مأمن من هذه الحقيقة أيضا. وقد استخدمت مجموعة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مناطق جغرافية مختلف الموارد المعدنية الغنية (وخاصة الغاز والنفط) خلال مسارها للتنمية مما مكن بعض منهم الرفع من الدخل في البلد.

ويوضح الشكل 5.1 أن دول منظمة التعاون الإسلامي كانت قادرة تماما على تلبية 21% من إجمالي إنتاج المعادن في العالم حيث زودت البلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي عن 53.5% من إجمالي إنتاج المعادن في جميع أنحاء العالم في عام 2014. تُظهر دول منظمة التعاون الإسلامي، من حيث الإجمالية، أداء عال نسبيا في إنتاج نوعين من المعادن: المعادن الوقود والمعادن الصناعية. في عام 2014، أنشأت 23.1% من جميع أنواع الوقود المعدنية و 15.8 من مجموع الإنتاج الصناعي للمعادن في العالم كان صادرا من دول منظمة التعاون الإسلامي. قد تفشل النظرة العامة حول إنتاج المعادن من دون أخذ الاحتياطيات بعين الاعتبار في عكس القدرات الحقيقية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي. في القسم الفرعي القادم من الفئات الفرعية، سيتم تقديم إمكانيات دول منظمة التعاون الإسلامي بحث لها بعض مزايا واضحة في عدة أنواع من المعادن سواء من حيث مستويات إنتاجها أوتوافر احتياطات واسعة النطاق. ومع ذلك، فإن مستويات الإنتاج الحالية لدول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال بعيدة عن إمكاناتها الحقيقية نظرا لاحتياطياتها الواسعة من الموارد الطبيعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ بعض الإجراءات السياسية للاستفادة من هذه الموارد لتعزبز تنميتها.

#### النفط الخام

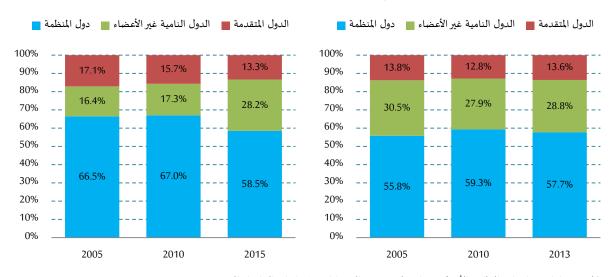
النفط الخام هو أحد أنواع الوقود المعدني الأكثر أهمية التي استخدم على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من القطاعات كالنقل والطاقة. وعلاوة على ذلك، فإنه بمثابة المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية، بما في ذلك الأدوية، والمذيبات، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والبلاستيك للاقتصادات الوطنية. نظرا لكثافة للاقتصادات الوطنية. نظرا لكثافة طاقة العالية وسهولة تنقله ووفرته النسبة، أصبح النفط المصدر الأهم في العالم للطاقة منذ منتصف الخمسينات.





المصدر: بيانات التعدين العالمية 2016، إنتاج المعادن.

الشكل 2.5 احتياطات النفط الخام المثبتة (يسار) وصادراته (يمين)، (% من حصةالعالم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. ملاحظة: تستند الحسابات على إنتاج البراميل اليومي.

إجماليا، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على النفط الخام سواء من حيث الإنتاج أوالاحتياطيات. تمتلك دول منظمة التعاون الإسلامي 58.5% من إجمالي الاحتياطيات النفطية في العالم في عام 2005 (الشكل 5.2، يسار). ومع ذلك، تم قياس هذه الحصة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6.55% في عام 2005. وهذا يعني أنه لوحظ وجود انخفاض تدريجي في الحصة النسبية من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في دول منظمة التعاون الإسلامي. وكانت المملكة العربية السعودية وإيران البلدين الرائدين في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لأعلى احتياطي للنفط الخام. تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها 16.2% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام (الشكل 5.3، يسار). من ناحية أخرى، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة تدريجية في حصتها من إجمالي الصادرات من النفط الخام الذي ارتفع من 55.8% في عام 2005 إلى بنسبة 57.7% في عام 2015 (الشكل 5.3، يمين). واستنادا إلى البيانات المتاحة، زودت الدول المنتجة للنفط في منظمة التعاون الإسلامي 41.5% من مجموع النفط الخام المنتج في العالم اعتبارا من 2015 (الشكل 5.3، يمين).

#### الغاز الطبيعي

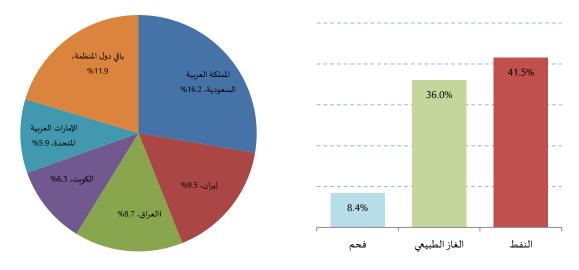
الغاز الطبيعي هو إحدى أنواع الوقود الأحفوري رئيسي الذي يستخدم كمصدر للطاقة وللتدفئة والطبخ، وتوليد الكهرباء. كما انه يستخدم كوقود للمركبات وكمادة وسيطة الكيميائية في صناعة البلاستيك وغيرها من المواد الكيميائية العضوية الهامة تجاربا. في عدد متزايد من البلدان العالم تم استبدال تكنولوجيا الفحم بتكنولوجيا الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بفضل التحسينات في التكنولوجيا. وقامت أساطيل النقل البحري للغاز الطبيعي (LNG) بتمكين العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم للوصول إلى الغاز الطبيعي بأسعار معقولة. كل هذه التطورات زادت بشكل ملحوظ من أهواق السلع العالمية.

### النافذة 1.6: الغاز الصخري

الغاز الصخري هو الغاز الطبيعي الذي يتم العثور عليه داخل تشكيلات الصخر الزيتي. صنفت وكالة إدارة معلومات الطاقة التابعة لدائرة الولايات المتحدة للطاقة 11 بلدا في جميع أنحاء العالم ذات احتياطات الغاز الصخري المثبتة اعتبارا من عام 2013. ومن بين البلدان ال11، كانت الجزائر وإندونيسيا البلدين العضوين في منظمة التعاون الإسلامي اللذين يمتلكان احتياطيات الغاز الصخري. وكان المبلغ المقدر من الغاز الصخري "القابل للاسترداد من الناحية الفنية" تساوي موارد الغاز الصخري 707 (تربليون قدم مكعب) للجزائر و580 (تربليون قدم مكعب) في إندونيسيا في عام 2013.

#### الشكل 3.5

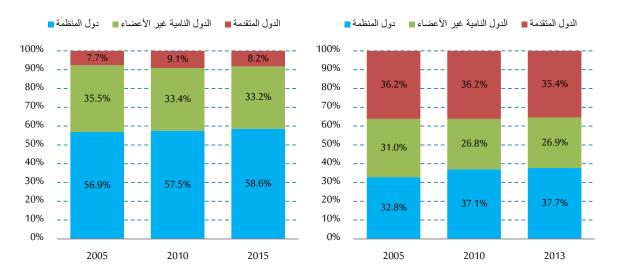
دول المنظمة ذات أكبر احتياطي النفط الخام (% من حصة إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم) (يسار) وحصة هذه الدول (%) من الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري عام 2015 (يمين)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تعتبر دول منظمة التعاون الإسلامي، من حيث الإجمالية، غنية من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي. أثبتت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في جميع أنحاء العالم بأن احتياطيات الغاز قد ازدادت من 56.9% في عام 2005 إلى 58.6 في المائة في عام 2015 (الشكل 5.4، يسار). وقد بلغت حصة البلدان المتقدمة فقط إلى 8.2% في عام 2015. كانت إيران وقطر بلدين الرائدتين في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لأعلى احتياطي من الغاز الطبيعي. امتلكت إيران وحدها 17.3% من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في جميع أنحاء العالم في عام 2015 (الشكل 5.5). نجحت دول منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق زيادة في حصتها من صادرات الغاز الطبيعي في العالم أيضا. ارتفعت الحصة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي في صادرات الغاز الطبيعي الجاف من 32.8% في عام 2005 إلى 37.7 في المائة في عام 2015 (الشكل 5.4، يمين). واستنادا إلى البيانات المتاحة، زودت الدول المنتجة للغاز الطبيعي في

الشكل 4.5 احتياطات الغاز الطبيعي الإجمالي المثبتة (يسار) وصادرات الغاز الطبيعي الجاف (يمين)، (% من حصة العالم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمربكية. ملاحظة: تستند الحسابات على إنتاج البراميل اليومي.

منظمة التعاون الإسلامي 36.0% من مجموع الغاز الطبيعي المنتج في العالم اعتبارا من 2015 (الشكل 5.3، يمين).

#### الفحم

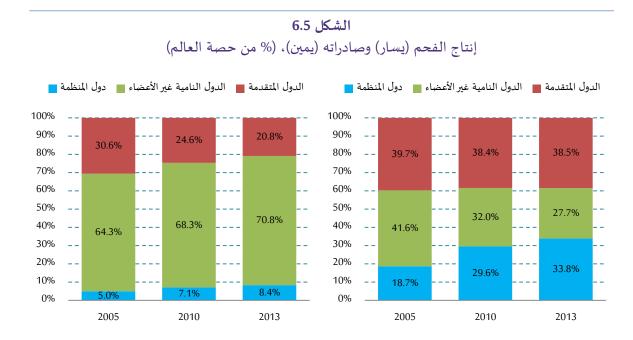
الفحم هو الوقود المعدني الذي استخدم كمصدر للطاقة، ويتم إحراقه في المقام الأول لإنتاج الكهرباء و/ أو الحرارة، ويستخدم أيضا للأغراض الصناعية، مثل تنقية المعادن. وهو أكبر مصدر لطاقة الكهرباء في جميع أنحاء العالم، فضلا عن إحدى أكبر مصادر في جميع أنحاء العالم من إطلاق ثاني أكسيد الكربون. تشمل الآثار السلبية البيئية لصناعة الفحم استخدام الأراضي وإدارة النفايات وتلوث الماء والهواء، كلها ناجمة عن تعدين الفحم، وتجهيز واستخدام منتجاتها. وعلى الرغم من آثاره الجانبية الشديدة، فقد تم استخدامه على نطاق واسع في كل من البلدان المتقدمة والنامية في جميع أنحاء العالم. تقوم بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا بإنتاج الفحم حيث أن مستوى الإنتاج آخذ في الارتفاع. عرفت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إنتاج الفحم العالمية ارتفاعا من 5.0% في

الشكل 5.5 دول المنظمة ذات أكبر احتياطي الغاز الطبيعي (% من العالم)، 2015



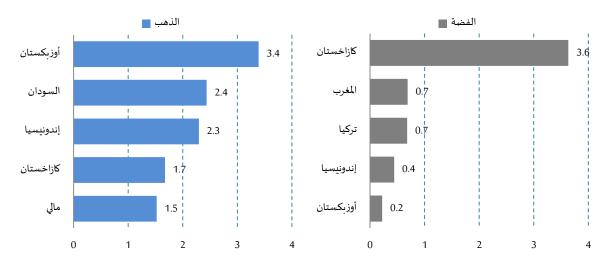
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

عام 2005 إلى 8.4% في عام 2013 (الشكل 5.6، يسار). وفي الفترة نفسها، سجلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في الصادرات العالمية من الفحم ارتفاعا ملحوظا كذلك حيث قفزت النسبة من 18.7% إلى 33.8% خلال نفس الفترة (الشكل 5.6، يمين). فعلى وجه الخصوص، تحسين القدرة الإنتاجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وزيادة الطلب على الفحم من قبل الدول النامية غير منظمة التعاون الإسلامي لإنتاج الطاقة قد مهد الطريق لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي حيث سجلت زيادة بنسبة 15.1 في حصتها من سوق صادرات الفحم العالمي.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. ملاحظة: تستند الحسابات على إنتاج البراميل اليومي.

الشكل 7.5 دول المنظمة ذات أعلى معدل لإنتاج الذهب (يسار) والفضة (يمين) في 2014 (% من العالم)



المصدر: بيانات التعدين العالمية 2016، إنتاج المعادن.

#### المعادن الثمينة

يمثل إجمالي إنتاج المعادن الثمينة في كل بلدان منظمة التعاون الإسلامي 7.0% من إجمالي الإنتاج العالمي في عام 2014 (انظر الشكل 5.1). وفي هذا الصدد، فمن الانصاف ان نقول ان دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة لا تشكل حضورا قوبا من حيث الإنتاج الفعال للمعادن الثمينة. ومع ذلك، تشير أرقام الإنتاج للمعدنين الثمينين (الذهب والفضة) بأن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي الفردية لديهم وفرة عالية نسبيا من الإنتاج. في عام 2014، كانت أوزبكستان والسودان من دول منظمة التعاون الإسلامي في العالم اللتين زودتين من حيث انتاج الذهب 3.4% و 2.4% من إجمالي الإنتاج العالمي، على التوالي (الشكل 5.7، يسار). كما أن أعلى خمس دول منظمة التعاون الإسلامي المنتجة للذهب هي (أوزبكستان والسودان واندونيسيا وكازاخستان، ومالي) قادرة على توفير 8.8% من إجمالي إنتاج الذهب في العالم في عام 2014. من ناحية أخرى، بلغت كازاخستان وحدها 3.6% من إجمالي إنتاج الفضة. وكان المغرب وتركيا الدول الموالية لكازاخستان بحصة إنتاج حوالي 5.7% في العالم (الشكل 5.7، يمين). وبلغت حصة الفضة في أكبر خمس دول منظمة التعاون الإسلامي المنتج (كازاخستان والمغرب وتركيا وإندونيسيا وأوزبكستان) في العالم نسبة الفضة في أكبر خمس دول منظمة التعاون الإسلامي المنتج (كازاخستان والمغرب وتركيا وإندونيسيا وأوزبكستان) في العالم نسبة الفضة في أكبر خمس دول منظمة التعاون الإسلامي المنتج (كازاخستان والمغرب وتركيا وإندونيسيا وأوزبكستان) في العالم نسبة الفضة في أكبر خمس دول منظمة التعاون الإسلامي المنتج (كازاخستان والمغرب وتركيا وإندونيسيا وأوزبكستان) في العالم نسبة الفضة في عام 2014.

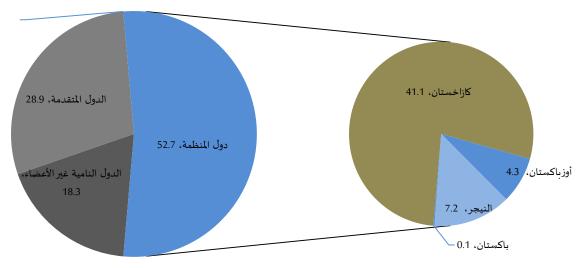
#### اليورانيوم

اليورانيوم هو المعدن الأكثر أهمية الذي استخدم في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة كمادة خام. زودت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث إجمالية عن إنتاج اليورانيوم في العالم مايقارب نسبة 52.7% (الشكل 5.8، يسار). وبلغت حصة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 18.3%، وتوفر الدول المتقدمة حوالي 28.9% من إجمالي إنتاج اليورانيوم العالم في عام 2014. تعتبر كازاخستان هي أكبر منتج لليورانيوم في العالم التي بلغت وحدها نسبة 41.1% من إجمالي إنتاج اليورانيوم العالم. كما أن دولة النيجر وأوزبكستان هما دول المنظمة المهمين من حيث إنتاج اليورانيوم، حيث ارتفعت نسبتهم إلى 7.2 و 4.3%، على التوالي (الشكل 5.8، يمين).

#### 2.1.5 مصادر الطاقة

ويمكن تصنيف موارد الطاقة في فئتين رئيسيتين: المتجددة وغير المتجددة. يتم تعريف الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة (نوع الوقود) الذي يمكن أن يتجدد ويمكن يجديد نفسه إلى ما لا نهاية. المصادر المتجددة الخمس المستخدمة في معظم الأحيان هي الطاقة المائية والكتلة الحيوية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية. استخدام موارد الطاقة المتجددة لا تنتج آثار بيئية خطيرة. موارد الطاقة غير المتجددة هي تلك التي المحدود وغير القادرة على تجديد. استخدام موارد الطاقة غير المتجددة يرتبط بآثار بيئية خطيرة نظرا لمستوى التكنولوجيا العالمية. وفقا لهذه التعريفات، يمكن لجميع الموارد المعدنية الأحفوريو (أي النفط والغاز الطبيعي والفحم) أن تصنف على أنها موارد الطاقة غير المتجددة. من ناحية أخرى، فإنه لا يزال الجواب على ما إن كانت الطاقة النووية متجددة أو غير متجددة وما إن كانت تستخدم اليورانيوم كمدخل الخام (تشودري، 2012).

الشكل 8.5 حصص مجموعات الدول من الإنتاج العالمي لليورانيوم في 2014 (يسار) وحصص دول المنظمة من إنتاجه في 2014 (يمين)



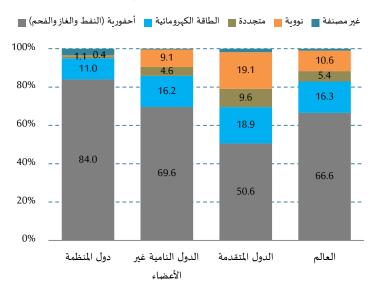
المصدر: الرابطة العالمية للطاقة النووية.

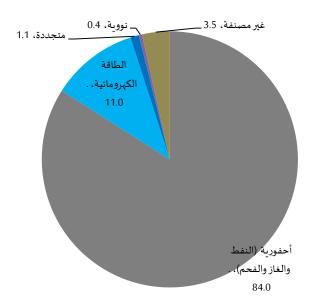
ويتم إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة غير المتجددة، وموارد الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النووية. يمكن تتبع الأداء النسبي للبلد بناءا على الاستخدام الفعال لموارد الطاقة والاعتماد النسبي على موارد الطاقة المختلفة من خلال النظر في مصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج الكهرباء في فترة معينة. على وجه الخصوص، فإن مثل هذا النبج هو فعال في التحليل بين البلاد. تتأثر الحصص النسبية لمختلف مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء من مستوى التكنولوجيا المتاحة وطنية، والموارد الطبيعية، والموارد المالية والسياسات الوطنية في مجال الطاقة. وفي هذا السياق، يعرض الشكل 5.9 الحصص النسبية لمختلف مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء عبر مجموعات البلدان. لا زال الوقود الأحفوري يحتل المرتبة الأولى كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء في جميع أنحاء العالم. وفي المتوسط، تم إمتاج 66.6% من الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري حيث أ، 41.2% من هذا الإنتاج تنبع من محطات الكهرباء اللهوفة النفط متساوية فقط إلى 3.6%. كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة أعلى حصة الوقود الأحفوري في إنتاج الكهرباء وغيرها حيث 84.0% من إجمالي إنتاج الكهرباء تنبع من الوقود الأحفوري (الغاز الطبيعي 5.25%، والزيت 5.5%، والفحم 13.9%) في عام 2013. والمتقدمة بتوليد 50.6% فقط من كهربائها من مصادر الوقود الأحفوري في عام 2013. وبلغ متوسط البلدان النامية غير البلدان المتقدمة بتوليد 50.6% فقط من كهربائها من مصادر الوقود الأحفوري في عام 2013. وبلغ متوسط البلدان النامية غير المنظمة تقربها نسبة المتوسط العالمي وبقاس على 6.6% في نفس العام. تحقيقا لهذه الغاية، من الإنصاف أن نستنتج الأعضاء في المنظمة تقربها نسبة المتوسط العالمي وبقاس على 6.6% في نفس العام. تحقيقا لهذه الغاية، من الإنصاف أن نستنتج

أن دول منظمة التعاون الإسلامي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتلبية الطلب على الكهرباء بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى.

ومن حيث موارد الطاقة المتجددة، يتبين أن أداء دول منظمة التعاون الإسلامي فقيرة نسبيا خاصة عند مقارنتها مع مجموعات البلدان الأخرى. وقد بلغت مساهمة الطاقة الكهرومائية في إنتاج الكهرباء إلى 11.0% في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي حيث كان المتوسط العالمي يساوي 16.3%. أصبحت مساهمة كل أنواع أخرى من مصادر الطاقة المتجددة ضئيلة (1.1%) في إجمالي إنتاج الكهرباء من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وقد تم قياس نسبة مصادر الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) في إجمالي إنتاج الكهرباء بنحو 4.6% (ارتفاع أكثر من 4 مرات من متوسط المنظمة ). ومن ناحية أخرى، ذهبت الدول المتقدمة كثيرا في الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة بالمقارنة مع المجموعات الأخرى. بلغ إنتاجها للطاقة الكهربائية 9.6% من مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة المتجددة. عندما نضيف الطاقة الكهرومائية إلى نسبة البلدان المتقدمة، ستصل نسبة التوليد إلى 28.5% من إجمالي الكهرباء الناتج عن الموارد المتجددة الخاص بهذه الدول . وقد تم قياس هذه الحصة بأن يكون 12.1% فقط في مجموعة المنظمة (الشكل 5.9). وفي هذا الصدد، فإنه

الشكل 9.5 مصادر إنتاج الكهرباء في العالم في 2013 (أعلى) وفي دول المنظمة (أدنى) (% من العالم)





المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

من الواضح أن دول المنظمة تستفيد بشكل ملحوظ بنسبة أقل من موارد الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة المائية بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى، فضلا عن المتوسط العالمي. ومن حيث موارد الطاقة المتجددة، يتبين أن أداء دول منظمة التعاون الإسلامي فقيرة نسبيا خاصة عند مقارنتها مع مجموعات البلدان الأخرى. وقد بلغت مساهمة الطاقة الكهرومائية في إنتاج الكهرباء إلى 11.0% في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي حيث كان المتوسط العالمي يساوي 16.3%. أصبحت مساهمة كل أنواع أخرى من مصادر الطاقة المتجددة ضئيلة (1.1%) في إجمالي إنتاج الكهرباء من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وقد تم قياس نسبة مصادر الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) في إجمالي إنتاج الكهرباء بنحو 4.6% (ارتفاع أكثر من 4 مرات من متوسط المنظمة ). ومن ناحية أخرى، ذهبت الدول المتقدمة كثيرا في الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة بالمقارنة مع المجموعات الأخرى. بلغ إنتاجها للطاقة الكهربائية 6.6% من مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة المتجددة. عندما نضيف الطاقة الكهرومائية إلى نسبة البلدان المتقدمة، ستصل نسبة التوليد إلى 28.5% من إجمالي الكهرباء الناتج عن الموارد المتجددة الخاص بهذه الدول. وقد تم قياس هذه الحصة بأن يكون 12.1% فقط في مجموعة المنظمة (الشكل 5.9). وفي هذا الصدد، فإنه من الواضح أن دول المنظمة تستفيد الحصة بأن يكون 12.1% فقط في مجموعة المنظمة (الشكل 5.9). وفي هذا الصدد، فإنه من الواضح أن دول المنظمة تستفيد

#### النافذة 2.6: أمن الطاقة في دول منظمة التعاون الإسلامي

يمكن تعريف أمن الطاقة بالتوافر غير المنقطع للخدمات المستمرة من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع (Kocaslan). أمن الطاقة قضية معقدة ذات أبعاد متعددة. ويعد مؤشر أمن الطاقة لمجلس الطاقة العالمي واحدا من المؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر ترليما الطاقة المجموعة (index في جميع أنحاء العالم. يأخذ مؤشر أمن الطاقة ثلاثة أبعاد بعين الاعتبار: الإدارة الفعالة لإمدادات الطاقة الأولية من المصادر المحلية والخارجية، وموثوقية البنية التحتية للطاقة، وقدرة شركات الطاقة المشاركة الطاقة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي. وبالتالي فإن نتيجة المؤشر تعكس مدى امتياز الدول في إدارة آليات المفاضلة بين البدائل لضمان أمن الطاقة.

في عام 2015، تم حساب المعدل العالمي لنتيجة مؤشر أمن الطاقة ب 5.0 حيث حصلت البلدان المتقدمة، في المتوسط، على أعلى الدرجات بلغت 5.9. وكان متوسط الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأدنى بحيث سجل 4.2. أما متوسط الدول الرول الأعضاء في المنظمة المتوفرة حولها البيانات فقد بلغ 5.1، وهو رقم تجاوز المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وبين بيانات دول المنظمة المتاحة، حصلت نيجيريا على أعلى درجة من مؤشر أمن الطاقة (9.5) وتلها الغابون برصيد 9.4. . كما تمركزت 18 دولة من بين الدول ال37 المتوفرة حولها البيانات في مرتبة فوق متوسط نتيجة العالم البالغة 5.0. لهذا، فإنه يمكن استنتاج أن عدة دول أعضاء في المنظمة تتمتع بأمان بخصوص الطاقة أعلى نسبيا بالمقارنة مع متوسط العالم وذلك بفضل الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة.

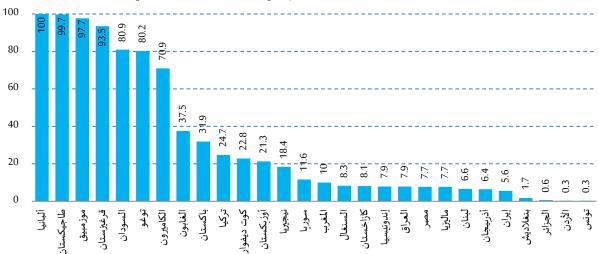
#### المعدلات العالمية لأمن الطاقة (يسار) ودول المنظمة الأفضل أداء (يمين)، 2015



المصدر: مجلس الطاقة العالمي 2015

ملاحظة: يعكس متوسط منظمة التعاون الإسلامي متوسط البيانات المتاحة حول 37 من دول المنظمة. وتمثل النتيجة المرتفعة على المؤشر ارتفاع مستوى أمن الطاقة.

الشكل 10.5 حصة الطاقة الكهرومائية من توليد الكهرباء في منظمة التعاون الإسلامي، 2013

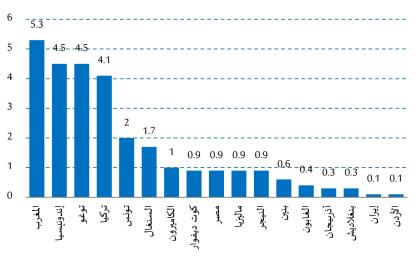


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

بشكل ملحوظ بنسبة أقل من موارد الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة المائية بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى، فضلا عن المتوسط العالمي.

تستمد الطاقة المائية الطاقة من التوربينات التي تنسجها المياه المتدفقة العذبة. يمكن أن يكون المصد هو الأنهار أو من المنشآت التي من صنع الإنسان، حيث يتدفق الماء من خزان رفيع المستوى لأسفل عبر نفق وبعيدا عن السد. مساهمة الطاقة الكهرومائية لنزع الكربون من مزيج الطاقة ينقسم إلى شقين: الفائدة الأساسية هو نظافتها، والكهرباء المتجددة. الفائدة الثانية هي أداة تمكينية لمساهمة أكبر من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى على الشبكة. وعلاوة على ذلك، تساعد الطاقة المائية على استقرار التقلبات بين العرض والطلب. في كثير من الأحيان، لدى الطاقة الكهرومائية مجموعة من الفوائد. وأهمها إمدادات المياه والسيطرة على الفيضانات والجفاف، والري. ولكن توجد مساحة أيضا لأنشطة الملاحة والأنشطة الترويحية. ويمكن لهذه الأهداف أن تتعارض في بعض الأحيان، ولكنها غالبا ما تكون

الشكل 11.5 حصة الطاقة المتجددة (باستثناء الكهرومائية) من توليد الكهرباء في منظمة التعاون الإسلامي، 2013



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

#### الطاقة الكهرومائية

مكملة.

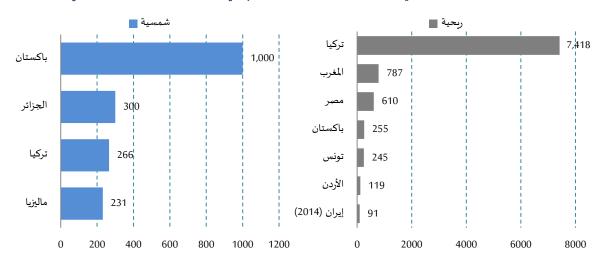
الطاقة الكهرومائية هي مصدر ناضج وقادر على المنافسة من حيث التكلفة للطاقة المتجددة. وهي تلعب دورا هاما في مزيج الكهرباء اليوم، عن طريق المساهمة في أكثر من 16.3% من توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم، وحوالي 85% من الكهرباء المتجدد العالمي. في بلدان المنظمة، في المتوسط، تم إنتاج على مستوى كل بلد على حدة، تم على مستوى كل بلد على حدة، تم

إدراج 28 دولة في المنظمة في لائحة البلدان التي تتوفر على محطات الطاقة الكهرومائية في عام 2013. كانت ألبانيا وطاجيكستان البلدين في المنظمة ذوي أعلى حصة من الطاقة المائية في توليد الكهرباء (أكثر من 99%). من ناحية أخرى، في الأردن وتونس تم توليد 0.3% فقط من الكهرباء من محطات الطاقة المائية (الشكل 5.10). تحقيقا لهذه الغاية، ومن حيث القدرة الكهرمائية، تقدم دول المنظمة صورة شاملة حيث يعد مجموع 7 بلدان أعضاء بأكثر من 70% من الكهرباء الخاصة بهم المولدة من الطاقة الكهرومائية. على العكس من ذلك، فشلت 29 دولة في المنظمة في التبليغ بتوليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية.

#### مصادر أخرى للطاقة المتجددة

عندما تم استبعاد الطاقة الكهرومائية، من بين 57 دولة في المنظمة كانت 17 دول في المنظمة تقوم بتوليد الكهرباء من موارد الطاقة المتجددة الأخرى (مثل الكتلة الحيوية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح). من بين دول المنظمة، كان المغرب ذو أعلى حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء في عام 2013 حيث 5.3% من مجموع الطاقة الكهربائية تنبع من مصادر الطاقة المتجددة (الشكل 5.11). تلى المغرب، إندونيسيا وتوغو مع متوسط نسبة 4.5% في عام 2013.

الشكل 12.5 القدرة الشمسية (يسار) والربحية (يمين) (ميغاوات) المنصوبة في دول منظمة التعاون الإسلامي 2015



المصدر: وكالة الطاقة الدولية 2016 والمجلس العالمي لطاقة الرياح.

وبصرف النظر عن الطاقة المائية، فالطاقة الشمسية وطاقة الرياح هي نوعين رئيسيين من مصادر الطاقة المتجددة التي تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة لتوليد الكهرباء. وقد شرعت بلدان المنظمة في الآونة الأخبرة في الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وفقا للبيانات المتاحة التي تم الحصول عليها من وكالة الطاقة الدولية، لدى فقط 4 دول في المنظمة القدرة على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في عام 2015. وترد هذه الدول في منظمة التعاون الإسلامي على النحو التالي: باكستان وتركيا والجزائر وماليزيا. 12 وصلت قدرة باكستان 1000 ميغاواط بحلول عام 2015 مما جعلها الدولة الرائدة بين 4 بلدان المنظمة في الطاقة الشمسية في الدولة الرائدة بين 4 بلدان المنظمة في الطاقة الشمسية في العالم 7.0% فقط. ومن ناحية أخرى، كانت تركيا دولة ذات أعلى قدرة على إنتاج طاقة من الرباح في عام 2015 حيث تجاوزت قدرتها 7000 ميغاوات. المغرب ومصر وباكستان وتونس والأردن وإيران هي الأخرى 6 دول المنظمة ذات قدرات مُثبتة للرباح. تمثل حصة 7 دول في المنظمة في المناطمة الشمسية وطاقة الرباح المثبتة في العالم. وبعبارة أخرى، سواء في الطاقة الشمسية وطاقة

<sup>11</sup> شرع المغرب في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في شهر فبراير 2016، إلا أن هذا التطور الأخير لم تشمله الإحصاءات الدولية.

الرباح، لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي بعيدة عن إمكاناتها وليس لها وجود قوي في أسواق الطاقة الشمسية وطاقة الرباح العالمية من حيث القدرات المركبة. وتحقيقا لهذه الغاية، تحتاج عدة بلدان المنظمة لإعادة العمل على استراتيجياتها الوطنية للطاقة لمعرفة كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرباح إلى حد كبير، مثل زبادة نسبة الدول غير الأعضاء في المنظمة.

#### الطاقة النووية

وعلى الرغم من وجود احتياطيات هائلة لليورانيوم حيث بلغت نسبة إنتاج دول المنظمة لليورانيوم من إجمالي العالم 52.7% سنة 2014، ولدى دولتين فقط من المنظمة (باكستان وإيران) التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء. ووفقا لإحصاءات البنك الدولي، في عام 2013، نبعت نسبتي 4.9 و 2.0% من مجموع الإنتاج الوطني من الكهرباء على التوالي من محطات الطاقة النووية في باكستان وإيران. وبعبارة أخرى، يمثل الكهرباء المولد باستخدام التكنولوجيا النووية 0.4% فقط من إجمالي إنتاج الكهرباء من مجموعة المنظمة في عام 2013. ومع ذلك، فإن البلدان المتقدمة، في المتوسط، ولدت 19.1% من كهربائها من محطات الطاقة النووية حيث بلغ المتوسط العالمي إلى 10.6%.

وتعني هذه الأرقام أنه على الرغم من عدة بلدان المنظمة لديهم المواد الخام النووية، لا تتوفر الغالبية العظمى منهم على التكنولوجيا اللازمة كاستراتيجية جيدة للاستفادة من المواد الخام النووية لإنتاج الطاقة (انظر الشكل 5.8). حتى في بلدي المنظمة اللذان يتوفران على تكنولوجيا نووية، تبقى مستويات إنتاج الكهرباء من خلال محطات الطاقة النووية متواضعة للغاية نظرا لمجموع قدراتها الوطنية على انتاج الكهرباء. وفي هذا الصدد، يمكن الاستنتاج أن دول المنظمة لم تستغل حقا الإمكانات الكاملة للطاقة النووية. وجود هذا الاختلاف الواضح بين الدول المتقدمة ودول منظمة التعاون الإسلامي من حيث استخدام مصادر الطاقة النووية يجعل من دول المنظمة تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة.

#### 2.5 إضافة قيمة إلى الموارد الطبيعية

استفادت عدة دول من المنظمة على نطاق واسع من الموارد الطبيعية خلال فترة تنميتها وخاصة تلك التي تتوفر على الوقود الأحفوري الغني والمعادن الأخرى. توفر هذه الموارد الطبيعية إمكانيات كبيرة لتعزيز التنمية. ومع ذلك، من أجل تحقيق أقصى قدر من المساهمة المحتملة للموارد الطبيعية، تحتاج دول المنظمة إلى الرُقي بقدرتها من حيث استخراج هذه المصادر وتعزيز قيمتهم من خلال السياسات والاستثمارات المناسبة.

على سبيل المثال، في صناعة النفط تلعب المصافي دورا كبيرا في تحسين قيمة النفط الخام ويساعد ذلك على إنتاج المنتجات الهيدروكربونية الثانوية من النفط. فالولايات الأمريكية المتعدة، باعتبارها واحدة من الدول المتقدمة والبلد الأول المنتج للنفط رقم واحد، فهي تتوفر على 137مصاف لتكرير النفط وتبلغ طاقته التشغيلية 18.3 مليون برميل يوميا. ومن ناحية أخرى، لدى المملكة العربية السعودية، كثاني أكبر منتج للنفط في العالم، القدرة على تكرير 3.3 مليون برميل يوميا في 10 مصافي داخل البلد. كما هو موضح في الجدول 5.1، على الرغم من توفر دول المنظمة على حصة 4.5% من الإنتاج العالمي من النفط، تم تصنيف 4 مصافي نفطية فقط من بين دول المنظمة من بين أعلى 15 مصافي في العالم من حيث حجم القدرة التشغيلية. ولذلك فمن المهم للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إعادة النظر في الاستراتيجيات القائمة واعتماد أخرى جديدة تتماشي مع التطورات الجديدة في جميع أنحاء العالم وذلك للاستفادة أكثر من الإنتاج والصادرات من الموارد الطبيعية وخاصة الوقود الأحفوري من خلال معالجتهم من أجل تعزيز قيمتهم.

وفيما يخص الطاقة النووية واستخدام اليورانيوم باعتباره واحدا من أهم المعادن، تواجه دول المنظمة أيضا وبشكل كبير مشاكل الاستثمار واستغلال القدرات إلى حد كبير. لدى اثنين فقط من دول منظمة التعاون الإسلامي (باكستان وإيران) القدرة المركبة

لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية من خلال استخدام اليورانيوم. وبالتالي فإنه من الصعب الادعاء بأن دول منظمة التعاون الإسلامي تستفيد حقا من التكنولوجيا النووية بالرغم من أنه كان لها 52.7% من إجمالي إنتاج اليورانيوم في العالم في عام 2014.

		1.5: أكبر المصافي في العالم	الجدول
عدد البراميل في اليوم	الموقع	اسم المصفاة	المرتبة
1,240,000	ولاية غوجارات، الهند	مصفاة جامناجار (ربلاينس للصناعات المحدودة)	1
940,000	فالكون، فنزويلا	مصفاة برغوانا( PDVSA)	2
850,000	أولسان، كوريا الجنوبية	إس كي للطاقة المحدودة، مصفاة أولسان (إس كي للطاقة)	3
817,000	الرويس، الإمارات العربية المتحدة	مصفاة الرويس (شركة تكرير النفط أبو ظبي)	4
730,000	يوسو، كوريا الجنوبية	مصفاة كالتكس يوسو (GS Caltex)	5
670,000	أولسان، كوريا الجنوبية	مصفاة إس أول أونسان (S-Oil)	6
605,000	سنغفورة	إكس موبيل	7
600,250	ميناء آرثر، تكساس، (الولايات المتحدة الأمريكية)	مصفاة ميناء آرثر (شركة موتيفا)	8
560,500	Baytown, TX, USA	مصفاة بايتون (اكسون موبيل)	9
550,000	جبيل، المملكة العربية السعودية	مصفاة راس التنورة (أراكمو السعودية)	10
539,000	كاريفيل، الولايات المتحدة الأمريكية	مصفاة كاري فيل (ماراثون للبترول)	11
502,500	باتون روج، لوس أنجلوس، الولايات المُتحدة الامريكية	مصفاة روج باتون (إكسون موبيل)	12
450,000	عبدان، إيران	مصفاة عبادان (شركة النفط الوطنية الايرانية)	13
405,000	ينبع، المملكة العربية السعودية	سامرف (مصفاة أرامكو موبيل)	14
416,000	روتردام، هولندا	شل برنیس، (رویال داتش شل)	15

المصدر: إدارة الطاقة الأمربكية و PMEX

وفي هذا المجال، يمكن إعطاء مثال صارخ آخر من النيجر. وفقا لإحصائيات البنك الدولي لسنة 2012، حصل 14.4% فقط من السكان في النيجر على الكهرباء، على الرغم من أنه في النيجر وحدها يجتمع أكثر من 7% من إجمالي إنتاج اليورانيوم في العالم. وبعبارة أخرى، إذا استخدمت النيجر موارد اليورانيوم الغنية لتوليد الكهرباء، قد تتجاوز نسبة السكان بالمستخدمين للكهرباء نسبة 90%. إلا أنه يتطلب الأمر استثمارات على نطاق واسع النطاق، لرأس المال البشري ونقل التكنولوجيا. في هذه المرحلة، قد يلعب التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي أهمية كبيرة. وعلى سبيل المثال، يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي مع تكنولوجيا نووية مساعدة النيجر وبلدان أخرى لنقل التكنولوجيا وتطوير الكوادر الفنية حيث الشركات المستثمرة من دول أخرى بالمنظمة يمكنها أن تستثمر في بناء محطات الطاقة النووية. باتباع هذا النهج قد يُصبح العديد من دول المنظمة أفضل حالا من حيث أمن الطاقة وتوليد الكهرباء والرعاية الاجتماعية الشاملة.



#### 3.5 تفعيل إمكانيات الطاقة المتجددة

وفقا لوكالة الطاقة الدولية (2011)، هناك ثلاثة عوامل مُحركة للسياسة العامة التي غالبا ما تُذكر على أنها الأساس المنطقي للطاقة المتجددة: أمن الطاقة وخفض مدخلات الوقود الأحفوري، والفوائد البيئية والفوائد الاقتصادية. وبالتالي عدم الاستفادة من الطاقة المتجددة يؤدي إلى زيادة القلق حول أمن الطاقة، وآثار بيئية شديدة وكذلك خسائر اقتصادية كبيرة. التكنولوجيا المتخلفة، وضعف البنية التحتية وقلة رأس المال البشري الكافي وعدم وجود مصادر مالية كافية وعادة ما ترد كالأسباب الرئيسية لتفسير سبب عدم قدرة البلدان النامية بما في ذلك العديد من دول منظمة على استغلال الإمكانات الحقيقية للطاقة المتجددة.

على الرغم من أن العديد من دول المُنظمة تتمتع بموارد الطاقة الغنية المتجددة، إلا أن الأغلبية منهم لا يملكون القدرة المركبة الجاهزة في قطاع الطاقة المتجددة. ومع ذلك، شرعت عدة دول في الأونة الأخيرة في بعض المشاريع في مختلف أنواع الطاقة المتجددة، مثل مشروع مدينة مصدر في الإمارات العربية المتحدة، ومشروع الطاقة الشمسية في المغرب من أجل تنويع مصادر الطاقة لديها والحد من الانبعاثات البيئية وقدرات توليد الطاقة على نطاق. ومع ذلك، فإن أهم خطوة نحو تفعيل إمكانات الطاقة المتجددة هي مراجعة استراتيجية الطاقة الوطنية الموجودة التي ترى عادة الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للطاقة وذلك بهدف زيادة القدرة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة.

أولا وقبل كل شيء. يتطلب هذا الأمر نقلة نوعية في عملية وضع سياسات الطاقة في دول المنظمة. وثانيا، يمكن أن يتحقق الفهم الجديد في قطاع الطاقة في دول المنظمة والذي يهدف إلى تحسين حصة مصادر الطاقة المتجددة عن طريق الاستثمارات الجديدة التي تنطوي على أموال إضافية لتمويل المشروع. كما أن 21 دولة في منظمة التعاون الإسلامي قد بنت بالفعل صناديق الثروة السيادية (انظر الجدول 5.2). ويمكن استخدام جزء من هذه الأموال لتغطية تكاليف الاستثمار الخاصة بالاعتماد على الطاقة المتجددة. من ناحية أخرى، توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) فرصة فريدة لاستثمارات الطاقة والأموال التي تم تخصيصها مُسبقا من بنوك التنمية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي) والتي تنظر مقترحات مشاريع ملموسة من الدول في قطاع الطاقة المتجددة. ووفقا لبنك التنمية المتعددة الأطراف في العالم (بنوك التنمية لتعددة الأطراف) في عام 2015. أيضا يمكن لتجارب فريدة من نوعها لبلدان المنظمة الرائدة في قطاع الطاقة المتجددة أن تقدم مساهمات هامة لدول المنظمة من خلال تنظيم برامج تبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات. وبهذا، فمن المرجح أنه يمكن لدول المنظمة تفعيل الإمكانات الحقيقية للطاقة المتجددة في فترة قصيرة من الوقت بموارد الطاقة المتجددة الغنية والصناديق الوطنية والدولية المتاحة. هذا إذا استطاعوا تحقيق نقلة نوعية في مجال صنع سياسات الطاقة.

## القسم السادس



# إمكانيات السوق الكبيرة

يشير مفهوم السوق في الاقتصاد، إلى أي بنية تسمح للمشترين والبائعين لتبادل أي نوع من السلع والخدمات والمعلومات. وهذه هي الطريقة التي يتم بها تنظيم النشاط الاقتصادي بين المشترين والبائعين من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض. ويمكن للأسواق ان تختلف، من بين أمور أخرى، من خلال المنتجات (السلع والخدمات) والعوامل (العمل ورأس المال) والحجم والتركيز والمكان والعملاء المستهدفون والمدة وسير العملية والتنظيم والشرعية وكثافة المضاربة وعدم تناسق المعلومات والتقلب والتغطية الجغرافية. وإن ما يشكل السوق عمليا هو كمية من شيء ما متاح للبيع (العرض) وكمية من شيء يريده الناس (الطلب). ويحدد المشترون والبائعون الطلب والعرض الكلي للمنتج أو الخدمة بأسعار مختلفة. كما تعتمد الكمية المطلوبة أساسا على أسعار السلع أو الخدمات ومستوى الدخل للمشترين وأسعار السلع ذات الصلة والأذواق والتوقعات. وبالمثل، فإن الكمية المعروضة تعتمد على أسعار السلع أو الخدمات وأسعار المدخلات المستخدمة خلال عملية الإنتاج ومستوى التكنولوجيا والتوقعات.

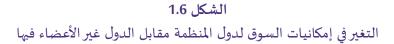
وبينما تسهل الأسواق التجارة والاستثمار، فإنها ت مكن أيضا من التوزيع الفعال للموارد في المجتمع. ويمكن لانفتاح الأسواق أمام المنافسة أن يوفر حافزا قويا لتخصيص الموارد نحو استخدامها الأكثر إنتاجية. وهذا لن يؤدي فقط إلى تحسين الأداء الاقتصادي والإنتاجية، ولكن أيضا إلى بنية تحتية محسنة ومؤسسات أقوى. واليوم، مع انخفاض تكاليف النقل والتجارة، فإن الأسواق الدولية ترتبط إلى حد كبير مع بعضها البعض. وهذا يخلق شبكات الإنتاج العالمية، التي تمثل بشكل متزايد حصة كبيرة من التجارة الدولية. وتستغل الشركات المتعددة الجنسيات الميزة التنافسية لمناطق مختلفة في عمليات الإنتاج، ولكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشارك أيضا في سلاسل القيمة العالمية. وفي الوقت الذي تشجع فيه التجارة استغلال اقتصادات ذات المستوى والتخصص، فهي تشجع انتشار التكنولوجيا والمعرفة، وبالتالي تساهم في التنمية.

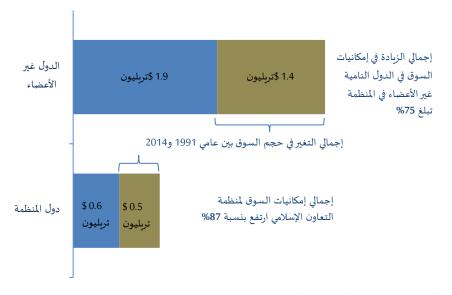
وإن التجارة والاستثمار ضروريين لدعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل ونمو العمالة، ولكن الأسواق المفتوحة وحدها ليست كافية لتحقيق ذلك. فإنه يجب أن تكون مصحوبة بسياسات تكميلية تمكن الأفراد والشركات للاستفادة من فوائد الأسواق الأكثر انفتاحا. وتقدم منطقة منظمة التعاون الإسلامي نفسها فرصة كبيرة في الإنتاج، فضلا عن تسويق السلع والخدمات. وهذا بدوره يخلق فرص الاستثمار بين الدول مع التكامل الاقتصادي المرتفع. وفي هذا السياق، سيناقش هذا القسم بعض العناصر الهامة في تعزيز التجارة والاستثمار في دول المنظمة بهدف الاستفادة من إمكانيات سوقهم الكبرى.

#### 1.6 حجم السوق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما سلط الضوء عليه في القسم 3، تعتبر إمكانيات السوق مقياسا دقيقا للقرب من الأسواق، والذي يعرف بأنه مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول مرجحا بمعكوس المسافة الثنائية. ويكشف تحليل واسع حول إمكانيات السوق على أن إجمالي هذه الأخيرة لدول المنظمة بلغ 1.13 تربليون دولار أمريكي في عام 1991، بزيادة بلغت 87% الأخيرة لدول المنظمة بلغ 1.5% ووصل إلى 3.28 (الشكل 1.6). وخلال الفترة نفسها، زادت إمكانيات السوق للدول غير الأعضاء في المنظمة بمعدل أبطأ بلغ 75% ووصل إلى 3.28 تربليون دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، شكلت إمكانيات السوق لدول المنظمة على نحو متزايد حصة أكبر من إمكانيات السوق للعالم، والتي زادت إلى 25.6% في عام 2014 عن مستواها البالغ 24.3% في عام 1991 (انظر إلى الشكل 14.3).

وعلى مدى السنوات ال 25 الماضية، نما إجمالي إمكانيات السوق لدول منظمة التعاون الإسلامي أسرع من مثيله في الدول غير الاعضاء في المنظمة (الشكل 2.6). وخلال فترة 1991-2000، كانت إمكانيات السوق لمجموعتى الدول تنمو بوتيرة مماثلة، ولكن دول المنظمة بدأت في توسيع أسواقها بوتيرة أعلى من الدول غير الأعضاء في المنظمة بعد عام 2000. وبمكن تفسير النمو في إجمالي إمكانيات السوق لدول المنظمة من خلال النمو في الاقتصادات الفردية للمنظمة وكذلك غير الأعضاء في المنظمة.





المصدر: حسابات موظفي سيسرك

إن النظر من قرب في التغييرات في إمكانيات السوق البينية في منظمة التعاون الإسلامي وإمكانيات السوق لدول المنظمة مع الدول غير الأعضاء في المنظمة يكشف عن أن إمكانيات السوق البينية في المنظمة قد نمت بشكل أسرع بكثير من إمكانيات السوق لدول المنظمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة (الشكل 3.6). وقد تضاعفت إمكانيات السوق البينية في المنظمة بما يقارب الثلاث أضعاف خلال السنوات الخمسة والعشرون الماضية، في حين زادت فقط بنسبة 70-75% بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء فيا وكذلك فيما بين هذه الأخيرة. وبالتالي، فإنه يمكن القول أن الدافع الأساسي للنمو في إمكانيات السوق البينية في المنظمة والنمو المربع الفردي للدول المنظمة عند المنظمة هو النمو في إمكانيات السوق البينية في المنظمة والنمو السريع الفردي للدول الأعضاء فيها.

100

80



1991 1993 1995 1997 1999 2001 2003 2005 2007 2009 2011 2013

المصدر: حسابات موظفي سيسرك

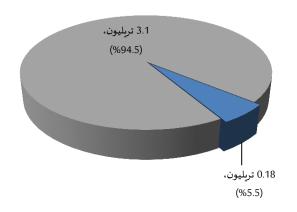
وعلى الرغم من الزيادة السريعة في إمكانيات السوق لدول المنظمة، فإن مجموع إمكانيات السوق البينية في المنظمة بقيمة إجمالية بلغت 179 مليار دولار أمريكي تشكل فقط 5.5% من إجمالي إمكانيات السوق العالمية اعتبارا من 2014 (الشكل 4.6). وهذه الحصة هي أقل بكثير من حصتها في إجمالي الإنتاج العالمي (انظر الشكل 1.1). وبالمقارنة بمستواه في عام 1991 بحصة ذلك، حتى ولو استمر الانجاه الحالي، فإن حصة إمكانيات السوق البينية في المنظمة ستصل فقط إمكانيات السوق البينية في المنظمة ستصل فقط المقبلة أو حتى عام 2040. وفي حين أن الحفاظ على النمو الحالي أمر بالغ الأهمية، فإن هناك حاجة إلى تحديد آليات جديدة لتعزيز النمو في حام 1915 تعديد اليات جديدة لتعزيز النمو في

إمكانيات السوق البينية في المنظمة إلى أبعد من ذلك. وهذا مرتبط بالتأكيد بالنمو في الاقتصادات الفردية للدول الأعضاء في النظمة

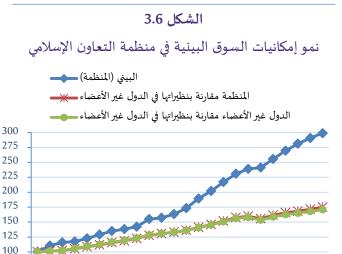
ومن ناحية أخرى، فإن الأهمية النسبية لأسواق المنظمة آخذة في الازدياد وعلى وجه الخصوص، من أجل الدول الأخرى فها. أما بالنسبة للوضع الفردي للدول الأعضاء في المنظمة، فقد زادت إمكانيات السوق للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة في المتوسط من 10% عام 1991 إلى 15.9% في عام 2014 (الشكل 5.6). وهذا يعني أن هناك المزيد من الفرص للدول الأعضاء في المنظمة على الصعيد الفردي للاستفادة من زيادة إمكانيات السوق في المنظمة نفسها. وبالمثل بالنسبة للدول غير الأعضاء في المنظمة، تمثل إمكانيات السوق للدول الأعضاء في المنظمة حصة أكبر من إمكانيات السوق الخاصة بهم، والتي ارتفعت من 4.3% إلى 6.6% خلال

75





المصدر: حسابات موظفي سيسرك



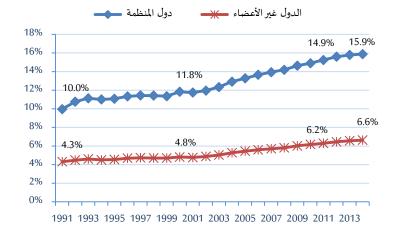
1991 1993 1995 1997 1999 2001 2003 2005 2007 2009 2011 2013

المصدر: حسابات موظفي سيسرك

نفس الفترة. وفي حين أن هذه الأرقام لا تزال تمثل بشكل غير كاف الإمكانات الحقيقية لدول المنظمة، فإن الاتجاه يعكس الأهمية المتزايدة للدول الأعضاء في المنظمة من أجل التجارة والاستثمار العالميين.

يصور الشكل 6.6 إمكانيات السوق البينية في المنظمة على المستوى الفردي للدول في عام 2014. حيث تمتلك قطر والكويت أعلى إمكانيات السوق مع الدول الأعضاء في المنظمة الأخرى، والتي هي أعلى بأكثر من 3.5 مرات من المتوسط في المنظمة. وتلتهما البحرين والإمارات ولبنان والأردن وتركيا. وبشكل عام، لدى دول المنظمة الواقعة في

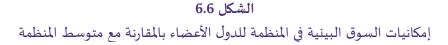
الشكل 5.6 أهمية إمكانيات السوق في منظمة التعاون الإسلامي

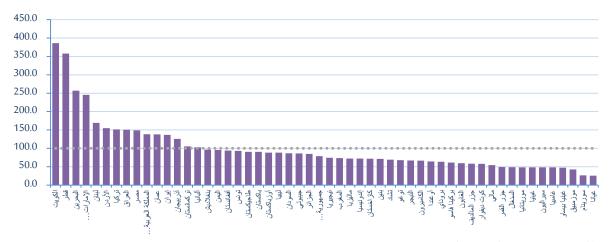


المصدر: حسابات موظفي سيسرك

الوسط (وخصوصا في الشرق الأوسط) إمكانية الوصول أكثر ملاءمة لدول المنظمة الأخرى، وبالتالي تتمتع بإمكانيات السوق أعلى. وستحصل شركة مقرها في دول المنظمة الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن لدى الدول الواقعة في محيطها، مثل غيانا وسورينام وموزمبيق وغينيا بيساو وغينيا نسبيا إمكانيات السوق أقل في الوصول إلى دول المنظمة الأخرى.

ويكشف التحليل في هذا القسم الفرعي عن أن هناك إمكانيات متزايدة لدول المنظمة من أجل التجارة والإستثمار البينيين في المنظمة وفي العالم كذلك. وعلى الرغم من النمو السريع في إمكانيات السوق لدول المنظمة، فإن حصتها في السوق العالمية لا تزال منخفضة بالمقارنة بمستوى حصتها في الإنتاج العالمي. وإن الاستخدام الفعال لإمكانيات السوق القائمة ستساعد على توسيعه إلى مستويات أعلى. وفي هذا الصدد، ستحلل الفقرات التالية العوائق والفرص المتاحة لكيفية الاستفادة من إمكانيات السوق القائمة لمزيد من التجارة والاستثمار.





المصدر: حسابات موظفي سيسرك

الفترة، وهو ما يعكس زيادة في القيمة

بمعدل 17 مرة. وفي حين أن الدول

المتقدمة لا تزال شركاء التصدير

الرئيسية لدول المنظمة بقيمة إجمالية

بلغت 650 مليار دولار من الصادرات،

فإن القيمة الإجمالية لصادرات دول

المنظمة إلى الدول المتقدمة قد ارتفعت

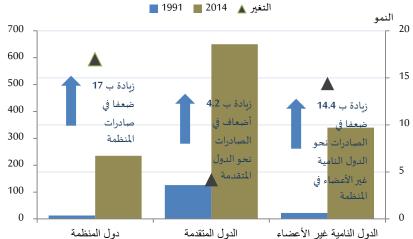
بمعدل 4.2 مرة فقط خلال هذه

الفترة. وقد لوحظت أيضا زبادة سربعة

#### 2.6 الاستفادة من حجم السوق للمزيد من تدفقات التجارة

على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، نمت التجارة بين دول المنظمة بمعدل أسرع مقارنة بتجارتها مع الدول غير الأعضاء فيها (الشكل 7.6). وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات البينية في المنظمة من 13 مليار دولار إلى 235 مليار دولار خلال هذه

الشكل 7.6 قيمة الصادرات من منظمة التعاون الإسلامي، 1991 مقابل 2014



(14.4 مرة) في الصادرات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والتي بلغت 340 دولار أمريكي في عام 2014 مقارنة بمستواها البالغ 22 مليار دولار

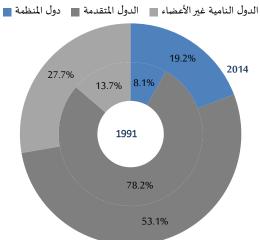
المصدر: حسابات موظفي سيسرك

ووفقا لذلك، ارتفعت حصة الصادرات البينية في المنظمة بشكل ملحوظ من 8.1% عام 1991 إلى 19.2% في عام 2014 (الشكل 8.6). وانخفضت حصة الدول المتقدمة في إجمالي صادرات دول المنظمة من 78.2% إلى 53.1%. وخلال نفس الفترة، زادت أيضا حصة الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة بشكل ملحوظ لتصل إلى 27.7% مقارنة بمستواها البالغ 13.7% في عام 1991. وعموما،

ارتفعت حصة الصادرات البينية في المنظمة بنسبة 11.1 نقطة مئوية وزادت حصة الصادرات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 14 نقطة مئوية وانخفضت حصة الصادرات إلى الدول المتقدمة بنسبة 25.1 نقطة مئوية.

### الشكل 8.6 حصة الصادرات من دول المنظمة، 1991 مقابل 2014

في عام 1991 .



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إدارة الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي.

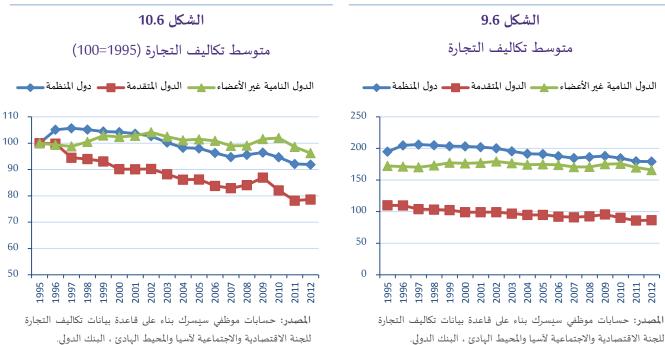
#### 1.2.6 التغلب على الحواجز المعرقلة للتجارة

على الرغم من الزيادة في حصة الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي، فإن هناك عوائق كبيرة أمام التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وثمة عائق رئيسي هو ارتفاع مستوى تكاليف التجارة. وتشمل تكاليف التجارة على نطاق واسع جميع التكاليف الأخرى المتكبدة في الحصول على سلعة من أجل مستخدم نهائي عدا التكلفة الحدية لإنتاج السلعة نفسها: تكاليف النقل (سواء تكاليف الشحن وتكاليف

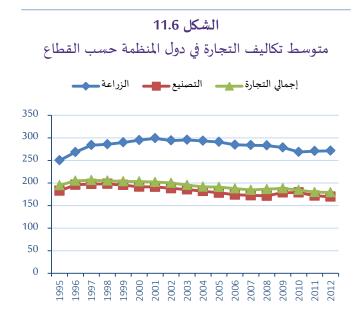
الوقت) والعوائق السياسية (العوائق الجمركية وغير الجمركية) وتكاليف المعلومات وتكاليف تنفيذ العقود والتكاليف المرتبطة باستخدام عملات مختلفة والتكاليف القانونية والتنظيمية وتكاليف التوزيع المحلية (تجارة الجملة والتجزئة) (أندرسون وفان وينكوب 2004). ولذلك، فإن تكاليف التجارة تأخذ أهمية كعامل محدد لنمط التجارة والاستثمار الثنائيين في عالم يزداد عولمة وشبكية، فضلا عن التوزيع الجغرافي للإنتاج وإنهما أحد المحددات الهامة لقدرة البلاد على المشاركة في شبكات الإنتاج الإقليمية والعالمية (أرفيس وآخرون، 2013).

واستنادا إلى البيانات التي أعدتها البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، يبين الشكل 9.6 متوسط تكاليف التجارة لمجموعات الدول المختلفة خلال فترة 1995-2012. ومن أجل تجنب أي احتمال لتجميع مضلل، تحسب المتوسطات باستخدام تكاليف التجارة الثنائية مع أكبر 20 شريك تصدير لكل دولة. وكما هو واضح، وعلى الرغم من أن الرسوم الجمركية في العديد من الدول هي الآن في أدنى مستوياتها التاريخية، لا تزال تكاليف التجارة الإجمالية عالية. ويميل متوسط تكاليف التجارة إلى عرض تكاليف تجارة عالية ولا سيما في الدول النامية. أما دول المنظمة، في المتوسط، فهي تعرض تكاليف تجارة حتى أعلى من ذلك. ففي عام 2012، كانت تكاليف التجارة في دول المنظمة (179% قيمية) في المتوسط مرتين أعلى من تلك الموجودة في الدول المتقدمة (89% قيمية).

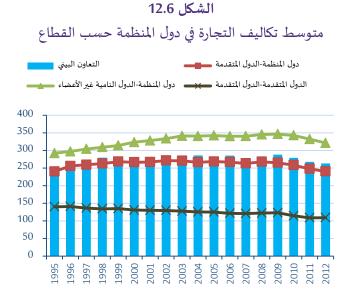
وإن تحويل المكافئات القيمية للأرقام القياسية يجعل من الممكن رؤية المعدل الذي تطورت فيه تكاليف التجارة مع مرور الوقت في مجموعات الدول المختلفة. ويوضح الشكل 10.6 بأن تكاليف التجارة براجعت، في المتوسط، بشكل أسرع في الدول المتقدمة (حوالي 21%). وقد تراجعت إلى حد كبير ببطء أكثر في دول المنظمة وانخفضت فقط بحوالي 8% لتصل إلى 91.9 في عام 2012، وهو لا يزال أفضل من أداء الدول النامية الأخرى. وقد انخفض التراجع في متوسط تكاليف التجارة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 4% لتصل إلى 96.2 في عام 2012.



<sup>13</sup> بيانات 2013 متوفرة لعدد قليل من أزواج الدول. ولذلك، فقد حذفت 2013 في حساب المتوسطات لمجموعات الدول المختلفة.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات تكاليف التجارة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، البنك الدولي.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات تكاليف التجارة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البنك الدولي.

وحتى بين الدول المتقدمة، تتحمل قيمة وحدة من الناتج الزراعي تكاليف إضافية بمعدل 2.1 وحدة حتى وصولها إلى المسهلك النهائي. وهذا يمثل 1.1 فقط في المواد المصنعة لمجموعة الدول نفسها. وبالنسبة لدول المنظمة، فإن متوسط تكلفة التجارة في المنتجات الزراعية هي 3.3 مرات أكثر من قيمة الوحدة من هذا المنتج. وهذا العدد هو حوالي 2.4 لتصنيع المنتجات. وتعتبر التجارة بين دول المنظمة أقل تكلفة مقارنة بالتجارة بين الدول النامية الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة فهي من ناحية التكاليف بين دول المنظمة والدول المتقدمة. أما التجارة بين الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة فهي من ناحية أخرى أقل تكلفة من التجارة بين دول المنظمة والدول المتقدمة.

المتوسط، تميل المنتجات الزراعية إلى عرض تكاليف تجارة أعلى بكثير لم تنخفض خلال الفترة قيد النظر، وهو ما يتسق مع استمرار وجود العوائق السياسية الرئيسية. ولم يكن هناك سوى انخفاض متواضع في التصنيع من 183% قيمية في 1995 إلى 170% قيمية في عام 2012. وتحتاج هذه الدينامية إلى المعالجة من قبل صانعي القرار في دول المنظمة إذا كان هناك طموح لتعميق إدماج دولهم في الاقتصاد العالمي. وبقارن الشكل 12.6 تطور تكاليف التجارة الثنائية بين مجموعات الدول المختلفة. فخلال معظم الفترة قيد النظر، تعتبر تكاليف التجارة بين دول المنظمة أقل قليلا من تكاليف تجارتها مع الدول المتقدمة. وفي عام 2012، بلغ متوسط تكاليف التجارة الثنائية بين دول المنظمة 263 قيمية، في حين بلغ 241 بين دول المنظمة والدول المتقدمة و 321 بين الدول النامية الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة. ومن ناحية أخرى، كان متوسط تكاليف التجارة بين الدول المتقدمة أدنى باستمرار من تكاليفها بين المنظمة ومجموعاتها الشربكة، وانخفضت إلى 109 في عام 2012.

وأخيرا، يعرض الشكل 11.6 متوسط تكاليف

التجارة في دول المنظمة في قطاعي الزراعة

والصناعة التحويلية بشكل منفصل. وفي

ويلخص الجدول 1.6 تكاليف التجارة الثنائية بين مجموعات الدول المختلفة لعام 2010. فبالنسبة لجميع أزواج المجموعات، كانت المنتجات الزراعية هي العنصر الأكثر تكلفة في التجارة.

وبجدر أيضا رؤية أزواج الدول في مجتمع المنظمة ذات تكاليف تجارة منخفضة وعالية نسبيا. وكما هو مبين في الشكل 13.6 لعام 2010، تعتبر التجارة بين السنغال ومالى الأقل كلفة حيث تكلف فقط 60 أكثر لتسليم 100 وحدة من المنتج إلى المستهلك النهائي بين هذه الدول. تلتها غيانا - سورينام (63) واندونيسيا - ماليزيا (68) والجزائر- تونس (70) والمملكة العربية السعودية - الأردن (70) وتركيا -الجزائر (74) ولبنان - سوريا (74) وكازاخستان -جمهورية قيرغيزستان (75) والمملكة العربية السعودية - الكوبت (75) والأردن - سوريا (78). وفيما يتعلق بأزواج الدول مع أعلى تكاليف التجارة داخل مجتمع المنظمة، فإن حجم التجارة بين نيجيريا وأوغندا يقدر ليكون الأغلى تكلفة في المنظمة حيث سيكلف 1349 وحدة أكثر لتسليم 100 وحدة من المنتج إلى المستهلك النهائي بين هذه الدول. تلتهما الأردن - ألبانيا (931) وإيران - وغيانا (895) وطاجيكستان - المغرب (834) والسودان - والنيجر (827) وتشاد - أوغندا (815) ولبنان - سورينام (741) وأوغندا - تونس ( 726) وبنين - أوغندا (724) وموزمبيق - السودان (722).

ومن الواضح أن الدول ذات تكاليف تجارة أدنى عادة ما تتقاسم حدودا مشتركة وكذلك بعض التشابه الثقافي. ومع ذلك، فإن هناك أيضا دول على مسافة قريبة نسبيا ولكن مع تكلفة تجارة مرتفعة، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يؤكد بوضوح أنه على الرغم من كون المسافة عاملا حاسما في التأثير على تكاليف التجارة، يمكن للعوائق الأخرى أمام التجارة أن يكون لها أيضا تأثيرا كبيرا على تكاليف التجارة.

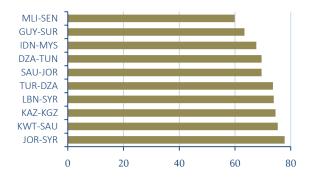
ومن المرجح أن يكون لتدابير السياسة التجارية المختلفة وتكاليف التجارة بعض الآثار على تنويع الأسواق التصديرية لدول المنظمة. وفي هذا السياق، كما هو مبين في الشكل 8.6، زادت الصادرات من دول المنظمة إلى دول أخرى في المنظمة أكثر من صادراتها إلى دول غير أعضاء فها، مما أدى إلى زيادة حصة التجارة البينية في المنظمة خلال العقدين الماضيين. وقد لعب تغير نمط تكاليف التجارة دورا كبيرا في هذا التحول.

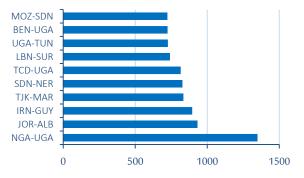
الجدول 1.6: متوسط تكاليف التجارة بين المنظمة والدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (2012)

	، المنظمة		
المجموع	التصنيع	الزراعة	الشركاء
263.0	242.3	333.1	دول المنظمة
321.2	296.4	345.1	الدول النامية غير الأعضاء
240.5	231.2	321.9	الدول المتقدمة
	ول المتقدمة		
المجموع	التصنيع	الزراعة	الشركاء
240.5	231.2	321.9	دول المنظمة
235.2	226.2	304.6	الدول النامية غير الأعضاء
109.2	105.9	208.6	الدول المتقدمة

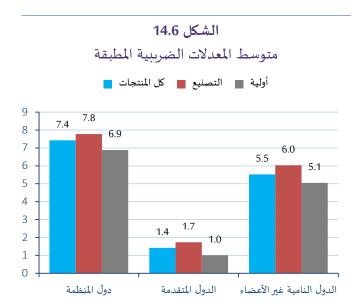
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات تكاليف التجارة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البنك الدولي.

الشكل 13.6 أدنى وأعلى تكاليف التجارة الثنائية بين دول المنظمة، 2010





المصدر: قاعدة بيانات تكاليف التجارة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ ، البنك الدولي.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدول.

وبالبحث في الصلات بين تكاليف التجارة والتجارة البينية في المنظمة، يجادل بخشى (2014) بأن الكثير من التغييرات في اتجاه صادرات دول المنظمة يمكن أن تعزى إلى التغيرات في تكاليف التجارة. وفي هذا الإطار، يحلل دور التكاليف التجاربة (في المجموع الكلي وكذلك مكوناتها المختلفة) في تحديد اتجاه الصادرات من دول المنظمة. وأظهرت نتائج التقديرات بأن انخفاض بنسبة 1% في تكاليف التجارة يمكن أن يزيد الصادرات العالمية بنسبة 3.8%، ولكنه يمكن أن بزيد الصادرات من دول المنظمة بنسبة تصل إلى 4.3%. وعندما يأخذ الشركاء التجاربين لدول المنظمة بعين الإعتبار كل على حدة، يزيد التراجع بمعدل 1% في تكاليف التجارة من الصادرات من دول المنظمة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.2%، ويزيد الصادرات البينية في المنظمة بنسبة 3.9%. ومع ذلك، يؤدى الارتفاع

بمعدل 1% في تكاليف التجارة إلى تراجع بنسبة 4.5% في الصادرات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وتدعم هذه النتائج الرأي الذي مفاده أن الاتجاه الحالي في تكاليف التجارة هو واحد من العوامل الرئيسية التي تشكل اتجاه الصادرات من دول المنظمة. يقارن الشكل 14.6 متوسط مستوى سياسة الحماية المطبقة في دول المنظمة مع متوسطات مجموعات المقارنة الأخرى باستخدام معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في عام 2014، أو الأحدث بعد عام 2010. ويعرض المتوسطات البسيطة للمتوسط المرجح لمعدلات الرسوم الجمركية المطبق من طرف كل دولة من أجل التصنيع والمواد الأولية وجميع المنتجات. ومن خلال تطبيق متوسط معدل التعرفة بنسبة 7.4%، تكشف دول المنظمة عن صورة أكثر حمائية بالمقارنة مع متوسطات الدول المتقدمة (1.4%) والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (5.5%). وفي تصنيع المنتجات، تميل الدول إلى تطبيق تعرفة أعلى بالمقارنة مع المنتجات الأولية. كما لا تزال دول المنظمة المجموعة الأكثر حمائية في هاتين الفئتين للمنتج بمعدلي تعرفة بنسبة 7.8% و 6.9% على التوالي.

#### 2.2.6 زيادة الشراكات

بالنظر إلى المستويات الحالية للعوائق التجارية، فإن هناك حاجة لزيادة الشراكة لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بحيث أن العدد المتزايد باستمرار من اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) والترتيبات التجارية التفضيلية هو سمة بارزة من سمات التجارة الدولية. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، تعتبر اتفاقيات التجارة الإقليمية اتفاقيات متبادلة بين شريكين أو أكثر تشمل اتفاقيات التجارة العرق والاتحادات الجمركية. أما اتفاقيات التجارة التفضيلية فهي الأفضليات التجارية الأحادية وتشمل نظام معمم لمخططات التفضيلات (التي بموجها تمنح الدول المتقدمة تعريفات تفضيلية للواردات من الدول النامية)، فضلا عن غيرها من المخططات التفضيلية غير المتبادلة.

واعتبارا من شهر فبراير عام 2016، تم تسجيل ما يقارب 625 اتفاقية تجارة إقليمية من قبل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/(GATT) منظمة التجارة العالمية، 419 منها نافذة. وإن العدد الإجمالي لاتفاقيات التجارة الإقليمية النافذة المتزايدة باطراد، هو اتجاه من المرجح أن يتم تعزيزه من قبل العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية الموجودة في إطار المفاوضات حاليا. ومن بين هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية، تمثل الاتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) والاتفاقيات الجزئية النطاق 90%، في حين تمثل الاتحادات الجمركية 10%.

والغالبية العظمى من الاتفاقيات التي تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية عنهائهي الاتفاقيات الثنائية متضمنة لطرفين فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبيتهم بين الدول المتقدمة والنامية أو بين الدول النامية فقط (منظمة التجارة العالمية، 2015). وعلى المستوى الإقليمي، نشاط اتفاقيات التجارة الإقليمية هو أقوى في أوروبا (21% منها نافذة)، باتفاقيات مع دول في شرق أوروبا وحول حوض البحر الأبيض المتوسط وكذلك تلك التي أبلغت عنها منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA). وتلى ذلك شرق آسيا (15%) ومنطقة رابطة الدول المستقلة (12%) وأمريكا الجنوبية (11%).

ومع تراجع الحماية الجمركية إما بسبب قرارات أحادية أو مفاوضات متعددة الأطراف، فإن هناك

الشكل 15.6 الاتفاقيات التجاربة الإقليمية المبرمة من طرف دول المنظمة دول المنظمة-الدول المتقدمة 🕳 دول المنظمة-الدول النامية غير الأعضاء 🗕 2006 2009 2010 2005 2008 2007

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات دي سوزا المحينة .(2012)

600

500

400

300

100

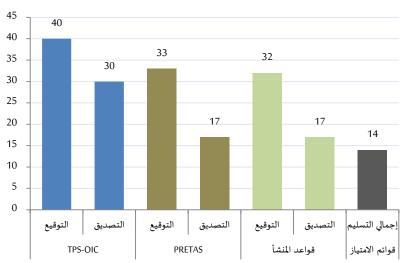
0

اتجاه متزايد لاتفاقيات التجارة الإقليمية ليس لمجرد تحرير تجارة السلع، ولكن أيضا لتحرير الخدمات والاستثمار وتغطية قضايا أخرى مثل حقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية وسياسة المنافسة وفي بعض الحالات معايير البيئة والعمل. وبالتالي، يبدو أن نطاق اتفاقيات التجارة الإقليمية ينمو ليشمل ليس فقط عوائق التجارة عند الحدود ولكن أيضا على نحو متزايد وراء التدابير الحدودية التي يمكن أن تؤثر على التجارة (منظمة التجارة العالمية، 2015).

وإن دول المنظمة هي أيضا نشطة جدا في اتفاقيات التجارة الإقليمية. حيث هناك 502 زوج من الدول في منطقة المنظمة ذات

اتفاقيات تجارة إقليمية (الشكل 15.6). ومن ناحية أخرى، وصلت اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المتقدمة إلى 355 ومع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة إلى 315. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي لاتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء في المنظمة أعلى من اتفاقياتها مع الدول غير الأعضاء في المنظمة، فإن عدد هذه الأخيرة يتزايد بمعدل أعلى من ذلك بكثير. وهذا يعنى أن هناك حاجة إلى التكيف مع آليات جديدة لتعزبز الشراكة بين دول المنظمة .

#### الشكل 16.6 التقدم المحرز بشأن نظام الأفضليات في منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: الموقع الإلكتروني للكومسيك. البيانات اعتبارا من مايو 2016.

وإن الآلية التي بادرت بها اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (الكومسيك) والتي هي قيد التنفيذ لسنوات عديدة هي اتفاقية إطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة (TPS-OIC). وتحدد هذه الأخيرة المبادئ العامة نحو إنشاء نظام الأفضلية التجارية بين دول المنظمة. وإن خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية في المنظمة (PRETAS)

# الشكل 17.6 عدد اتفاقيات العملة المشتركة من طرف دول منظمة التعاون الإسلامي (2015)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على على قاعدة بيانات دى سوزا المحينة (2012).

تكمل الاتفاقية الإطارية بتطبيق نسب التخفيض الملموسة على التعريفات الجمركية. وأخيرا، سيتم تطبيق قواعد المنشأ لتحديد منشأ المنتجات المؤهلة للحصول على المتيازات تفضيلية بموجب الاتفاقية الإطارية وبريتاس. وكما هو مبين في الشكل 16.6، منذ اوائل عام 1980، تمكنت 14 دولة عضو فقط بالوفاء بجميع متطلبات الاتفاقية من أجل متطلبات الاتفاقية من أجل دخولها حيز النفاذ. وهو يعكس الصعوبات في تحسين الشراكة في دول المنظمة في مجال التجارة الهام، والتي تحتاج إلى معالجة من

أجل الاستفادة من امكانيات السوق الكبرى للمنظمة.

وتعد الاتحادات النقدية شكلا مسبقا للتكامل الاقتصادي والنقدي. فإن العملة الموحدة يمكن لها أن تقلل بالطبع من تكاليف المتجارة من خلال القضاء على تكاليف المعاملات والرببة من سعر الصرف وكذلك زيادة في شفافية الأسعار. ومع ذلك، يعتبر إنشاء مناطق العملة الموحدة مهمة صعبة تتطلب مستوى على درجة عالية من التطور من التكامل الاقتصادي. وفي حين أنه يبدو من الصعب تحقيق الهدف لدول المنظمة، فإن أي تقدم نحو هذا الاتجاه سيقوم بالتأكيد بتحسين التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنظمة. وفي الواقع، هناك عدد لا بأس به من دول المنظمة تتقاسم نفس العملة. وكما هو مبين في الشكل 17.6، هناك 112 زوج من الدول في منطقة المنظمة قامت باستخدام نفس العملة في عام 2015. وفي حين تستخدم دولة واحدة فقط في المنظمة نفس العملة مع الدول النامية غير الأعضاء فها.

#### 3.2.6 فرص لمزيد من التجارة

يتركز هيكل الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى حد كبير على مجموعات منتجات قليلة، أساسا المعادن والسلع الأولية. فإنه عندما لا يتم تنويع هيكل الصادرات بما فيه الكفاية، يكون من الصعب عمليا إيجاد فرص للمزيد من التجارة علما أنه في الواقع هناك فرص جيدة للتجارة الثنائية بين دول المنظمة. حيث أنه إذا اتخذت تدابير السياسات اللازمة للحد من العوائق التجارية وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، قد يكون الهيكل المتنوع لاقتصادات المنظمة دافعا للنمو الاقتصادي القوي والتنمية في منطقتها من خلال التكامل الاقتصادي العالي.

ويبين الجدول 2.6 منتجات التصدير العشر الأولى (على مستوى 4 أرقام) لدول المنظمة ذات أعلى القيم، إلى جانب وارداتها من العالم من نفس المنتجات وصادراتها إلى دول المنظمة الأخرى. وتوجد الست منتجات الواردة في القائمة أيضا من بين أهم المنتجات التي تستوردها دول المنظمة من العالم. ومع ذلك، في بعض هذه المنتجات، يتم استيراد حصص محدودة فقط من دول المنظمة الأخرى. وعلى سبيل المثال، في مجال النفط غير الخام، على الرغم من أن دول المنظمة تقوم بتصدير أكثر مما تستورد، فإن 28% فقط من الطلب يتم تلبيتها من قبل دول المنظمة الأخرى. وبالمثل، يمكن إرضاء 1.6% و 7.9% فقط من الطلب في المكونات الإلكترونية والسيارات على التوالي عن طريق دول المنظمة الأخرى.

	الجدول 2.6: منتجات التصدير الرئيسية لدول المنظمة (مليار دولار أمريكي، 2014)								
لمة	واردات من المنظمة		واردات من العالم		صادرات إلى العالم		المنتج		
الحصة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة			
88.3%	1	42.7	5	48.4	1	808.3	زيوت النفط الخام		
72.3%	4	11.5	13	15.9	2	211.5	الغازات البترولية		
28.0%	2	38.5	1	137.5	3	160.8	الزيوت النفطية، غير الخام		
1.6%	123	0.5	6	32.6	4	32.2	الدوائر المتكاملة الالكترونية والتركيبات الصغيرة		
37.7%	3	18.6	4	49.2	5	32.2	الذهب غير المشكل أو في أشكال شبه المصنعة		
95.8%	6	7.3	43	7.7	6	29.9	زيت النخيل وجزء		
9.0%	9	5.8	3	64.0	7	27.3	التطبيق الكهربائي لخط الهاتف، بما في ذلك نظام الخطوط الحالية		
7.9%	8	6.4	2	80.8	8	25.2	السيارات (بما في ذلك ستايشن واغون)		
47.2%	5	7.7	12	16.3	9	21.7	سلع من المجوهرات وأجزائها		
24.8%	48	1.2	79	4.7	10	19.4	فحم؛ الوقود المصنوع من الفحم		

المصدر: تربدماب، مركز التجارة الدولية.

وبالنظر من زاوية أخرى، توجد الأدوية وآلات المعالجة الذاتية للبيانات والقمح وأجزاء السيارات بين منتجات الواردات الرئيسية لدول المنظمة، والتي يوجد طلب كبير علها من دول المنظمة (الجدول 3.6). وإن القدرة التصديرية لدول المنظمة في الأدوية والقمح منخفضة بالفعل. وإذا تم شحن جميع المنتجات التي تصدرها دول المنظمة إلى دولها الأخرى، فإنها لا يمكن أن تلبي سوى 13% من إجمالي الطلب في الأدوية و 4.5% في القمح. ومن خلال تلبية 8.2% و 3.5% على التوالي من هذه المطالب، فإن دول المنظمة تقوم في الواقع بوظيفة جيدة. كما يمكن لدول المنظمة تلبية الطلب في آلات المعالجة الذاتية للبيانات وأجزاء السيارات بنسبة 63% و 43%، ولكن 24% و 21% فقط من هذه المطالب يتم إرضاؤها عن طريق دول المنظمة الأخرى، على التوالي.

	الجدول 3.6: منتجات الإستيراد الرنيسية لدول المنظمة (مليار دولار أمريكي، 2014)								
لمة	صادرات إلى المنظما		لعالم	صادرات إلى ا	واردات من العالم		واردات من العالم		
الحصة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	المنتج		
14.2%	1	19.6	3	160.8	1	137.5	الزبوت النفطية، غير الخام		
11.1%	7	9.0	8	25.2	2	80.8	السيارات (بما في ذلك ستايشن واغون)		
25.4%	4	16.3	7	27.3	3	64.0	التطبيق الكهربائي لخط الهاتف، بما في ذلك نظام الخطوط الحالية		
26.8%	5	13.2	5	32.2	4	49.2	الذهب غير المشكل أو في أشكال شبه المصنعة		
35.5%	2	17.2	1	808.3	5	48.4	زيوت النفط الخام		
1.2%	162	0.4	4	32.2	6	32.6	الدوائر الالكترونية المندمجة والتركيبات الصغيرة		
8.2%	21	2.2	61	3.5	7	26.7	خلائط أدوية، وضعت على شكل جرعات		
23.7%	10	5.9	12	15.6	8	24.8	آلات المعالجة الذاتية للبيانات؛ القارئ البصري، الخ.		
3.5%	76	0.9	199	1.1	9	24.4	القمح والحنطة		
11.8%	17	2.7	17	9.9	10	23.1	قطع غيار وإكسسوارات السيارات		

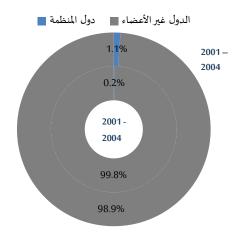
المصدر: تريدماب، مركز التجارة الدولية.

يكشف هذا التقييم الأولى على أن هناك فرصا هامة للتجارة بين دول المنظمة. ويتأثر اتجاه التجارة بالعديد من العوامل، تشمل التكاليف والجودة والمعايير والمنافسة، ولكن إذا عمل كل من مجتمعات الأعمال وصانعي السياسات معا في تعديد الفرص المتاحة في السوق ومعالجة العوائق التجارية، فإنه سيكون ممكنا خلق المزيد من فرص التجارة بين دول المنظمة. وإن الإنتاج والتجارة الدولية منظمين بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، حيث توجد مراحل مختلفة من عملية الإنتاج في مختلف الدول من أجل الاستفادة من المهارات والمواد المتوفرة بأسعار وجودة تنافسية. ويمكن لهذا التجزئة العملية للإنتاج أن تساعد أيضا على النمو بشكل أسرع واستيراد المهارات والمكنولوجيا وزيادة فرص العمل.

#### 3.6 الاستفادة من حجم السوق للمزيد من تدفقات الاستثمار

الجانب الآخر ذو الأهمية لاستخدام إمكانيات السوق الكبرى هو زيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء. ويرتبط ارتفاع لإمكانيات السوق بالمزيد من التدفقات الاستثمارية، لأنه يسمح لسهولة وصول الشركات متعددة الجنسيات إلى العملاء والموردين كما يسمح أيضا لتحقيق وفورات الحجم التي تقلل من تكاليف الإنتاج والتشغيل بشكل ملحوظ. وإن تدفقات الاستثمار المرتفعة تؤدي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وبالمثل، فإن زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في المنظمة يعني وجود علاقات اقتصادية أقوى بين دول المنظمة. وببين الشكل 18.6 التدفقات والأسهم البينية في المنظمة لمتوسطات فترات 2001-2001 و2011. وفي ولأكثر من عشر سنوات، زادت التدفقات الاستثمارية البينية في المنظمة 9 مرات لتصل إلى 15.6 مليار دولار. وقد كانت الزيادة في أسهم الاستثمارأكبر بكثير حيث أنها ارتفعت إلى 95.3 مليار دولار من مستواها البالغ 2.8 مليار دولار فقط قبل عقد من الزمان. وهذا يعكس التكامل الاقتصادي المحسن بين دول المنظمة. ومع ذلك، فإنه من العدل القول بأن هذه الأرقام تجري بعيدا عن إمكاناتها. وكما هو مبين في الشكل 19.6، تمثل حصة الاستثمارات البينية في المنظمة في إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية نسبة إمكاناتها. وكما هو مبين في الشكل 19.6، تمثل حصة الاستثمارات البينية في المنظمة في إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية نسبة ومي التي كانت تمثل بالكاد 2.0% قبل عشر سنوات.





الشكل 18.6 تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات الأونكتاد.

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات الأونكتاد.

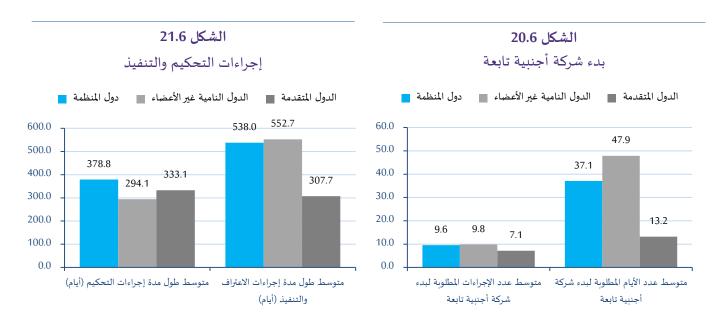
الجانب الآخر ذو الأهمية لاستخدام إمكانيات السوق الكبرى هو زيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء. ويرتبط ارتفاع لإمكانيات السوق بالمزيد من التدفقات الاستثمارية، لأنه يسمح لسهولة وصول الشركات متعددة الجنسيات إلى العملاء والموردين كما يسمح أيضا لتحقيق وفورات الحجم التي تقلل من تكاليف الإنتاج والتشغيل بشكل ملحوظ. وإن تدفقات الاستثمار المرتفعة تؤدي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وبالمثل، فإن زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في المنظمة يعني وجود علاقات

اقتصادية أقوى بين دول المنظمة. ويبين الشكل 18.6 التدفقات والأسهم البينية في المنظمة لمتوسطات فترات 2001-2004 و2011. و2014. ولأكثر من عشر سنوات، زادت التدفقات الاستثمارية البينية في المنظمة 9 مرات لتصل إلى 15.6 مليار دولار. وقد كانت الزيادة في أسهم الاستثمارأكبر بكثير حيث أنها ارتفعت إلى 55.3 مليار دولار من مستواها البالغ 2.8 مليار دولار فقط قبل عقد من الزمان. وهذا يعكس التكامل الاقتصادي المحسن بين دول المنظمة. ومع ذلك، فإنه من العدل القول بأن هذه الأرقام تجري بعيدا عن إمكاناتها. وكما هو مبين في الشكل 19.6، تمثل حصة الاستثمارات البينية في المنظمة في إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية نسبة 15.0% فقط، وهي التي كانت تمثل بالكاد 2.0% قبل عشر سنوات.

لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التدخلات السياسية للتقليص من المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار البيني، والتي لا ينبغي أن تقتصر فقط على حربة حركة رأس المال عبر حدود الدول الأعضاء في المنظمة، ولكن أيضا معالجة نظم التأشيرة التقييدية التي تفرضها الدول الأعضاء على المواطنين من مختلف دول المنظمة الأخرى، هذا لأن المستثمرين الأجانب عادة ما يبحثون عن توفر حركية سهلة للعمالة من عبر الحدود. ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة الأخذ بعين الاعتبار عامل توفر إمكانيات كبيرة في مجال الاستثمار البيني في منظمة التعاون الإسلامي، والتي من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية في دول المنظمة. ومع ذلك، تبقى العوائق القائمة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تقف في وجه المستثمرين من حيث الجودة المؤسسية ونظم التأشيرة والقيود المفروضة على الأرباح والتحويلات الرأسمالية وغيرها من العوائق من العوامل التي تحد من مستوى التعاون الإسلامي.

#### 1.3.6 التغلب على عوائق الاستثمار

تأخذ الشركات بعين الإعتبار مجموعة واسعة من العوامل قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الدول الأجنبية، بما يشمل حجم السوق والعوامل الطبيعية وتكاليف النقل والحواجز المؤسسية والتنظيمية وتطوير السوق المالية والتنويع الاقتصادي والحوكمة وجودة البنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي. وبالتالي، تواجه كل دولة ومنطقة تحديات وعقبات مختلفة في جذب الاستثمار الأجنبي. فإن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (2004) تستعرض استثمارات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط، وتحدد أربعة حواجز كبيرة أمام الاستثمار الخاص في المنطقة: (1) عدم وجود تنوع الملكية و (2) تنوع غير كاف في الاقتصاد و (3) الشفافية والتنظيم غير



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الاستثمار عبر الحدود، البنك الدولي.

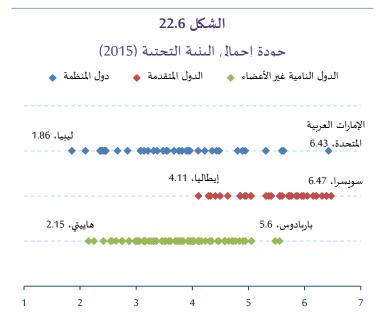
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الاستثمار عبر الحدود، البنك الدولي.

الكافيين و ( 4) أسواق رأس المال المتخلفة. وفي حين أن بعض الدول تمنع الشركات الاجنبية من امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية، البعض الآخر يفتقد القوانين والأنظمة الواضحة والشفافة التي تسمح لتحقيق المعاملات التجاربة الفعالة.

وبما أنه من الصعب تقييم الحواجز أمام الاستثمار على المستوى الفردي للدول، سيتم إجراء تقييم واسع النطاق على أساس مؤشرات التنظيم والبنية التحتية. ويمكن العثور على مناقشة أكثر تفصيلا حول كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في طبعة 2015 من تقرير آفاق الاقتصاد للمنظمة. والمؤشر الأول الذي نبحث فيه هو بدأ إحدى الشركات الفرعية الأجنبية في دولة مضيفة. وإن متوسط عدد الإجراءات المطلوبة لبدء إحدى الشركات الفرعية الأجنبية في دول المنظمة هو 9.6، وهو أعلى من متوسط الدول المتقدمة (7.1)، ولكنه أقل بقليل من متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.8). ومن حيث متوسط عدد الأيام اللازمة لبدء فرع أجنبي، لدى دول المنظمة (37.1) أداء أفضل بكثير من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (47.9)، ولكنه يأتي وراء المتوسط في الدول المتقدمة (13.2) بشكل كبير. وعلى العموم، يبدو أن دول المنظمة تقدم أداء أفضل في تسهيل دخول الشركات الأجنبية من خلال شركة فرعية مقارنة بالدول النامية غير الاعضاء فها، ولكنها تحتاج إلى تحسينات من حيث عدد الإجراءات والأيام اللازمة لبدء الفرع أجنبي.

وعندما يتعلق الأمر بحل المنازعات التجارية، فإن جميع الدول تسمح باللجوء إلى التحكيم. ومع ذلك، لا تزال حواجز مختلفة تعوق قدرة واهتمام الشركات الأجنبية باللجوء إلى التحكيم في العديد من الدول. ويجب على النظام القانوني للدولة أن يوفر للمستثمرين الأمن الكافي لجعلهم يشعرون بالراحة في تشغيل وتوسيع أعمالهم. وكما هو مبين في الشكل 6.21، متوسط طول إجراءات التحكيم هي أعلى في دول المنظمة بمعدل 379 يوما مقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (294 يوما) والدول المتقدمة (308 يوما) ويعتبر متوسط طول إجراءات الاعتراف والتنفيذ في دول المنظمة (538 يوما) أيضا أعلى بكثير من المتوسط في الدول المتقدمة (308 يوما)، ولكن أقل قليلا من متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (553 يوما). ومع المخاطر الإقليمية والعالمية المضاعفة، ينبغي على دول المنظمة أن تعمل على خلق ظروف فعالة يمكن التنبؤ بها وشفافة لجذب المزيد من الاستثمارات.

إن لمستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الدولة حيث تكون جودة البنية التحتية موثوقة وتسمح له بتشغيل الأعمال التجارية من دون أي انقطاع خلال عملياتها. وعلى سبيل المثال، تؤثر البنية التحتية للكهرباء المعيبة أو نظام شبكة السكك الحديدية مع تأخيرات لا يمكن التنبؤ بها والتكاليف الإضافية في الدولة المضيفة على قرار المستثمر الأجنبي سلبا. يقارن الشكل 22.6 البودة الشاملة للبنية التحتية في مجموعات الدول المختلفة. فبينما يتوفر عدد قليل من دول المنظمة على أداء أفضل من بعض الدول المتقدمة من حيث توفير بنية تحتية ذات جودة للمستثمرين، يتضح أن العديد من الدول الأخرى تتوفر فقط على بنية تحتية ذات جودة متوسطة أو ضعيفة



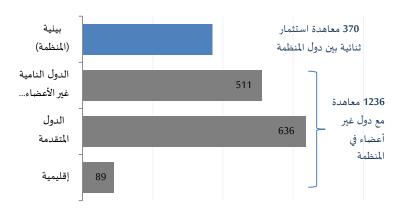
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، قاعدة بيانات مؤشر التنافسية العالمية. ملاحظة: 1 (الأسوء) – 7 (الأفضل).



#### 2.3.6 الزبادة في الشراكات

تدخل الدول في اتفاقيات الاستثمار التسهيله بينها. وتنقسم اتفاقيات الاستثمار الدولية عادة إلى نوعين: (1) معاهدات الاستثمار الثنائية (BIT) و (2) معاهدات مع أحكام الاستثمار. معاهدة الاستثمارات الثنائية هي اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من بلد آخر، بما يشمل المعاملة العادلة والمنصفة والحماية من المصادرة والوصول إلى تسوية المنازعات المحايدة. وإنها تلغي أو تقلل من حواجز الوصول إلى الأسواق وتضمن حماية أكبر للمستثمرين الأجاتب كما تعتبر أداة أساسية لتسهيل الاستثمار عبر الحدود. وإن الغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار الدولية هي معاهدات ثنائية.

#### الشكل 23.6 معاهدات الاستثمار منذ 1970

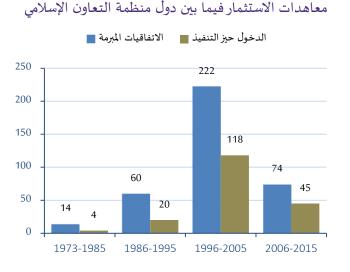


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد.

وقد كانت دول المنظمة نشطة جدا في مباشرة معاهدات الاستثمار الثنائية مع دول أخرى حيث كانوا طرفا في 1606 اتفاقية منذ عام 1970. ومع ذلك، تم التوقيع على 370 منها فقط مع دول أعضاء أخرى في المنظمة (الشكل 23.6). وقد وقعت معظم المعاهدات مع الدول المتقدمة (636)، تلتها الدول المنامية غير الأعضاء في المنظمة (511). وفي 89 حالة، شكلت دول المنظمة جزءا من اتفاق إقليعى.

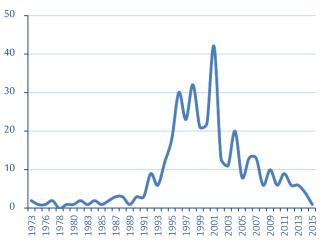
وببين الشكل 24.6 الاتجاه في معاهدات الاستثمار الثنائية بين الدول الأعضاء في المنظمة. ففي حين كان العدد السنوي لمعاهدات الاستثمار الثنائية باستمرار أقل من 3 حتى عام 1992، فإنه ظل باستمرار فوق 10 خلال الفترة ما بين عامي 1994 و 2004 ووصل إلى أعلى مستوياته البالغ 42 في عام 2001. ومنذ ذلك الحين، انخفض عدد معاهدات الاستثمار الثنائية وتم تسجيل معاهدة واحدة

#### الشكل 24.6 معاهدات الاستثمار فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي



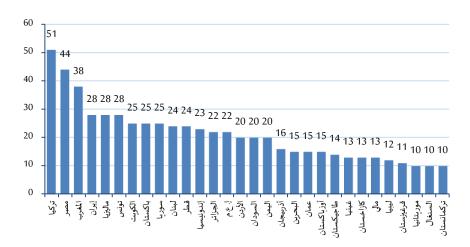
الشكل 25.6

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد.

#### الشكل 26.6 الدول الأولى من حيث معاهدات الاستثمار الثنائية بين دول المنظمة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد.

فقط من قبل الأونكتاد بين دول المنظمة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليست جميع معاهدات الاستثمار الثنائية مصادق عليها ودخلت حيز النفاذ. ويبين الشكل 6.25 عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي وقعت وصودق عليها الماضية. وفي المجموع، تم الماضية. وفي المجموع، تم إدخال 187 فقط من أصل 370 معاهدة استثمار ثنائية حيز النفاذ. وقد سجلت،

مجددا، معظم معاهدات الاستثمار الثنائية التي دخلت حيز التنفيذ خلال العقدين الماضيين. ويبدو أن هناك حاجة إلى تنشيط الشراكة بين الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تعزيز الاستثمارات الثنائية.

وعلى المستوى الفردي للدول، وقعت تركيا (51) على أعلى عدد من معاهدات الاستثمار مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة منذ عام 1970 (الشكل 26.6). تلتها مصر (44) والمغرب (38) وإيران (28) وماليزيا (28) وتونس (28). وقد وقعت 30 دولة عضو في المنظمة أكثر من 10 معاهدة استثمار ثنائية مع دولة عضو أخرى 14.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى زيادة الشراكة بين الدول الأعضاء في المنظمة لتشجيع الاستثمار في منطقتها بهدف الاستثمادة من إمكانيات السوق الكبرى فها. وإن معاهدات الاستثمار هي وسيلة من وسائل زيادة الشراكة، ولكن ينبغي للدول أن تسعى جاهدة لتطوير بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي. وقد تمت مناقشة بعض العناصر في وقت سابق في هذا القسم وفي الطبعة السابقة للتوقعات الاقتصادية كما توفر الأدبيات العالمية أيضا توجها وافرا حول كيفية جذب الاستثمارات الدولية. وإن وكالات ترويج الاستثمار أن يقوم يقومون بعمل كبير في تعزيز الاستثمار في دولهم، ولكن يمكن لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي لوكالات ترويج الاستثمار أن يقوم بوظيفة أكبر في تعزيز الاستثمار والتجارة البينية في المنظمة إذا ما تم إنشاء مثل هذه الآلية. وعلاوة على ذلك، يمكن لاعتماد طرائق وأساليب جديدة من زيادة الاستثمارات البينية في المنظمة من خلال جملة أمور وتطوير مشاريع استثمارية مشتركة على الصعيدين الإقليعي ودون الإقليعي في اللمنظمة وتوحيد قوانين الاستثمار والتشريعات الأخرى بين الدول الأعضاء فها.

#### 3.3.6 فرص للمزيد من الاستثمارات

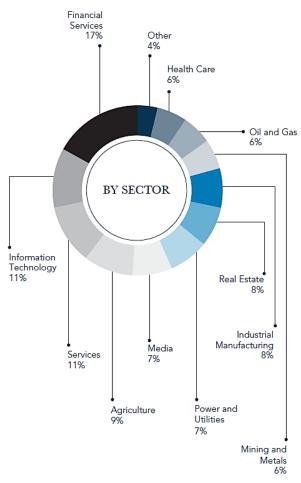
تقدم إمكانيات السوق الكبرى الكثير من الفرص للاستثمار. وإن العديد من الدول تقوم بتنفيذ برامج جدية للتحول والتنويع الاقتصادي بهدف تحسين قدرتها على مقاومة الصدمات وتعزيز قدرتها التنافسية والحفاظ على النمو على المدى الطويل. وبشكل خاص، توفر عملية التنويع من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الإنتاجية والتنافسية الجديدة فرصا هائلة للمستثمرين. ففي

<sup>14</sup> تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول قد وقعت على أكثر من معاهدة واحدة مع بعضها البعض. ولذلك، لا يعني أن تركيا، على سبيل المثال، قد وقعت معاهدات مع 51 دولة في المنظمة وإنما وقعت 51 اتفاقية مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

قطاع الطاقة، على سبيل المثال، تستثمر الكثير من الدول في مجال الطاقة المتجددة للحد من اعتمادها على مصادر الطاقة الأحفورية. وتقوم العديد من الدول الأخرى بوضع استراتيجيات لتحسين البنية التحتية للاتصالات والنقل والسياحة.

وإن الإنجازات التي حققتها تركيا مؤخرا جديرة بالملاحظة. فإن تركيا تستخدم على نحو فعال إمكانات القطاع الخاص في تحقيق استثمارات البنية التحتية على نطاق واسع. وقد تمتعت بعام استثنائي في 2015، بإغلاقات مالية على سبعة مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية 44.7 مليار \$، أو 40% من الاستثمارات العالمية. كما أن تركيا تستثمر أيضا الكثير للتحول في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة. وإن المشاربع النموذجية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) للرعاية الصحية في تركيا، والتي يطلق عليها اسم "مستشفيات المدينة،" ستحصل على كميات كبيرة من الاستثمارات في السنوات المقبلة. وإن العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما يشمل البنك الإسلامي للتنمية (IDB)والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير(EBRD) تشارك في تمويل تطوير المستشفيات ذات التقنية العالية في تركيا. وبالتالي، توفر هذه المشاريع فرص جديدة للاستثمار بين دول المنظمة.

الشكل 27.6 فرص الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي



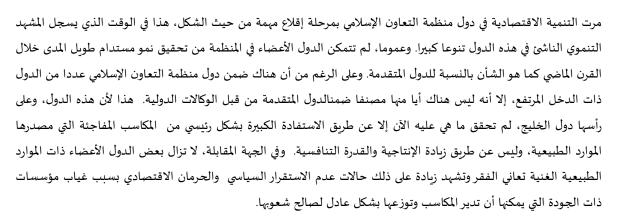
المصدر: (2015) GIIG.

وبالمثل، تلخص خطة المملكة العربية السعودية الوطنية للتحول، والتي تدعى "الرؤية السعودية لعام 2030"، العناصر الرئيسية لتحويل اقتصاد المملكة بعيدا عن الاعتماد على النفط ويحدد تصميمها لتصبح قوة استثمارية عالمية. وبالتالي، يوفر هذا النوع من خطط التحول فرصا للاستثمار الثنائي بين دول المنظمة.

إنه من الصعب تحديد الفرص الاستثمارية في منطقة المنظمة في هذا التقرير، ولكن تقرير بوابة الاستثمار الإسلامي العالمي (2015) يعدم بعض الأفكار. فإن تقرير GIIG يقدم أفضل الفرص للاستثمار منطقة موزعة اقتصاديا وجغرافيا باستخدام استراتيجية استثمارية قطاعية. وهي تولي الأولوية لعشر قطاعات، هي الطاقة والغذاء والزراعة والالكترونيات والسفر والنقل والمعادن والمواد الكيميائية والبلاستيك/المطاط والمنسوجات والبنية التحتية والبناء والتشييد والمنتجات والخدمات الصحية لتقديم فرص استثمارية فريدة. ووفقا للتقرير، مع انخفاض أسعار النفط، تعد القطاعات التحويلية والطاقة المتجددة المجالات الرئيسية المتنامية مع العديد من الحكومات ذات خطط طموحة لدمج الطاقة المتجددة كجزء من مزيج استهلاكهم المحلي. أما بالنسبة للسفر والنقل، فقد لوحظ أن وجهات السفر في المنظمة، بما في ذلك دبي (الإمارات العربية المتحدة) وتركيا واندونيسيا وماليزيا، هي بعض من أسواق السفر الأسرع نموا في العالم ذات فرص هائلة كما يتم عرض فرص مماثلة في قطاعات أخرى. ويبين الشكل 27.6 توزيع الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات في دول المنظمة، حسب تقديرات GIIG. ويبدو أن الفرص سانحة في كل القطاعات في منطقة المنظمة.

# القسم السابع

# خيارات سياساتية لترجمة الإمكانيات إلى آثار ملموسة



وهناك عدد قليل من الاقتصادات الناشئة التي حققت أداءا اقتصاديا قويا نسبيا، من بينها تركيا وماليزيا وإندونيسيا، ولكن لم تتميز وتيرة نموها في بالاستمرارية نظرا لتدخل مشاكل هيكلية متنوعة من حين لآخر. وفي عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة حيث ترتفع نسبة استفحال وتعمق المشاكل الهيكلية، ما يزال الناس يعانون من الفقر ويفتقدون الولوج حتى لأبسط الخدمات الأساسية. كل هذه العوامل ساهمت في وجود تباينات من ناحية مستويات العيش المسجلة حاليا في مختلف بقاع دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي لا تضاهي المستويات القي شكل من الأشكال.

وكون الأداء الاقتصادي لدول المنظمة قد سجل مستويات ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الغربية لأسباب مختلفة لا يعني بالضرورة أن دول المنظمة لا تتوفر على ما يلزم من القدرة والموارد لتسجيل أداء أفضل. لا يعدو أن يكون الأمر مجرد تحديد للموارد والإمكانيات المنتجة ليتم بعدها تطوير الآليات والوسائل المناسبة التي تخول الاستفادة منها فيما يساهم في ازدهار الأنشطة الاقتصادية. فكل دولة من الدول تتوفر على موارد وإمكانيات متنوعة من شأنها تحفيز برامج التنمية الاقتصادية فها. ويتبع هذا التقرير مهجا شاملا في محاولة لتحديد معظم الإمكانات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يمكن استغلالها لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

وصلة بالموضوع، يسلط التقرير الضوء على ثلاثة من العوامل الرئيسية التي يمكنها الإسهام في تحقيق أداء اقتصادي ومستويات معيشية أفضل. وهذه العوامل هي بنية السكان النشطين ومصادر الطاقة الغنية وإمكانيات السوق الكبيرة. وفي كل هذه المجالات، يقدم التقرير تقييما أوليا حول أهمية المساهمات التي من شأن هذه الموارد والإمكانيات أن تقدمها في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يشير التقرير أيضا إلى أن التعامل الطائش مع هذه الموارد والإمكانيات بدوره قد يؤدي إلى تقويض مستوى التنمية القائم وتحويل الإمكانيات إلى مخاطر عوض أن تكون مصدر قوة. وبناء على ما سبق بالإضافة إلى التقييمات الأخرى المذكورة في الأقسام السابقة تبرز عدة توصيات سياساتية.

#### إطلاق العنان للقدرات الإنتاجية للشباب

تتمتع معظم دول منظمة التعاون الإسلامي بتركيبة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية، والعمل عادة ما يعتبر واحدا من المكونات الهامة للنمو الاقتصادي. ففي وقتنا الحاضر، تعتبر القوى العاملة من بين الميزات لكنها في الوقت أنه لا تكون ذات قيمة من حيث عملية الإنتاج إلا إذا اتسمت بالمعرفة والقدرات الفنية اللازمة للقيام بمهام معقدة. وتبعا لذلك، لا يعد التوفر على شريحة كبيرة من الشباب من بين السكان ميزة في حد ذاته. إذا لم يتم اتخاذ السياسات المناسبة لبناء رأس المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن كون هذه الأخيرة ستتوفر على ثلث إجمالي الشباب بعلول عام 2050 لن يخدم سوى الشركات المتعددة الجنسيات إلى منطقة المنظمة للاستفادة من قوة عاملة رخيصة تفتقد للمهارة الكافية. فإذا لم تتحرى اقتصادات المنظمة التي تتمتع بشريحة مهمة من فئة الشباب بما يكفي من اليقظة لخلق فرص عمل للأفراد الذين يستثمرون في مهاراتهم وقدراتهم، فإن النتيجة الحتمية في متناولهم هي البحث عن مثل هذه الفرص في الدول المتقدمة حيث هناك حاجة ماسة إليها بسبب التراجع السريع في نسبة الشباب والشيخوخة السكانية في هذه الدول. ولن يخدم هذا الاتجاه سوى اتساع الفجوة الاجتماعية بين الجنوب والشمال، بحيث يصبح الجنوب مجرد مصنع بينما يكون الشمال مركزا للمعرفة والتكنولوجيا في العالم.

في الواقع، إن اقتراح السياسة العامة لإطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للشباب واضح وصريح للغاية: توفير تعليم جيد وخلق فرص عمل مناسبة وإدرار الدخل. ويصير تأثير رأس المال البشري قويا عندما يتم إيلاء قدر كاف من الاهتمام لجودة التعليم بدلا من مجرد التحصيل الدراسي، هذا لأن المهارات المعرفية للشباب ستسهل التنمية الاقتصادية إذا تم الاستفادة منها في عمليات الإنتاج السلع والخدمات. كما سيساعد الأمر كذلك على تحسين محاصلهم الفردية وتوزيع الرفاه العام.

لا يتطلب الاستثمار في التعليم أن يكون الجميع خريجا من الجامعة، بل يتطلب ذلك نهج سياسات تعليمية قادرة على توفير المهارات المناسبة للأفراد المناسبين على أساس استراتيجيات تنموية وطنية وتقييم سوق العمل. وتصميم نظام تعليمي مع التركيز على الجودة ليس بالأمر السهل، لأن التخطط لكيفية توسيع نطاق الولوج عادة ما يكون أسهل من تحسين الجودة. كما أن توفير المزيد من الأموال للمدارس لا يؤدي بالضرورة إلى التحسين من جودة التعليم. في هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة على النحو الملائم أثناء عملية إعداد استراتيجية لنظام التعليم.

ونظرا لانخفاض مستوى المشاركة في التعليم وتدني جودة التدريب في الدول ذات الدخل المنخفض، فإنه من الواضح أن الأولوية لابد أن تكون لجوانب تحسين إمكانية الولوج لبرامج التعليم والتدريب وأهميتها وجودتها وإنهائها وذلك لتزويد القوى العاملة بالمهارات والكفاءات المناسبة. أما إذا كان نظام التعليم عاجزا عن رفع القدرات المعرفية للسكان، فإن هناك احتمال كبير بأن تتحمل الدول المعنية تكاليف اقتصادية واجتماعية أكبر في سعيها لتقليص الفجوة بين الحاجة للمهارات الملائمة وتوفيرها. كما تجدر الإشارة إلى أن المهارات في حد ذاتها لا تؤدي تلقائيا إلى خلق فرص عمل أفضل أو عدد أكبر منها. ويتعين أن تكون سياسات المهارات جزءا من مجموعة شاملة من السياسات التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو والاستثمار.

وعندما يتعلق الأمر بتحقيق أفضل العوائد على الاستثمار في المهارات، فإنه من المهم توفر آليات لتقييم المهارات المتاحة في أوساط السكان وتحديد المهارات المطلوبة في سوق العمل ثم ربط هذه المهارات بشكل فعال مع الوظائف التي تؤدي إلى الرفع من مستوى

الإنتاجية وتحسين ظروف الحياة. ولضمان أن الشركات تستفيد من المهارات المتوفرة على النحو المطلوب، يبقى من المهم وضع سياسات إطار من شأنها المساعدة على خلق فرص عمل مهارية أفضل في القطاع الرسعي. أما الفشل في القيام بذلك سيساهم حتما في زيادة احتمال هجرة الأدمغة والاضطرابات الاجتماعية.

يمكن لإدارة تنمية المهارات خلال مسار التنمية أن تكون ضربا من التحدي. وبما أن الدول تعتمد تكنولوجيات جديدة وتنوع في قطاعات جديدة، يتعين على العمال والمديرين أن يكونو على أهبة الاستعداد للتعامل مع ممارسات الإنتاج والإدارة الجديدة من أجل الحفاظ على استدامة النمو في الاقتصاد وفرص العمل في السوق. وإذا لم يتم تنسيقها على النحو السليم، يمكن أن يكون الاستثمار في تنمية المهارات مجرد سبب لزيادة عدد القوى العاملة الماهرة دونما تأثير على عدد أو جودة الوظائف. لذلك يبقى التنسيق والحوار بين الفاعلين الرئيسيين بما في ذلك السلطات العمومية ومؤسسات التعليم والتدريب من بين الأمور ذات الأهمية البالغة في إدارة عملية تنمية مهارات الشباب. ومن المهم أيضا تسجيل أن التدريب في حد ذاته لا يخلق فرص عمل، كما أنه لا يرفع بالضرورة من مستوى الإنتاجية في الاقتصاد غير الرسمي. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي لبيئة الاقتصاد وسوق العمل توفير الدعم اللازم لتنمية المهارات والاستفادة منها ولإضفاء الطابع الرسعي على الأنشطة غير الرسمية (منظمة العمل الدولية، 2008).

ومن ناحية أخرى، يمكن لبرامج التعليم غير النظامية أن تكون حلا فعالا في الحالات التي لا تقدم فيها نظم التعليم والتدريب المهارات الأساسية اللازمة للشباب للتخلص من الفقر والبطالة، ولو في حالة استمرارهم في تلقي التعليم الرسمي. وبتوفرها في الغالب من خلال المنظمات المعنية بالشباب والمجتمع المدني، يمكن لمثل هذه البرامج سد الفجوة من خلال توفير فرص التعلم وتنمية المهارات، وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة. وبإكمال التعليم الرسمي، يمكن لمثل هذه المرافق تحسين فرص الشباب لتلبية المتطلبات الصعبة العمل والحياة. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم الأنشطة التي تسهر عليها منظمات المجتمع المدني بهدف سد الثغرات على مستوى تنمية مهارات الشباب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاعتراف بالمهارات المكتسبة بشكل غير رسمي من خلال نظام فعال للاعتراف بالمهارات وذلك قصد تسهيل العمل في القطاع الرسمي.

وبدورها، تلعب برامج التدريب الفني والمبني دورا غاية في الأهمية من حيث تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للحصول على عمل لائق. فبعدم اكتساب الشباب للمستوى المطلوب من المهارات والمؤهلات تصير إمكانية إيجاد وظيفة والحفاظ عليها والترقي في المناصب. وبالتالي فإن مثل هذه البرامج ستحسن من قدرات الشباب على حل المشاكل والقدرة على التكيف مع البيئات المتغيرة وكذا مستوى إلمامهم بالتكنولوجيات الحديثة وأنشطة تنظيم المشاريع. وعن طريق دعم التعلم مدى الحياة، ستلعب مثل هذه البرامج دورا في تعزيز تشغيل الشباب من خلال تمكينهم من اغتنام فرص العمل المباشرة وضبط فرص وظيفية جديدة.

وتعد ريادة الأعمال من بين العناصر الفعالة في تعزيز فرص العمل وخلقها للشباب، لهذا فإنه من المهم الاستثمار في تطوير المهارات المتعلقة بريادة الأعمال وتعزيز روح ريادة الأعمال بين الشباب. وفي هذا السياق، يمكن تقديم خدمات متنوعة للشباب من خلال توفير المعلومات والمشورة والتدريب والتوجيه وتطوير البنية التحتية لتعزيز روح المبادرة وتوفير الدعم المالي. لكن الشباب يواجهون تحديات جمة في جهودهم الرامية إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، وتبقى مسألتي التمويل والإدماج المالي من بين أبرز المعوقات لريادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي. لذا يلجأ العديد من الشباب الذين يدخلون غمار التحدي ليصبحوا رجال أعمال إلى الاعتماد إما على مدخراتهم الخاصة أو الاقتراض من أسرهم، أما بالنسبة للشباب الذين لا ينعمون بأي من الفرصتين كمصدر لرأس مال مبدئي فيكون العجزعن إجراء أية خطوة هو المصير.

ولتشجيع ريادة الأعمال، تبقى المدرسة خير مكان للانطلاق بالمشروع. يتعين إطلاع الطلاب على مفاهيم الأعمال التجارية وعلى فكرة أن بدء الأعمال التجارية في وقت لاحق في الحياة هو خيار حيوي وجذاب. لكن الملاحظ في العديد من البلدان متوسطة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي ذات مستويات التحصيل العالي في التعليم هو أن هناك ضغط على الشباب من آبائهم لاختيار ما يرونه يمثل الأمان والاستقرار في القطاع العام كخيار أول وفي القطاع الخاص كخيار ثان. وهنا يجب على الرأي العام في هذه الدول إعادة



النظر في فهمها لمفهوم لريادة الأعمال، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق الحملات الترويجية حول قصص نجاح ملهمة لشباب اختاروا طريق ريادة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثيتت السلسلات المتلفزة المشهورة نجاعتها في التأثير على مواقف الأفراد، وبالتالي هناك إمكانية للاستفادة منها على نحو إيجابي للتأثير على فهم الناس لريادة الأعمال. وأخيرا، يفتقد العديد من الشباب الطموح لخوض مغامرة ريادة الأعمال للمهارات التي يتطلبها السوق والمهارات الفنية للقيام بذلك، ومن هنا يمكن للحاضنات أن توفر حلا فعالا.

بالإضافة إلى تنمية المهارات وتعزيز روح المبادرة، يعد تحسين مستوى الحراك الاجتماعي في دول منظمة التعاون الإسلامي بعدا آخر من أبعاد إطلاق العنان لقدرات الشباب. ومن هذا المنظور، لتحسين مستوى الحراك الاجتماعي في دول المنظمة ينبغي وضع نهج شامل يشمل المراحل الحرجة من تطور الفرد من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم ومن التعليم العالي إلى الانتقال إلى العمل والتقدم في سوق العمل. وهذا الأمر يتطلب قدرا من الاهتمام والعمل من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. فينبغي للحكومات في منظمة التعاون الإسلامي ضمان المساواة في الحصول على الفرص، كما يتعين على منظمات المجتمع المدني دعم الفئات المحرومة لتحقيق النجاح، ومن جهتها يجب على المؤسسات التعليمية مراعات الخلفية المتنوعة للطلاب في جهودهم للحصول على تعليم يتميز بالجودة، كما يتعين أيضا على اللاعبين الرئيسيين في سوق العمل التميز بالمرونة في منح فرصة ثانية للذين لم يتمكنوا من التكيف مع بيئة العمل.

عندما لا تترجم الزيادة في مستوى التحصيل الدراسي إلى نتائج اقتصادية ملموسة، سيكون الجيل الجديد مرتبطا ببيئة تحددها الخلفية الأبوية. ولا ينبغي أن يتفاجئ الشباب الإظهار استيائهم بطريقة أو بأخرى عندما يشهدون الشباب الحاصل على تعليم جيد لا يخلقون أي تغيير كبير في وضعهم الاجتماعي على الرغم من استثماراتهم الضخمة في التعليم.

#### تحفيز النمو والتنوع بالاعتماد على موارد الطاقة الغنية

تعد دول منظمة التعاون الإسلامي غنية من حيث الموارد الطبيعية، فعدة من هذه الدول تتمتع بميزة نسبية عن غيرها من الدول في مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية. بعضها غنية من حيث الوقود الأحفوري بينما تتمتع بعض الدول الأخرى بإمكانيات كبيرة للموارد المتجددة من الرياح والطاقة الشمسية.

وعلى وجه التخصيص، يمكن أولا استخدام أنواع الوقود الأحفوري معليا لتلبية الطلب المعلي على الطاقة. ثانيا، تمكن صادرات الوقود الأحفوري الدول المنتجة لهذا الأخير كسب ومراكمة العملات الأجنبية التي يمكن أن تستخدم لتمويل مشاريع استثمارية وطنية. ثالثا، يمكن ادخار الدخل غير المستهلكة المكتسب من الوقود الأحفوري في حسابات احتياطية بالبنوك المركزية الوطنية التي تعزز القدرات الوطنية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية. وأخيرا، بتوفر السياسات المناسبة، يمكن للدول الاستثمار في الأجيال القادمة واستخدام الدخل الإضافي على نحو أفضل من خلال إنشاء صناديق الثروة السيادية. وفي هذا الصدد، سبق ل 16 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أن أحدثت صناديق الثروة السيادية بفضل الدخل الناتج عن تجارة الأحفوريات. وقد تكون هذه الصناديق السيادية ذات فائدة من حيث تأمين مستوى ثروة الأجيال القادمة في دول منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 1.7). وعلاوة على ذلك، يمكن لدول المنظمة الاستفادة من جزء من صناديق الثروة هذه لتحقيق طفرة في اقتصاداتها وقطاعات الطاقة وعلاوة على ذلك، يمكن لدول الأخفوري في إنتاج الطاقة وتنويع الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الوطني.

الجدول 1.7: صناديق الثروة السيادية في دول منظمة التعاون الإسلامي من أصل النفط والغاز					
لأصول الأصل	ا الصناديق	البلد			
الفضل مليار دولار)	انصبادیق	البند			
79 النفط	جهاز أبو ظب <i>ي</i> للاستثمار 2				
111 النفط	مجلس أبو ظبي للاستثمار (				
.66 النفط	شركة الاستثمارات البترولية الدولية				
.66 النفط	شركة المبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة			
1 النفط	جهاز الإمارات للاستثمار				
.1 النفط	هيئة رأس الخيمة للاستثمار				
1,050.8	المجموع المجموع				
.598 النفط	مؤسسة النقد العربي السعودي القابضة الخارجية (ساما) 4				
16 النفط	صندوق الاستثمارات العامة (	المملكة العربية السعودية			
758.	المجموع 4				
59 النفط	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت			
25 النفط والغاز		قطر			
7 النفط	صندوق كازخستان الوطني				
النفط	ا المؤسسة الوطنية للاستثمار 2	كازاخستان			
7:	المجموع				
6 النفط	المؤسسة الليبية للاستثمار	ليبيا			
6 النفط والغاز	صندوق التنمية الوطنية الإيراني	إيران			
5 النفط	صندوق تنظيم العائدات (	 الجزائر			
4 النفط	وكالة الاستثمار في بروناي	بروناي			
.37 النفط	صندوق النفط الحكومي	أذربيجان			
3 النفط والغاز	صندوق الاحتياطي العام للدولة				
النفط	الصندوق العماني للاستثمار	سلطنة عمان			
4	المجموع (				
.0 النفط	صندوق التنمية العراقي ﴿	العراق			
.1 النفط	هيئة الاستثمار السيادية في نيجيريا 4	نيجيريا			
.0 النفط		الغابون			
.0 النفط والغاز		موريتانيا			
ير معلوم النفط والغاز	صندوق تحقيق الاستقرار في تركمانستان	ترکمانستان			
3,034.		المجموع الكلي			

المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية (SWFI)، يونيو 2016

وعلى الرغم من وجود هذه الأثار الإيجابية المحتملة على التنمية، إلا أن التوفر على الوقود الأحفوري الغني قد يرتبط بعدد من المخاطر. أولا، يمكن للعملات الأجنبية المكتسبة من خلال صادرات الوقود الأحفوري تثمين القيمة الإسمية للعملات الوطنية إذا لم يتم التعامل معها بالنحو السليم. هذا لأن العملة الوطنية القوية قد تكون عاملايعيق القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية (أي المرض الهولندي). فوجود الوقود الأحفوري الغني قد يكون عاملا غير مشجع على التنويع الاقتصادي ما قد يؤثر سلبا على القطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث لا تحرز أي تقدم إلى الأمام. كما بإمكان الوقود الأحفوري الغني أيضا أن يحفز الاستهلاك الوطني من الوقود الأحفوري في جميع القطاعات الذي عادة ما يرتبط بالأراضي ونوعية الهواء والمياه الضعيقة بسبب الأثار البيئية. وبالتالي قد تصير ثروة الموارد الطبيعية "نقمة" بدلا من أن تكون "نعمة" إذا لم يتم التعامل معها بالطريقة الصحيحة.

ولهذا الغرض، من شأن احتياطيات الوقود الأحفوري الغنية في دول منظمة التعاون الإسلامي أن تشكل ميزة نسبية وبالتالي تحفير التنمية شريطة أن تكون إدارة هذه الموارد الطبيعية الغنية متسمة بالحكمة في إطار سياسات واستراتيجيات وطنية ملائمة وبعيدة المدى.

كما لا تقتصر الموارد الطبيعية الغنية في دول المنظمة على المعادن الأحفورية فقط، بل تتمتع المنطقة بإمكانيات مهمة في أنواع مختلفة من مصادر الطاقة المتجددة. وبمجرد إلقاء نظرة سريعة على دول المنظمة على خريطة العالم يمكننا بسهولة الاستنتاج أن غالبية هذه الدول تتمركز في منطقة غنية تتميز بالتعرض المباشر لضوء الشمس سواء من حيث المدة والكثافة. ومن ناحية أخرى، تتمتع دول المنظمة أيضا بمناطق ساحلية طويلة جدا ما يدل على وجود إمكانيات كبيرة لطاقة الرياح وأمواج البحر لتوليد الكهرباء. وباختصار، إذا تمكنت دول منظمة التعاون الإسلامي من تفعيل إمكانياتها في مجال الطاقة المتجددة، فقد يكون ذلك أمرا مساعدا في التعامل مع العديد من المشاكل القائمة مثل تحسين أمن الطاقة وتنويع مصادرها والتخفيف من الآثار البيئية وتعزيز فرص الحصول على الكهرباء بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

وفي ضوء ماسبق، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي مراجعة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية بشأن الطاقة القائمة بهدف تحسين الأمن العام للطاقة وتنويع مصادر الطاقة ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة (5DGs) وكذا مع برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2016-2025). وخلال عملية المراجعة هذه، يتعين على دول المنظمة أيضا التركيز على السياسات الرامية إلى زيادة القيمة المضافة من المعادن الاستخراجية بدلا من مجرد الاستثمار في رفع مستوى قدرات الإنتاج القائمة. كما أنه من المهم أيضا أن تعيد دول المنظمة النظر في أهمية التكنولوجيا النووية بحيث تلبي الدول المتقدمة، في المتوسط، أكثر من 19% من إجمالي إنتاجها للكهرباء من محطات الطاقة النووية.

ولتنويع مصادر الطاقة وتفعيل إمكانيات مصادر الطاقة المتجددةكاملة، يجب على دول المنظمة الخروج عن النمط الاعتيادي المتنمية واستبداله 'بالتنمية المستدامة'. في الواقع، سبق للعديد من الدول المتقدمة القيام بهذه النقلة النوعية ووضع أهداف محددة للتقليص من حصة إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري تدريجيا وتعزيز إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة. وهناك عدة دول نامية تخطو في نفس الاتجاه لتغيير تركيبة إنتاجها للطاقة مع تركيز أكثر على مصادر الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، مثلت الصين أكبر حصة من هذه الطفرة من طرف الاقتصادات النامية خلال السنوات الأخيرة، وذلك بزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة من 3 ملاير من الدولارات عام 2004 إلى 83.3 مليار دولار عام 2014 (بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة، 2015).

قدر معهد ماكينزي العالمي أن معدلات التدهور البيئي غير مستدامة للعمل على المدى الطويل للاقتصاد العالمي (معهد ماكينزي



العالمي، 2011). وبالتالي فإنه يجب أن تخضع كل من الاستثمارات القائمة والمستقبلية للسياسات الخضراء لتجنب مستويات خطرة لتغير المناخ والآثار البيئية السلبية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الاستثمارات في مجال توليد الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام والزراعة والغابات واستخدام الأراضي والنفايات ومياه الصرف الصحي. فالرفع من الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة يسهل الوصول الفعال من حيث التكلفة للطاقة، ويقلل كذلك من التلوث وتكاليف الرعاية الصحية ذات الصلة، كما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري وينعي الابتكار ويخلق فرص عمل جديدة. وإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن كل دولار إضافي يستثمر اليوم في الطاقة النظيفة من الممكن أن يولد مستقبلا ثلاثة دولارات كوفورات من الوقود بحلول عام 2050 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2026).

ويكمن التحدي الرئيسي أمام الحكومات في توجيه الاستثمارات لمشاريع الطاقة المتجددة هو غياب تصميم وتنفيذ أطر سياساتية محلية واضحة المعالم يمكن التنبؤ بها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 62015)، لهذا فإنه من المهم جدا بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي وضع تطوير مثل هذه الأطر السياساتية التي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب والمحليين في قطاع الطاقة المتجددة.

وتعد الشمولية من العوامل الأساسية في عملية وضع السياسات في قطاع الطاقة لنجاح هذه السياسات وعملية التحول، لذلك يتعين على جميع الفاعلين بما في ذلك الحكومات والمستثمرين والمنظمات الدولية التعاون على تحديد التحديات وتشجيع الاستثمار الأخضر. لعبت الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا في الدول المتقدمة وفي عدد متزايد من الدول النامية لإقناع صانعي السياسات على أهمية مثل هذه النقلة النوعية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من إجراء مزيد من الأبحاث في دول منظمة التعاون الإسلامي للكشف عن الإمكانيات الحقيقية للطاقة المتجددة وقياس البصمة البيئية والتكاليف الاقتصادية للاستخدام المتزايد للوقود الأحفوري. و مما لا شك فيه، فإن منظمات المجتمع المدني من شأنها أن تلعب دورا بناء وأن تكون وسيطا بين المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين لنجاح سياسات الطاقة الجديدة.

إن حاجة دول المنظمة لا تقتصر فقط على تغيير النمط وجذب مزيد من الاستثمارات المادية لتحقيق التنمية المستدامة، لكنها أيضا بحاجة إلى زيادة الاستثمارات الناعمة في شكل نفقات البحث والتطوير وتنمية رأس المال البشري. وفي هذا الصدد، يتعين على هذه الدول خلق مزيد من الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير مع تركيز أأكبر على التكنولوجيات الجديدة في قطاع الطاقة وتخصيص المزيد من المصادر لتطوير الباحثين والكوادر الفنية اللازمة الذين بإمكانهم العمل في قطاع الطاقة سواء في محطات الطاقة النووية أو في مزارع الرباح. وبدون هذه الاستثمارات في رأس المال البشري، قد يكون الفشل حليف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة وإن كانت واضحة المعالم كما وضعها صناع السياسات وبأهداف نبيلة.

يمكن إنشاء مجلس رفيع المستوى معني بالطاقة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ليكون بمثابة منصة بالنسبة لدول المنظمة لتبادل الآراء والأفكار حول التطورات في عملية صنع السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالطاقة. كما يمكن الاستفادة من هذه المنصة لاستكشاف مجالات التعاون المحتملة بين الدول الأعضاء في قطاع الطاقة. وهناك بعض الأمثلة الجيدة للتعاون البيني في مجال الطاقة في منظمة التعاون الإسلامي وبخاصة على الصعيد دون الإقليمي للمنظمة. وبعد مشروع شبكة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مشاريع أخرى، أحد مشاريع الطاقة الأكثر أهمية التي تربط دول منظمة التعاون الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي وهي الكويت والسعودية والبحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2011. وفي مايو من عام 2016، وقعت الأردن كذلك مذكرة تفاهم للانضمام إلى شبكة الطاقة في دول الخليج عن طريق المملكة العربية السعودية. وكما هو الحال بالنسبة لمشروع شبكة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، يتعين على دول المنظمة خلق مزيد من مشاريع التعاون الملموسة في مجال الطاقة لتسهيل تحويل الطاقة "الخضراء" وتنويع مصادر الطاقة وحسين أمن الطاقة.

#### الاستفادة من إمكانيات السوق الكبيرة للمزيد من التجارة والاستثمار

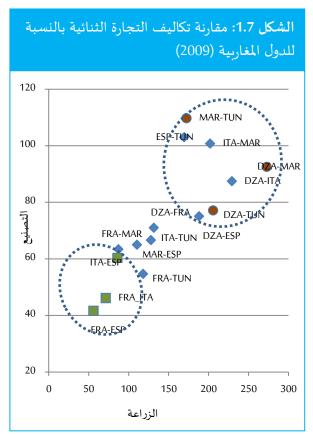
تعد القدرة على ولوج الأسواق الكبيرة واحدة من أهم العوامل الرئيسية في صياغة القرارات التجارية والاستثمارية بالنسبة للقطاع الخاص. وتتصل تقريبا جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برا أو ابحرا مع دولة أخرى عضو في المنظمة. فإذا تم القضاء على القيود المصطنعة التي تقلل من إمكانيات الربط فيما بين هذه الدول أو على الأقل التخفيف منها بقدر جيد، فسيكون بإمكان منطقة منظمة التعاون الإسلامي توفير فرصة هامة للمستثمرين والتجار. وتسجل إمكانيات السوق في دول المنظمة تحسنا متسارعا نظرا للنمو الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في حصة هذه الدول من مجموع سكان العالم. وبتوفرها على فئات عريضة من الشباب النشيط اقتصاديا والطلب الكبير على كل شيء تقريبا انطلاقا من تنمية البنية التحتية وصولا إلى السلع الاستهلاكية، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات الأخرى في السياسات، سيجعل حتما من دول المنظمة السبعة والخمسين مركز جذب للمزيد من المستثمرين كما سيرفع من حصتها في التجارة العالمية.

تتخذ التجارة العالمية اليوم أوجها وعناصر مختلفة كمكون رئيسي منها على نحو تصاعدي، بحيث تتخصص كل دولة في مرحلة معينة من مراحل سلسلة إنتاج بضاعة معينة. ومن السمات الرئيسية لهذا التخصص العمودي هو أن المدخلات المستوردة تستخدم لإنتاج السلع التي ستكون من صادرات دولة معينة، الأمر الذي يعكس أيضا التقسيم الدولي للعمل. ومن بين العوامل التي شكلت قوة دافعة رئيسية لزيادة حجم التخصص العمودي هو التقليص من الحواجز التجارية. وعلى الرغم من تعدد مرات التصدير وعبور الحدود، أدت التقليصات من الحواجز التجارية إلى خفض تكلفة إنتاج السلع بالتسلسل في دول مختلفة. وللحصول على حصة أكبر من هذا النوع من الإنتاج والتجارة، يتعين توفر وسائل نقل وآليات تجارية فعالة وسريعة بالإضافة إلى عوامل الإنتاج المناسبة.

وإذا افترضنا أن عملية التخصص العمودي سوف تستمر، فإنه يبقى من الامهم للغاية فهم مصدر وطبيعة تكاليف التجارة. ومع ذلك، يبقى تحليل تكاليف التجارة والآثار المترتبة عن السياسات المتعلقة بها أكثر تعقيدا من الحواجز التجارية التقليدية مثل التعريفات الجمركية أو نظام الحصص. وعلاوة على ذلك، قد تشمل بعض تكاليف التجارة الآتية من خارج الحدود عوامل غير ملموسة مثل المخاوف المتعلقة بالأمن أو قد تكون عبارة عن أدوات ثابتة للمناقشات السياسية الوطنية. لكن ينبغي دعم مثل هذه المخاوف والمناقشات بخلق فهم شامل لطبيعة وآثار تكاليف التجارة. ويمكن بطبيعة الحال التوصية باتخاذ تدابير مختلفة لتسهيل التجارة، مثل وضع قواعد وإجراءات بسيطة والمرونة التشغيلية وإنفاذ العقود بعدل واساق وتوحيد متطلبات الوثائق والبيانات الإلكترونية واعتماد نظام الشباك الواحد. وهذا الأمر يتطلب إرادة والتزام سياسيين قوبين ومشاركة من القطاع الخاص أيضا.

يمكن التخفيض من تكاليف التجارة إما من جانب واحد أو إقليميا أو من جانب أطراف متعددة، وذلك إما عن طريق التقليص أكثر من الحواجز التجارية التقليدية أو من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتسهيل التجارة. طالما اعتبر التوصل لاتفاق عالمي أمرا صعب المنال، وذلك بالرغم من إدراج تسهيل التجارة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. لكن يبقى هناك الكثير مما تحقق من خلال تنفيذ تدابير وطنية. ومن ناحية أخرى، تم إحراز تقدم كبير على مستوى الاتفاقيات الإقليمية وخاصة في أوروبا. وعن طريق إدخال نظام الأفضليات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، تسعى هذه الدول أيضا للتقليص من حجم الحواجز التجارية فيما بينها. ومع ذلك، يتطلب الأمر التزاما ورغبة قويين لتعزيز التجارة فيما بينها.

وفي الوقت الذي تعد فيه تدابير السياسات التجارية من العناصر الرئيسية في السياسات الصناعية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ينبغي إجراء تحليلات دقيقة لقياس مدى فعالية هذه السياسات التقييدية من أجل رفاهية البلاد على المدى الطويل. أما إذا لم توضع هذه الإجراءات على النحو السليم، فإنها قد تضر بالغالبية العظمى من الناس دونما مساهمة كبيرة في الرفاه العام للبلد.



المصدر: قاعدة بيانات تكاليف التجارة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، البنك الدولي.

ومن بين إجمالي تكاليف التجارة هناك أيضا التكاليف القانونية والتنظيمية وتكاليف التوزيع المحلية. لذلك، خلافا للتصور الشائع بخصوص أهمية الرسوم الجمركية على تكاليف التجارة، ينبغى بذل جهود خاصة لتسهيل التجارة من خلال التخفيف من القيود العديدة على التجارة والتي تحد من تدفق السلع عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، كما هو مبين في الشكل 1.7، نلاحظ أن التكاليف مرتفعة جدا فيما بين ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من شمال إفريقيا مقارنة مع الدول الأوروبية على الجانب الآخر للبحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من القرب الجغرافي واللغة المشتركة وأوجه التشابه الثقافية وعوامل مواتية أخرى، ترتفع تكاليف التجارة الثنائية في البلدان المغاربية عن نظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي وفيما بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي. ومن هنا تتجلى أهمية تسهيل التجارة، فإذا لم يتم تصميم السياسات بطريقة تسهل التجارة بين الدول، على الرغم من الظروف الداعمة الأخرى، فإن التجارة الثنائية لن تزبد بسبب الارتفاع النسبي لتكاليف التجارة. وهذا الأمر جلي بوضوح على الجانب الأوروبي من البحر الأبيض المتوسط.

ومن حيث الاستفادة من إمكانيات السوق الكبيرة لمزبد من

الاستثمارات، يتعين على الدول الأعضاء أن تأخذ خطوات استباقية بخصوص تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. ليس بإمكان قرارات وإجراءات صناع السياسات التأثير على عدة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي—كالموقع الجغرافي للبلد وحجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية—ولكن تتمتع دول المنظمة بإمكانيات مهمة من حيث الحجم والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية. ولتفعيل هذه الإمكانيات، ينبغي أن ينصب التركيز على المحفزات المتعلقة بالسياسات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر—ومنها أداء الاقتصاد الكلي وجودة البنية التحتية وسيادة القانون والحكامة الجيدة ورأس المال البشري. يجب على الدول الأعضاء ضمان التزام وطني واضح لخلق البيئة الاستثمارية اللازمة المواتية التي من شأنها تعزيز وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء. وبنبغي دعم ذلك من خلال وضع تشريعات واستراتيجيات وآليات مؤسسية وطنية ملائمة.

للرفع من مستوى الاستثمار فوائد هامة على الاقتصادات، فهو يوفر إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال وأسواق جديدة، كما يولد فرصا للعمل ويخول نقل التكنولوجيا وخلق تنوع في كل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة، ويوفر أيضا إمكانية الحصول على السلع والخدمات بأسعار تنافسية. وإضافة إلى ذلك، يخلق الاستثمار كذلك فرصا أمام الشركات للحصول على الموارد وتوسيع الأسواق وتعزيز الاستراتيجيات وزيادة الكفاءة. لذلك، وفإنه من الأساسي تطوير وتحسين إطار الاستثمار المناسب وتعزيز بيئة الأعمال.

يجب على الدول الأعضاء ضمان التزام وطني واضح لخلق استراتيجيات تشجيع الاستثمار والتصدير والربط المناسب بين سياسات الإنتاج والتصدير وقدرات التعامل مع قواعد التجارة والاستثمار العالمية الجديدة. وهذا الأمر يتطلب تطوير قواعد مؤسسية مثل مؤسسات متخصصة في تشجيع الاستثمار والتصدير.

ومن بين العوامل الرئيسية كذلك لخلق بيئة ملائمة هناك خلق أطر فعالة للاستثمار ذات طابع قانوني ومؤسسي وتطوير بنى تحتية ونظم مالية موثوقة في بدء أعمال تجارية جديدة، وتسجيل الممتلكات، والتعامل مع التراخيص، وإنفاذ العقود وحماية المستثمرين. كما يجب على الإطار القانوني والمؤسسي إيلاء اهتمام خاص للشفافية والاعتراف بالملكية الخاصة وتأمين حقوق الملكية الصناعية والفكرية وحرية التعاقد وسيطرة الشركات والمسؤولية، والحد من الاحتكارات الخاصة والعامة، والإصلاح الضريبي والسياسات البيئية على المدى الطويل.

وبالإضافة إلى هذه العوامل المرتبطة بتوفر اقتصاد سوق سليم، يتعين على الدول الأعضاء بناء بنى تحتية أساسية وملائمة وتحسينها، ولا سيما في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لتوفير فرص استثمارية آمنة ومربحة. كما يجب أيضا إنشاء مرافق متكاملة للبنية التحتية التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الصناعية، ويتعين الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز مستوى مهارات القوى العاملة حتى يتسنى لهم العمل بالتكنولوجيات المتقدمة. إن تطوير مرافق ملائمة للبنية التحتية، ولا سيما في مجالي النقل والاتصالات والموارد البشرية والقدرات المؤسسية المتطورة تعتبر ضرورية لخلق بيئة استثمارية مناسبة في دول منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها.

وكوسيلة لمعالجة هذه الأمور، غالبا ما يتم اللجوء إلى إبرام معاهدات استثمار دولية. وتشمل هذه الاتفاقيات عادة (أ) عدم التمييز ضد وبين المستثمرين على أساس الجنسية، (ب) عدم السيطرة على أصولهم، وذلك من خلال التأميم دون دفع تعويضات لهم، (ج) السماح للمستثمرين الأجانب بنقل الأموال ذات الصلة باستثماراتهم من وفي اتجاه وطنهم في نهاية المطاف - على سبيل المثال، من خلال إعادة الأرباح أو استخدامها إضافة إلى قاعدتها الرأسمالية، و (د) حماية المستثمرين الأجانب الذين يتلقون معاملة ظالمة في بعض الأحيان الأخرى، كالحرمان من العدالة أو التمييز المستهدف.

من أجل تسهيل تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ولتجنب الآثار السلبية لسياسات الاستثمار الوطني المتضاربة، فإنه من الأهمية بمكان أيضا إبرام اتفاقيات استثمار ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية ذات طابع المنفعة المتبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن كذلك اعتماد طرق وأساليب جديدة لزيادة الاستثمارات البينية من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير مشاريع استثمارية مشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي وتوحيد قوانين الاستثمار والتشريعات الأخرى بين الدول الأعضاء في المنظمة.

Acemoglu, D. and S. Johnson (2007), "Disease and Development: The Effect of Life Expectancy on Economic Growth," *Journal of Political Economy*, 115 (6), 925-985.

Acemoglu, D., S. Johnson, and J. A. Robinson (2002), "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution," *Quarterly Journal of Economics*, 117 (4), 1231–1294.

ADB (2016), Joint Report on Multilateral Development Banks' Climate Finance in 2015, http://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/189560/mdb-joint-report-2015.pdf

Aksoy Y., T. Grasl and R. P. Smith (2012), "The Economic Impact of Demographic Structure in OECD Countries," CESifo Working Paper No. 3960.

Anderson, J. E. and E. van Wincoop (2004), "Trade Costs," *Journal of Economic Literature*, 42(3): 691-751.

Arvis, J.-F., Y. Duval, B. Shepherd and C. Utoktham (2012), "Trade Costs in the Developing World: 1995 – 2010", ARTNeT Working Paper Series No. 121.

Bagci, K. (2014), "Trade Costs and Intra-OIC Trade: What are the Linkages?", Journal of Economic Cooperation and Development, 35 (4), 187-220.

Barakat, B. and H. Urdal (2009). Breaking the waves? Does education mediate the relationship between youth bulges and political violence? Policy Research Working Paper, No. 5114. Washington, D.C.: World Bank.

Barbier, E. B. (2007), *Natural Resources and Economic Development*, Cambridge University Press.

Blinzel, C. (2001), "Decline in Social Mobility: Unfulfilled Aspirations among Egypt's Educated Youth," IZA Discussion Paper Series, IZA DP No. 6139, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit, Bonn.

Bloom, D., D. Canning, and G. Fink (2010), "Implications of Population Ageing for Economic Growth.", Oxford Review of Economic Policy, 26 (4), 583-612.

BNEF (2015), Global Trends in Renewable Energy Investment 2015, Bloomberg New Energy Finance and Frankfurt School-UNEP Centre.

Boulhol, H., A. de Serres and M. Molnar (2008), "The Contribution of Economic Geography to GDP per Capita", OECD Journal: Economic Studies, Volume 2008.

Brookings Institution (2011), *The Global Compact on Learning: Policy Guide.* Washington, D.C.: The Center for Universal Education.

Brookings Institution (2011), The Global Compact on Learning: Policy Guide. Washington, D.C.: The Center for Universal Education.

Chowdhury, N. (2012), Is Nuclear Energy Renewable Energy? Stanford University. Available at: http://goo.gl/vXoYJY

Cunha, F., J. Heckman, L. Lochner and D.V. Masterov (2006), "Interpreting the Evidence of Life-Cycle Skill Formation", Handbook of the Economics of Education, Volume 1, Chapter 12.

De Sousa, J. (2012), "The currency union effect on trade is decreasing over time", *Economics Letters*, 117(3), 917-920.

Feyrer, J. (2007), "Demographics and Productivity," *The Review of Economics and Statistics*, 89 (1), 100-109.



Fujita, M., Krugman, P. R. and Venables, A. (1999). The spatial economy: cities, regions and international trade. Cambridge, Mass.: MIT Press.

GIIG (2015), Islamic Growth Markets Investment Outlook 2015 - Connected Value Creation, Global Islamic Investment Gateway.

Glewwe, P., Hanushek, E. A., Humpage, S. D., and Ravina, R. (2013), "School Resources and Educational Outcomes in Developing Countries: A Review of the Literature from 1990 to 2010," in P. Glewwe (Ed.), Education Policy in Developing Countries, Chicago: University of Chicago Press.

Hall, R. E. and Jones, C. I. (1999). Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others? Quarterly Journal of Economics 114, 83-116.

Hanushek E. A. (2013), "Economic growth in developing countries: The role of human capital," Economics of Education Review 37 (2013) 204–212.

Hanushek E. A. and L. Woessmann (2015), *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*, CESifo Book Series, Cambridge, MA: MIT Press.

Humphrey, J. and Schmitz, H. (1998), "Trust and Inter-firm Relations in Developing and Transition Economies", The Journal of Development Studies, 34(4), pp. 32-45.

Huntington, S. P. (2001), "So, are civilizations at war?" Interview by The Observer. Sunday, October 21. Available at: https://www.theguardian.com/

world/2001/oct/21/afghanistan.religion2.

ILO (2008), Skills for improved productivity, employment growth and development, Report V, International Labour Conference, 97th Session, Geneva: International Labour Organization http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/97thSession/reports/WCMS\_092054/lang--en/index.htm.

ILO (2011), "A Skilled Workforce for Strong, Sustainable and Balanced Growth", A G20 Training Strategy, Geneva: International Labour Office.

International Energy Agency (2011), World Energy Outlook, Paris.

International Energy Agency (2016), Hydropower Definitions, Available at: https://goo.gl/WdiB64

Jones, C. I. (2015), "The Facts of Economic Growth," NBER Working Paper No: 21142.

Klasen, S. and S. Woltermann (2005), "The Impact of Demographic Dynamics on Economic Development, Poverty and Inequality in Mozambique," Manuscript, University of Göttingen.

Kocaslan G. (2014), International Energy Security Indicators and Turkey's Energy Security Risk Score, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 4, No. 4, pp.735-743

Masdar (2016), Masdar City Factsheet, Available at: http://goo.gl/DX4TPD

Mayer, T. (2008), Market Potential and Development: A background paper for the World Development Report 2009, Universite de Paris I.

MGI (2011), Resource Revolution: Meeting the world's energy, materials, food and water needs, McKinsey Global Institute.

OECD (2001), *The Well-being of Nations - The Role of Human and Social Capital*, Centre for Educational Research and Innovation, OECD, Paris.

OECD (2004), Overcoming Barriers to Private Investment in the Middle East and North Africa Region, Prepared by Patricia J. McCall, available at https://www.oecd.org/investment/investmentforde velopment/33944640.pdf

OECD (2007), OECD Insights: Human Capital - How What You Know Shapes Your Life, Organisation for Economic Cooperation and Development, OECD Publishing, Paris.

OECD (2011), *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development

OECD (2015a), "Mobilising Private Investment in Clean Energy Infrastructure- What's Happening 2015," Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OECD (2015b), Policy Guidance for Investment in Clean Energy Infrastructure: Expanding Access to Clean Energy for Green Growth and Development, OECD Publishing, Paris.

Putnam, R. (2000), Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, Simon Schuster, New York.

Reichl, C, Schatz, M., and Zsak G. (2016), World Mining Data, Minerals Production, Volume 31, International Organizing Committee for the World Mining Congresses, Vienna.

SESRIC (2011), "Human Capital Accumulation in OIC Member Countries," OIC Outlook Reports, April.

SESRIC (2012), Annual Economic Report on the OIC Countries 2012, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara

SESRIC (2014), Education and Scientific Development in OIC Countries 2014, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara.

SESRIC (2016a), Agriculture and Food Security in OIC Countries 2016, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara.

SESRIC (2016b), Education and Scientific Development in OIC Member Countries 2016, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara.

UNCTAD (2015a), *The Policy Guide on Youth Entrepreneurship*, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD/DIAE/ED/2015/1, Geneva.

UNCTAD (2015b), "Entrepreneurship for Productive Capacity Building," Note by the UNCTAD secretariat for the Trade and Development Board, 19 January 2015, Geneva.

World Bank (2001), Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative, By C. Grootaert and T. van Bastelaer, Social Capital Working Paper Series.

World Bank (2011), "Learning for All: Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development", World Bank Group Education Strategy 2020, Washington, DC.

WTO (2015), Regional Trade Agreements and the Multilateral Trading System, Discussion Paper for the G20, Version: 21 September 2015, World Trade Organization, Geneva.

#### مصادر البيانات

FAO AQUASTAT Online Database

Global Wind Energy Council Database

ILO World Employment and Social Outlook 2016 Dataset

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, August 2016

IMF World Economic Outlook Database, April 2016

International Energy Agency Database

International Organizing Committee for the World Mining Congresses Database

**PEMEX Database** 

SESRIC BASEIND Database, August 2016

Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) Database

The Maddison Project Database.

U.S. Energy Information Administration database

UN Services Trade Database, August 2016

UN World Population Prospects: The 2015 Revision Database

UNCTAD Online Database, July 2016

UNCTAD International Investment Agreements Navigator

**UNESCO UIS Database** 

Uppsala Conflict Database

World Bank - UNESCAP Trade Costs Database

World Bank World Development Indicators

World Bank Investing Across Borders Database

World Economic Forum, Global Competitiveness Index Database

World Energy Council Database